

الجامعة الاردنية  
كلية الدراسات العليا

٩٨١٦٥  
٥  
١١

## العلاقات التجارية المستقبلية بين

### الأردن وإسرائيل

اعداد

أماني سلامة الصوالحة

إشراف الدكتور

أسامة بشير الدباغ

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في

الأقتصاد بكلية الدراسات العليا في الجامعة الاردنية

١٩٩٧

## نوقشت هذه الرسالة وأجيزت

### التوقيع

.....  
.....

.....  
.....

.....  
.....

.....  
.....

مشرفاً

عضواً

عضواً

عضواً

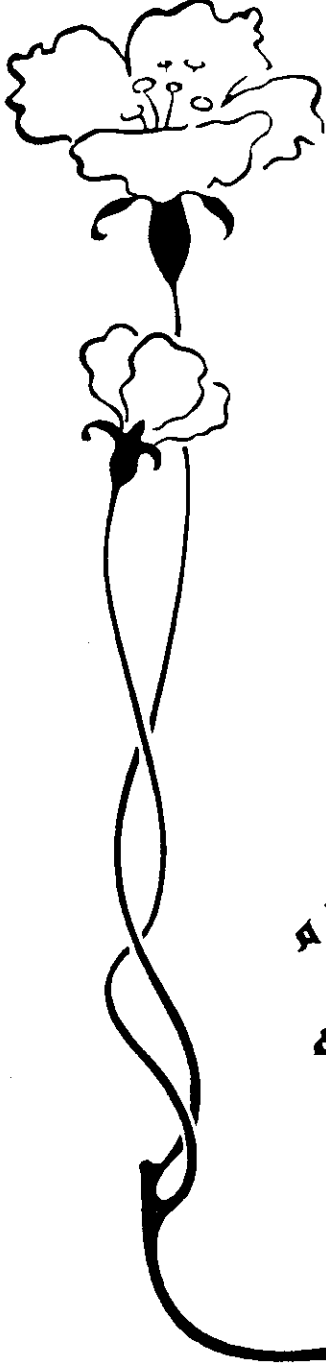
### أعضاء اللجنة

١- الدكتور اسامة بشير الدباغ،

٢- الاستاذ الدكتور محمد خليل عديناات،

٣- الدكتور طالب محمد عوض،

٤- الدكتور احمد محمد مشعل،



الأهداء

الى

والدي

وزوجي

الذين دعموني لإتمام

هذا العمل واخراجة

# شكر

أتوجه بالشكر العميق الى أستاذي الدكتور أسامة الدباغ

والى كافة

أساتذتي في قسم الاقتصاد في الجامعة الأردنية

## قائمة المحتويات

المحتويات	رقم الصفحة
*****	
قرار لجنة المناقشة.....	ب
الاهداء.....	ج
الشكر.....	د
قائمة المحتويات.....	هـ
قائمة الجداول.....	ز
قائمة الاشكال.....	ط
قائمة الملاحق.....	ي
الملخص باللغة العربية.....	ك

### الفصل الاول

#### مشكلة البحث واهميته

مشكلة البحث.....	٢
الحاجة الى هذه الدراسة.....	٢
المشاكل التي سيعالجها.....	٢
غرض الدراسة.....	٣
فرضيات الدراسة.....	٣
اهمية الدراسة.....	٣
محدودية الدراسة.....	٤
منهجية الدراسة.....	٤
الدراسات السابقة.....	٤
التعريف الاجرائي للمتغيرات.....	٦

### الفصل الثاني

#### الاطار النظري للدراسة

أولاً: نظريات التجارة الدولية.....	٨
------------------------------------	---

المحتويات	رقم الصفحة
*****	
١- نظرية الميزة المطلقة.....	٨
٢- نظرية الميزة النسبية (ديفيد ريكاردو).....	٨
٣- نظرية الوفرة النسبية في عوامل الانتاج (نظرية هكشر-اولين).....	٩
ثانيا: اقتصاديات السلام: المحور النظري.....	١٠
نموذج العلاقات الاقتصادية في حالة السلام.....	١١
معايير خلق التجارة وتحويلها.....	١٧
رأي الباحثة.....	١٩

### الفصل الثالث

#### مؤشرات الواقع الاقتصادي في كل من الأردن وإسرائيل

المقدمة.....	٢٢
الموارد البشرية.....	٢٣
الموارد المتاحة واستخداماتها.....	٢٦
ميزان المدفوعات وعبء تمويل الاستيراد.....	٣٠
الناتج المحلي الإجمالي ومكوناته في كل من الأردن وإسرائيل.....	٣٢
التضخم.....	٤٣
فلسفة التنمية الاقتصادية.....	٤٤

### الفصل الرابع

#### التعامل الاقتصادي بين الأردن وإسرائيل

المقدمة.....	٤٨
التعامل الاقتصادي المتبادل بين الأردن وإسرائيل.....	٤٩
خلق التجارة وتحويلها.....	٥٧
اتفاقيات التجارة الحرة الخاصة بإسرائيل وأثرها على التبادل الأردني الإسرائيلي	
اولا: أ- اتفاقية التجارة الحرة بين إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية.....	٦١
ب- آثار هذه الاتفاقية على التبادل التجاري الأردني الإسرائيلي.....	٦٢
ثانيا: أ- اتفاقية التجارة الحرة بين إسرائيل والاتحاد الأوروبي.....	٦٢

المحتويات	رقم الصفحة
*****	
ب- الآثار المترتبة عن هذه الاتفاقية على التبادل التجاري بين الاردن وإسرائيل.....	٦٣
ثالثا: اتفاقية الشراكة الاردنية الاوروبية ومزاياها.....	٦٤
رابعا: أ- الاتفاقية الاقتصادية بين الاردن واسرائيل.....	٦٦
ب- اثار الاتفاقية.....	٦٧
العلاقات التجارية المحتملة بين الأردن واسرائيل ضمن منطقة تجارة حرة .....	٧٠
المنافع المترتبة للاقتصاد الاردني نتيجة اقامة منطقة تجارة حرة بين الاردن واسرائيل.....	٧٢
تأثير الاتفاقية التجارية الاردنية - الاسرائيلية على العلاقات الاقتصادية الاردنية - العربية.....	٧٦
<b>الفصل الخامس</b>	
<b>النتائج والتوصيات</b>	
النتائج.....	٧٩
التوصيات.....	٨٢
المصادر والمراجع.....	٨٦
الملخص باللغة الانجليزية.....	١٣٨

## قائمة الجداول

رقم الجدول	الموضوع	الصفحة
٢-١	حدود مناطق الاستقلال والاعتماد المتبادل والاعتماد المتعذر	١٦
١-٢	تغييره ..... التقوى العاملة والبطالة في كل من الأردن وإسرائيل	٢٣
٢-٢	(١٩٧٠-١٩٩٤) (بالألف نسمة)..... عدد العلماء والمهندسين والفنيين العاملين في البحوث	٢٤
٣-٢	العلمية ..... أعداد براءات الاختراع وأعداد المنح المقدمة لبراءات	٢٥
٤-٢	الاختراع في إسرائيل..... الموارد المتاحة واستخداماتها في كل من الأردن	٢٨
٥-٢	وإسرائيل (١٩٦٠-١٩٩١) (نسب مئوية)..... المدى في تغيير نسب الموارد واستخداماتها في كل من	٢٨
٦-٢	الأردن وإسرائيل (١٩٦٠-١٩٩١)..... ميزان المدفوعات في الأردن وإسرائيل (١٩٩٥-١٩٩٢)	٣٠
٧-٢	(مليون دولار)..... معدل النمو السنوي في الناتج المحلي الإجمالي على	٣٢
٨-٢	أساس الأسعار الثابتة خلال الفترة الزمنية (١٩٦١- ١٩٩١) في كل من الأردن وإسرائيل (١٩٨٥=١٠٠) (نسب مئوية).....	٣٤
٩-٢	الأهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي بسعر الكلفة بالأسعار الجارية (نسب مئوية).....	٣٤
١٠-٢	مجموع القطاع السلعي والخدمي.....	٣٦
١١-٢	أهم صادرات الزراعة الاسرائيلية (الكمية بالاف الأطنان).....	٣٧
١٢-٢	أهم صادرات الزراعة الأردنية (الكمية بالاف الاطنان)..... الارقام القياسية للإنتاج الصناعي لعام ١٩٩٤ في كل من	٤٠
	الأردن وإسرائيل (١٩٨٩ = ١٠٠).....	



## قائمة الاشكال

الصفحة	الموضوع	رقم الشكل
	المكاسب الاقتصادية والتبعية للدولة (أ) المعتمدة على الدولة	١-١
١١	.....(ب).....	
١٢	.....العلاقة بين الاعتماد والاعتماد المتبادل.....	٢-١
١٤	.....انتاج الدولة (أ) المحلي تحت ظروف مختلفة.....	٣-١

## قائمة الملاحق

الصفحة	الموضوع	رقم الملحق
٨٩	الأرقام القياسية للإنتاج الصناعي لعام ١٩٩٤ في إسرائيل .....(١٠٠ = ١٩٨٩)	١-٢
٩٣	الأرقام القياسية للإنتاج الصناعي لعام ١٩٩٤ في الأردن .....(١٠٠ = ١٩٨٨)	٢-٢
٩٥	الصادرات الأردنية والمستوردات الإسرائيلية لعام ١٩٩٣ .....(بالالف دولار)	١-٣
٩٨	الصادرات الإسرائيلية والمستوردات الأردنية لعام ١٩٩٣ .....(بالالف دولار)	٢-٣
١٠١	اتفاقية التعاون والاقتصادي بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة دولة إسرائيل .....	٣-٣
١٢٧	المستوردات الأردنية من إسرائيل حسب الصنف خلال عام ١٩٩٦ بالدينار الأردني.....	٤-٣
١٣١	الصادرات الأردنية إلى إسرائيل حسب الصنف خلال عام ١٩٩٦ بالدينار الأردني.....	٥-٣

## ملخص

### العلاقات التجارية المستقبلية بين الأردن وإسرائيل

اعداد

اماني سلامة الصوالحة

المشرف

الدكتور أسامة الدباغ

تتناول هذه الدراسة موضوع العلاقات التجارية المستقبلية بين الاردن واسرائيل في ظل عملية السلام التي تحققت بين البلدين ومما لا شك فيه ان العلاقات التجارية لها تأثير كبير على رفاه المجتمع يتسع هذا التأثير اكثر حين يكون لكلا البلدين سوق محلية صغيرة فضلاً عن التقارب الجغرافي بينهما فانهاء المقاطعة الاقتصادية والانتقال من حالة التهديد العسكري الى حالة السلام والاستقرار له نتائج الايجابية في مجال تطوير العلاقات الاقتصادية وترسيخها خدمة للبلدين.

لقد تطرقت الدراسة الى المؤشرات الاقتصادية في كلا البلدين كالعمالة ونوعيتها والنتائج المحلي الإجمالي وميزان المدفوعات والتضخم وتبين لنا من خلال الوقوف على هذه المؤشرات ان الاقتصاد الاسرائيلي مقارنة بالاقتصاد الاردني اقتصاد متطور وذلك لكون اسرائيل تتمتع بعلاقات تجارية فضلاً عن اتفاقيات التجارة الحرة مع الدول الغربية والتي انعكست نتائجها لتصب في مصلحة الاقتصاد الاسرائيلي وبشكل واضح، كما ان هذا الاقتصاد يعتمد على الصناعة بصورة كبيرة وبخاصة تلك الصناعات الموجهة نحو التصدير وذلك ضمن سياسة مدروسة اخذت بنظر الاعتبار ضيق السوق المحلية فضلاً عن طموحها لتصدير منتجاتها الى الخارج من اجل كسب المزيد من رأس المال.

كما ان الصناعة الاسرائيلية تمتاز بسعة قاعدتها الانتاجية اما الصناعة الأردنية فتشكو من محدودية السلع وهذا امر طبيعي فالصناعة الإسرائيلية استفادت كثيراً من التكنولوجيا المتطورة والمتوفرة لديها بشكل ملحوظ في انتاجها الزراعي لذا سعت لتتوسع هذا الانتاج ليصب في صالح اقتصادها وعملت على انتاج سلع زراعية متنوعة في غير

مواسمها الزراعية لتضمن لنفسها الهيمنة والسيطرة على السوق وبذلك تفوقت وبشكل جلي على القطاع الزراعي الاردني ذي الهيكل الزراعي التقليدي.

وكان للفلسفة التتموية التي انتهجتها إسرائيل عن طريق التخطيط بعيد المدى والرؤية المستقبلية ووضع خطط وبرامج يكون الاستثمار الحالي فيها نوعاً من التأسيس لاستثمار أكبر واشمل في المستقبل ان ساعدت اسرائيل على التفوق والتطور بعكس الحال في الاردن الذي كان يركز دائماً في اهدافه التتموية على تخفيض العجز التجاري في ميزان المدفوعات.

وعلى هذا يجب الحذر من أن تتجه ثمار السلام في صالح اسرائيل بسبب تطور وقوة اقتصادها، والخوف من أن يصبح الاردن مصدراً للسلع الخام والوسيطه وإسرائيل مصدراً للسلع الرأسمالية والمنتجات عالية التقنية مما يعمل على توسيع الفجوة التتموية وبالتالي سيطرة اسرائيل الاقتصادية.

لذا على الأردن ان يسعى الى مجالات تعاون تستند الى الحاجات الحقيقية لكل من الأردن واسرائيل خوفاً من الهيمنة الاقتصادية لاسرائيل ومنح مجالات التعاون التي يتميز بها الاردن كالسياحة الأفضلية، كما أن على الأردن ان يسعى للحصول على المزايا التي حصلت عليها اسرائيل من اتفاقيات التجارة الحرة بينهم وبين الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الاوروبي وذلك من أجل ان تكون السلع الأردنية قادرة على المنافسة داخل السوق الاسرائيلية.

الفصل الأول  
مشكلة البحث وأهميته

## الفصل الاول

### مشكلة البحث واهميته

#### مشكلة البحث:

من الامور المسلمة بها ان للسلام اثاره الايجابية على شتى مناحي الحياة على نقيض حالة الحرب التي ترهق اقتصاد الدولتين المتحاربتين وتلحق الدمار والويلات وتلقي بظلالها القاتمة على مجمل حياة المجتمع ومستقبله، من هنا تأتي اهمية هذه الدراسة في كونها تبحث في موضوع السلام وما ينتج عنه من ثمار يجنيها الطرفان الساعيان اليه ويقطف ثمارها ابناء الشعبين اذ يعم الامن والطمأنينة والاستقرار والرفاه الذي تنشده شعوب العالم قاطبة.

#### الحاجة الى هذه الدراسة:

كنتيجة مترتبة على معاهدة السلام الاردنية - الاسرائيلية؛ فإن السؤال المطروح هو: ما هو مستقبل العلاقات الاقتصادية بين البلدين؟ وما هو شكل هذه العلاقات؟ ومن سيكون المستفيد الاول من الانتقال من حالة الحرب الى حالة السلام؟

#### المشاكل التي سيعالجها البحث

١- هل سيؤدي السلام الى قيام علاقات متوازنة ومتعادلة بين الطرفين، وخاصة العلاقات التجارية التي تمس حياة المواطن ومستقبله ورفاهه؟

٢- ماذا يتوجب على الجهات المختصة والمسؤولة في الاردن ان تعمل، أي ما هي الترتيبات الواجب القيام بها لضمان مصلحة الأردن.

## غرض الدراسة:

من خلال المحاولة على الإجابة عن السؤالين السابقين، تهدف الدراسة إلى لقاء الضوء على مستقبل العلاقات الاقتصادية المتوقعة بين الأردن وإسرائيل، وذلك من أجل محاولة الوصول إلى نتائج الهدف منها أن تنصب كل الجهود لضمان أن يكون الأردن هو المستفيد الأكبر وليس العكس، وذلك من خلال التخطيط المستقبلي الواعي والسليم لواقع ومعطيات البنية الاقتصادية في الأردن.

## فرضيات الدراسة:

تهدف الدراسة إلى التأكد والتحقق من الفرضيات التالية:

١- العلاقات التجارية لن تكون في صالح الاقتصاد الأردني، بل هي في صالح الاقتصاد الإسرائيلي.

٢- هناك مجموعة من التحديات ستواجه الصادرات الأردنية.

٣- مؤشرات الانتاج في الاقتصاد الأردني أفضل منها في الاقتصاد الإسرائيلي.

## أهمية الدراسة:

بما ان موضوع البحث يتناول مستقبل العلاقات الاقتصادية بين الاردن واسرائيل، فإن أهميته تكمن في محاولته استباق الاحداث لمحاولة الخروج بتوصيات للخطط الواجب على الجانب الأردني اتخاذها حتى لا تخضع العلاقات المزمعة لردود الفعل وحتى يتسنى للجانب الأردني اتخاذ المبادرة وقيادة العملية وليس فقط تلقي ما يمكن ان يفرض عليه.

## محدودية الدراسة:

كما أن الدراسة تتبع من كونها محاولة لوضع تصور لمحاولة استباق الحدث فإن هذه الدراسة تحدوها الصعوبة كنتيجة لهذه المحاولة الاستباقية للأحداث أولاً، وثانياً لأن عملية السلام برمتها تمر بحالات من المد والجزر نتيجة للأحداث السياسية والتبادل التجاري، وثالثاً: ان اختلاف الآراء السياسية حول هذه الاتفاقية وما يتبعه من اختلاف حول التطبيق الاقتصادي والتقافي قد يؤثر في الآراء الشخصية لأي باحث، ولتفادي هذه السلبية، ركزت الباحثة على دراسة النواحي الاقتصادية عن طريق التحليل للوضع الاقتصادي في الأردن وإسرائيل، دون النظر الى الأحداث المتلاحقة سياسياً، وذلك بهدف انجاح الدراسة والنظر الى مستقبل العلاقات الاقتصادية نظرة محايدة.

## منهجية الدراسة

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي في عرض وتحليل البيانات ذات العلاقة بموضوع الدراسة، حيث تم اعداد مجموعة من الجداول وتحليلها بما يخدم أهداف الدراسة وبالطرق العلمية والموضوعية السليمة. وفي ضوء حداثة العلاقات الاقتصادية بين الأردن واسرائيل وعدم توفر بيانات لسلسلة زمنية طويلة لم تتمكن الباحثة من استخدام أي من النماذج القياسية في التحليل.

## الدراسات السابقة

هناك العديد من الدراسات التي تناولت العلاقات الاقتصادية بين كل من الاردن وفلسطين واسرائيل معاً، وما يميزها أنها ركزت على سيناريوهات التعامل التجاري بين الدول المذكورة، وذلك قبل حدوث معاهدة السلام الاردنية - الاسرائيلية وهي:



١- الدكتور عادل الزاغة، منظور فلسطيني لمستقبل العلاقات الاقتصادية بين الاردن وفلسطين واسرائيل، حيث ركزت هذه الدراسة على البحث عن ترتيب تجاري امثل يؤمن للاقتصاد الفلسطيني تحقيق مجموعة أهداف استراتيجية لعل من أهمها القضاء على تبعية الاقتصاد الفلسطيني بحيث يسمح لفلسطين بجعل تجارتها مع العالم العربي محركاً للنمو الاقتصادي فيها.

٢- Dirk Vanderwalle, The Middle East Peace process And Regional Economic Integration, Survival, Vol. 36, No. 4, 1994.

ركزت هذه الدراسة على وضع مجموعة بدائل لترتيب مستقبل العلاقات بين الاردن وفلسطين واسرائيل، منها الدولة الاولى بالرعاية، ترتيبات تجارية تفضيلية، انشاء منطقة تجارة حرة وأخيراً انشاء اتحاد جمركي.

٣- Stanly Fischer and others, Securing Peace in the Middle East.

وقد ركزت هذه الدراسة على موضوع التجارة الإقليمية في الشرق الاوسط، وسياسات العمل والتدخل الحكومي في الاقتصاد والسياسة المالية، ولم تتناول جانب العلاقات الاردنية - الاسرائيلية بشكل مستقل، بل اكتفت بذكر مؤشرات اقتصادية مختارة حول الاقتصاديين.

٤- Harvard University, Securing Peace in the Middle East: Project on Economic Transition.

تتضمن هذه الدراسة مقترحات حول مستقبل العلاقات الاقتصادية بين الاردن وفلسطين واسرائيل في مرحلة ما بعد توقيع اتفاقات السلام في الشرق الاوسط، التقرير عالج مجموعتين من القضايا ذات الصلة أو لاهما: العلاقات الاقتصادية المستقبلية بين الاقتصاديات الثلاثة وثانيهما: هيكل الاقتصاد الفلسطيني خلال مرحلة الحكم الذاتي وانتهى بالدعوة الى اقامة سوق موات يعتمد على القطاع الخاص في تنفيذ برامج التنمية في الاقتصاديات الثلاثة مع تبادل اقتصادي مكثف بينها.

## التعريف الإجرائي للمتغيرات

مؤشر التطابق: تم استخدام هذا المؤشر بين الصادرات الأردنية والمستوردات الاسرائيلية أو العكس والذي يبين امكانية قيام تبادل تجاري بين الأردن واسرائيل, وتتكون معادلة مؤشر التطابق على النحو التالي:

$$Se_j m_k = 1 - \frac{\sum_i |E_{ij} - M_{ik}|}{2}$$

حيث  $Se_j m_k$  : مؤشر التطابق بين صادرات البلد  $z$  وواردات البلد  $k$ .

$E_{ij}$  : الحصة المصدرة من البضاعة  $i$  من مجموع صادرات البلد  $z$ .

$M_{ik}$  : الحصة المستوردة من البضاعة  $i$  من مجموع واردات البلد  $k$ .

خلق التجارة : بعد الغاء التعرفة الجمركية بين الدولتين المتحاربتين سابقا, تقوم الدولة ( أ ) باستيراد السلع والتي ليس لها فيها ميزة نسبية وذات تكاليف انتاج عالية تقوم باستيرادها من الدولة ( ب ) .

تحويل التجارة : يحصل تحويل التجارة عندما تتوقف الدولة ( أ ) عن استيراد السلع من الدولة ( ج ) رغم أنها تنتج بتكاليف منخفضة و وارداتها عرضة للتعرفة الجمركية, وتنقل الدولة ( أ ) للاستيراد من الدولة ( ب ) والتي تنتج بتكاليف مرتفعة ولكنها عضو في منطقة التجارة الحرة.

الفصل الثاني  
الاطار النظري للدراسة  
١- نظريات التجارة الدولية  
٢- اقتصاديات السلام

## الفصل الثاني

### أولاً: نظريات التجارة الدولية

عند الحديث عن التجارة الدولية لا بد من التطرق لنظريات التجارة الدولية والتي تتحدث عن المزايا التي تتمتع بها كل دولة والتي تؤدي بالتالي الى قيام تبادل تجاري بين الدول، وقد يؤدي ذلك الى زيادة رفاه الافراد والمجتمعات الداخلة في التجارة الدولية ومن هذه النظريات:-

#### ١- نظرية الميزة المطلقة:

يعتبر آدم سميث من اوائل الاقتصاديين الذين حاولوا تفسير التجارة الخارجية بين الدول، وقد اعتمد سميث في نظريته التي شملها في كتابه الشهير "ثروة الامم" على الاختلاف المطلق في التكاليف الانتاجية (الميزة المطلقة)، حيث قام الاقتصادي سميث بافتراض وجود دولتين تنتجان مجموعة من السلع بتكاليف متفاوتة، حيث أن الدولة (أ) تتمتع بميزة مطلقة في انتاج واحدة او اكثر من السلع، بينما الدولة (ب) تملك ميزة مطلقة في انتاج سلع أخرى (تكاليف منخفضة)، وبالتالي فإن توجيه امكانات كل دولة للتخصص في انتاج سلع تتمتع بميزة مطلقة في انتاجها وقيام تبادل تجاري بين الدول من شأنه أن يترك آثاراً ايجابية عن كلا الدولتين سواء فيما يتعلق بانخفاض تكاليف الانتاج من جهة أو عوائد التخصص من جهة أخرى.

#### ٢- نظرية الميزة النسبية (ديفيد ريكاردو):

اكد ريكاردو في نظريته على ان التجارة الدولية يمكن أن تحقق عوائد ومكاسب للدول حتى في ظل عدم تمتعها بميزة مطلقة في انتاج السلع، حيث أن وجود ميزة نسبية يكفي لتحقيق مكاسب لكلا الدولتين. حيث أن الدولة (أ) قد تكون اقل كفاءة في انتاج كافة السلع من الدولة (ب) (تنتجها بتكاليف اكبر). أي ان الدولة (ب) تملك ميزة مطلقة في انتاج كافة السلع. وعلى الرغم من ذلك، فإنه في حالة تفوق الدولة (ب) على الدولة (أ) بانتاج السلع بدرجة متفاوتة يمكن استخدامه والاستفادة منه في تطبيق مبدأ التخصص في الانتاج ثم الدخول في حركة التبادل التجاري، أي ان تفاوت الميزة المطلقة للدول (ب)

يجعلها تتمتع بميزة نسبية في انتاج مجموعة سلع ويمنح للدولة (أ) ميزة نسبية في انتاج سلع أخرى. وبالتالي تخصص كل دولة بانتاج السلع التي تتمتع فيها بميزة نسبية (تكاليف نسبية أقل)، ويتم اللجوء الى التجارة الخارجية لشراء السلع الاخرى ومقايضتها بالسلع المنتجة.

### ٣- نظرية الوفرة النسبية في عوامل الانتاج (نظرية هكشر- اولين):

اعتمد هكشر واولين عند بناء نظرية التجارة الدولية الخاصة به على مبدأ اختلاف اسعار عوامل الانتاج التي تعود لاختلاف وفرة هذه العوامل. حيث أن الدولة التي تتمتع بوفرة نسبية في عنصر انتاجي معين تتمتع بسعر توازني منخفض نسبياً لهذا العنصر، وبالتالي فإنها اذا تخصصت بانتاج السلع التي تستخدم هذا العنصر الانتاجي بكثافة عالية، فإنها ستملك ميزة نسبية في انتاج هذه السلع.

٤٩٤٧٢٢

وقد بينت التجارب العملية أن هذه النظريات بمحتواها وفلسفتها قد تكون قابلة للتطبيق في الجانب النظري ولكن الجانب العملي يعترضه الكثير من الصعوبات. إذ أن هذه النظريات اعتمدت على وجود سلعتين فقط وثبات العوامل الأخرى. وفي الواقع هناك عوامل عديدة تؤثر بحركة التجارة الدولية تتعدى مسألة الميزة المطلقة او النسبية، فتكاليف النقل وتغير اسعار الصرف والتكنولوجيا وحجم السوق والتنافس وعوامل اقتصادية وسياسية أخرى عديدة، كلها عوامل تؤثر بشكل مباشر على حركة التجارة الخارجية بين الدول، وانطلاقاً من ذلك، سوف تعتمد دراستنا هذه على تحليل واقع ومؤشرات الاقتصاديين الاردني والاسرائيلي، وبالتالي الحكم على مستقبل التجارة الخارجية بينهما.

## ثانياً: اقتصاديات السلام: المحور النظري (١)

مما لا شك فيه أن حالة السلام والاستقرار لها نتائجها الإيجابية على الوضع الاقتصادي وعلى شتى مناحي الحياة لما يتولد عنها من اهتمام بالبناء والتقدم وصولاً إلى حالة الرفاه والازدهار التي ينشدها المجتمع. أما حالة الحرب فعلى العكس من ذلك فهي على الدوام تشكل عبئاً ثقیلاً على اقتصاديات الدول المتحاربة لما تلحقه من خسائر جسيمة في الأرواح والممتلكات.

لذلك سعت الدول المتحاربة إلى إزالة آثار الحرب وتوجيه اقتصادها بوتائر متسارعة لتعويض ما لحقته الحرب باقتصادها محاولة الانتقال من حالة إلى حالة وهذا هو ما يدعى بالانتقال من اقتصاد الحرب إلى اقتصاد السلام.

وفي تحليله للتحويل من حالة الحرب إلى حالة السلام بين الدول وضع كينث بولدنج (Kenth, B.) ثلاثة أنظمة لتحديد مستوى العلاقات بين الدول التي دخلت في مرحلة السلام، وذلك على النحو التالي:

أولاً: نظام التهديد الذي يفسره بكونه يُبنى على أساس القوة التي تحكم الأطراف.

ثانياً: نظام التبادل الذي تقوم أسسه على التبادل التجاري بين الأفراد والمؤسسات.

ثالثاً: نظام التكامل الذي يكون بين الأفراد والدول الذين تربطهم علاقات متينة.

ويرى بولدنج أن السلام هو الانتقال من نظام التهديد إلى نظام التبادل. كما أن التعاون في المجالات التجارية يعمل على ترسيخ السلام لأنه يقوي ويدعم العلاقات بين الدول.

هذا ويحكم العلاقات الثنائية بين الدول الرادع العسكري والرادع الاقتصادي فالرادع العسكري يمنع الدول من الاعتداء على بعضها باستخدام القوة والتلويح بها ويجعلها تتردد ألف مرة قبل أن تقدم على العدوان أخذاً بعين الاعتبار ما يمكن أن يلحق بها من دمار شامل وخسائر كبيرة في الأرواح والمؤسسات الاقتصادية لذلك وجدت أن

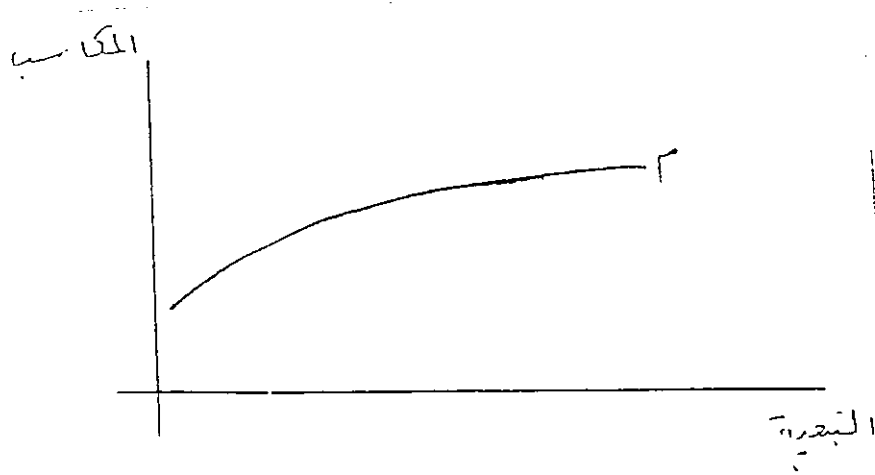
السلام هو البديل الأمثل والسبيل الأسلم الذي عليها ان تسلكه لأنه يجنبها الويلات والنكبات.

أما الرادع الاقتصادي فإنه يتشكل نتيجة للتعاون بين دولتين أو أكثر ولا بد أن تكون لهذا التعاون ثمرات يجنيها الطرفان المتعاونان لذلك يسعيان دوما الى استمرار هذا التعاون وتحقيق الفوائد الكثيرة منه ويضعان في حسابهما ان إيقافه سيلحق بكليهما اضرارا جسيمة وبالذات تلك الدول التي بينها مشروعات مشتركة يعتمد كل طرف فيها على الطرف الآخر في تأمينها وانجازها لذا نراه أكثر حرصا على ديمومة هذا التعاون خشية على مصالحه.

لذا نجد أن من المناسب ان تسند عملية التعاون هذه الى هيئات معتمدة تضع لها اسسها وقوانينها لكي تضمن مصلحة الطرفين المتعاونين ومن أجل استقرار التعاون واستمراره.

### نموذج العلاقات الاقتصادية في حالة السلام:

في ضوء الانظمة السابقة التي تحكم العلاقات بين الدولة (أ) والدولة (ب) التي تحولت من حالة السلم الى حالة الحرب، يفترض بالدولة (أ) أن تخطط للتبادل التجاري عند مستوى يمكنها من حماية اقتصادها، وتقليل درجة الاعتماد على الدولة (ب) وذلك كما هو مبين في الشكل التالي:



الشكل رقم (١-١)

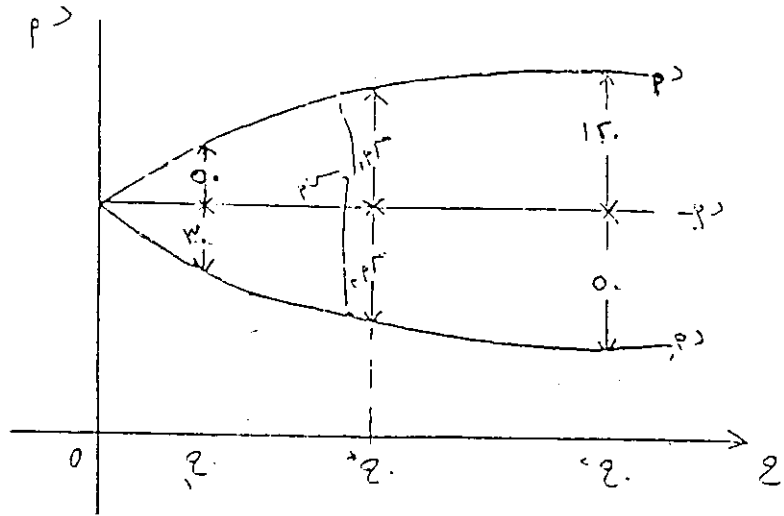
المكاسب الاقتصادية والتبعية

للدولة (أ) المعتمدة على الدولة (ب)

المصدر: مصدر سابق

يمثل المحور الافقي مستوى تبعية الدولة (أ) على الدولة (ب) بينما يمثل المحور العمودي المكاسب المتحققة من قيام علاقات اقتصادية مع الدولة (ب)، ويمثل الخط (م) مزيج من التبعية والمكاسب للدولة (أ) نتيجة العلاقة الاقتصادية مع الدولة (ب)، حيث يلاحظ أن زيادة مستوى العلاقات التجارية يؤدي الى زيادة المكاسب والتبعية في آن واحد. وبالتالي تزداد تكلفة انفصال الدولة (أ) عن الدولة (ب)، وبمعنى آخر تزداد درجة اعتمادية الدولة (أ) على الدولة (ب). وقد استخدم واضع النموذج مصطلح تكلفة الانفصال كبديل للتبعية، وذلك نظرا لما يثيره مصطلح التبعية من حساسية سياسية لدى مواطني الدولة (أ) او الدولة (ب).

وتعرف تكلفة الانفصال بأنها عبارة عن التغير في الناتج القومي للدولة (أ) بعد توقف العلاقات التجارية مع الدولة (ب). ويفترض واضع النموذج أن تكلفة الانفصال دائما تكون أكبر من المكاسب التي تحقها الدولة (أ)، ولتوضيح ذلك فقد وضع النموذج التالي:



الشكل رقم (١-٢)

الناتج المحلي للدولة (أ) تحت ظروف مختلفة

المصدر: مصدر سابق



لنفترض أن الدولة (أ) حتى تقوم بالتصدير للدولة (ب) فإن ذلك يحتم عليها زيادة الطاقة الانتاجية. وبالتالي عليها زيادة رأس المال المستثمر أو إعادة توزيعه لصالح القطاعات التصديرية، بالإضافة الى زيادة حجم العمالة أو تدريبها أو إعادة توزيعها بين القطاعات الاقتصادية وكذلك يتطلب ذلك زيادة استخدام المواد الخام. بعض هذه المصادر تعتبر استثمار دائم لا يمكن التراجع عنه او استرداده في حالة توقف العلاقات التجارية مع الدولة (ب)، وهذا يعني أن تكلفة الانفصال أعلى من مكاسب التجارة للدولة (أ). حيث أن تكلفة الانفصال للدولة (أ) تساوي المكاسب من التبادل التجاري اضافة الى الانخفاض في الناتج القومي نتيجة خسارة الموارد السابقة الذكر (العمل، رأس المال، التكنولوجيا و المواد الخام). ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل السابق على النحو التالي:-

- يمثل الشكل العلاقة القومي (د) وتكلفة الانفصال (س) والمكاسب من التبادل التجاري (م) للدولة (أ)، وذلك عند مستويات مختلفة للتبادل (ج).

- يمثل (د) الناتج القومي للدولة (أ) قبل حدوث تبادل تجاري مع الدولة (ب) أو عندما ج = صفر.

الآن، يمكن توضيح أن تكلفة الانفصال اكبر من مكاسب التبادل من خلال الأمثلة التالية:-

١- عند قيام تبادل تجاري عند (ج) يصبح الناتج القومي للدولة (أ).

$$د = د٠ + ٥٠$$

أي أنه يزداد بمقدار (٥٠) وحدة حساب. ولكن عند حدوث الانفصال او توقف في العلاقات مع الدولة (ب) فإن الناتج لا يعود الى د٠. انما يهبط الى د١ ويصبح

$$د = د٠ - ٣٠$$

٢- لو كان حجم التبادل عند ج٢ فإن المكاسب هي

$$د١ = د٠ + ١٢٠$$

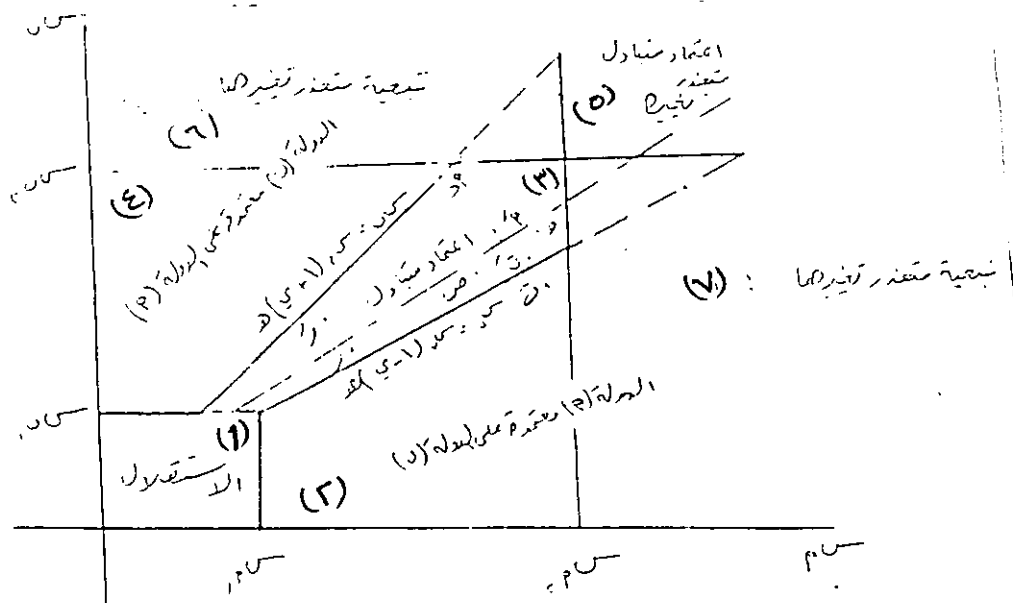
أي أن المكاسب ارتفعت الى (١٢٠) وحدة حساب، ولكن عند حدوث انفصال فلن الناتج القومي لا يعود الى دأ وإنما ينخفض ليصبح

$$د = ١٠٠ - ٥٠$$

وبذلك فإن تكلفة الانفصال يمثل المسافة بين المحورين د، و دز، وكلما ازدادت ج (حجم التبادل) كلما توسعت المسافة وبالتالي ارتفعت كلفة الانفصال.

وعندما لا تستطيع الدولة (أ) تحمل تكلفة الانفصال عندها نقول أن الدولة (أ) معتمدة على الدولة (ب)، ولكن لا يعني عدم اعتماد الدولة (ب) على الدولة (أ)، إذ أن عملية التبادل كانت تعود بالفائدة على الدولة (ب) أيضاً، وبالتالي فإن تكلفة الانفصال ستطال الدولة (ب) والدولة (أ) على حد سواء، ولكن بنسب متفاوتة، وهذا ما يطلق عليه بالاعتماد المتبادل.

ويمكن تمثيل الاعتماد والاعتماد المتبادل بالشكل التالي:-



الشكل رقم (١-٣)

العلاقة بين الاعتماد والاعتماد المتبادل

المصدر: مصدر سابق

س: المحور الافقي ويمثل تكلفة الانفصال للدولة (أ)

سب: المحور العمودي ويمثل تكلفة الانفصال للدولة (ب)

من وجهة نظر الدولة (أ)، فإن التحرك على الخط الأفقي (س؛) يعني زيادة الاعتماد على الدولة (ب) أي تزداد تكلفة الانفصال للدولة (أ) مع ثباتها بالنسبة للدولة (ب). أما من وجهة نظر الدولة (ب) فإن التحرك على المحور العمودي (سب)، يعني زيادة الاعتماد على الدولة (أ)، أي تزداد تكلفة الانفصال للدولة (ب) مع ثباتها للدولة (أ). يمثل المنحنى أ كافة النقاط التي تتساوى عندها تكلفة الانفصال للدولة (أ) والدولة (ب) حيث أن:

$$أ = \{ (س؛، سب)؛ سب = هـ س؛ \}$$

حيث هـ: ثابت موجب يستخدم لتصحيح نسبة تكاليف الانفصال وتتأثر بتغيرات النتائج القومي والمؤشرات الاقتصادية الأخرى، وإذا كانت هـ = ١ فإن تكاليف الانفصال متساوية لدى الدولتين.

- الخط أ يفصل مساحة الشكل السابق إلى منطقتين، على يسار المنحنى أ يوجد منطقة تتميز باعتماد الدولة (ب) على الدولة (أ) والعكس على يمين المنحنى.

- تمثل المنطقة أد منطقة الاعتماد المتبادل وهي المنطقة التي تقع بين المنحنى سب=س؛ (١+ي) هـ والمنحنى سب = س أ (١-ي) هـ.

هذا ويتسم الشكل السابق بأنه

١- إذا كانت سب < س؛ (١+ي) هـ تكون الدولة (ب) معتمدة على الدولة (أ) وهذا يشير إلى المنطقة (رقم ٤)، وعكس ذلك تكون الدولة (أ) معتمدة على الدولة (ب)، أو بمعنى آخر المنطقة (رقم ٢).

٢- إذا كانت س أ (١-ي) هـ > سب > س؛ (١+ي) هـ فإن الدولتان تتسمان بالاعتماد المتبادل وهذا يظهر في المنطقة (رقم ٣).

٣- تمثل المنطقة رقم (٥) حالة الاعتماد المتبادل المتعذر تغييره، حيث أن تكاليف الانفصال عالية جدا لا تستطيع الدولتين احتمالها.

٤- أما المناطق رقم (٦) و (٧) فهي تمثل اعتماد مفرط للدولة (ب) على الدولة (أ) والدولة (أ) على الدولة (ب) على التوالي.

٥- عن طريق تمييز العلاقة بين الاعتماد المتبادل والاعتماد والاستقلالية والاعتماد المفرط، يمكن للدولتين (أ) و (ب) تبني السياسات المناسبة للوصول إلى مستوى العلاقة المرغوبة، وذلك كما هو موضح في البنود التالية:-

- أ- الدولة (أ) مستقلة عن الدولة (ب) في المنطقة رقم (١)، أي أن تكلفة الانفصال أقل من س<sub>١٢</sub>، حيث إذا ارادت الدولة (أ) ابعاد تبعيتها للدولة (ب)، يتوجب عليها عدم زيادة مستوى التبادل التجاري أكثر من س<sub>١٢</sub>، رغم زيادة الرفاهية الاقتصادية.
- ب- إذا ارادت الدولة (أ) زيادة الرفاهية الاقتصادية فإنها تنتقل من (ر) إلى (ت) لتقليل الاعتماد على الدولة (ب)، رغم أن الانتقال إلى (ت) يتضمن مكاسب اقتصادية أكبر.
- ج- نفس التحليل ينطبق على الدولة (ب) وذلك بالتحرك على الخط س<sub>١</sub> وس<sub>٢</sub> و أ.د. ويبين الجدول التالي حدود الاستقلال والاعتماد والاعتماد المتبادل والاعتماد المتعذر تغييره للدولتين (أ) و (ب).

### جدول رقم (١-٢)

#### حدود مناطق الاستقلال والاعتماد والاعتماد المتبادل والاعتماد المتعذر تغييره

س <sub>١</sub> ≥ س <sub>٢</sub>	س <sub>١</sub> > س <sub>٢</sub> > س <sub>١٢</sub>	س <sub>١</sub> < س <sub>١٢</sub>	
استقلال	الدولة (أ) معتمدة على الدولة (ب)	الدولة (أ) معتمدة على الدولة (ب)	س <sub>٢</sub> ≥ س <sub>١٢</sub>
الدولة (ب) معتمدة على الدولة (أ)	اعتماد متبادل	الدولة (أ) معتمدة على الدولة (ب)	س <sub>١</sub> > س <sub>١٢</sub> > س <sub>٢</sub> و س <sub>١</sub> - ١ > س <sub>٢</sub> / س <sub>١</sub> > س <sub>١</sub> + ١
الدولة (ب) معتمدة على الدولة (أ)	الدولة (أ) معتمدة على الدولة (ب)	الدولة (أ) معتمدة على الدولة (ب)	س <sub>١</sub> > س <sub>١٢</sub> > س <sub>٢</sub> و س <sub>١</sub> / س <sub>١</sub> ≥ س <sub>١</sub> - ١
الدولة (ب) معتمدة على الدولة (أ)	الدولة (ب) معتمدة على الدولة (أ)	الدولة (ب) معتمدة على الدولة (أ)	س <sub>١</sub> > س <sub>١٢</sub> > س <sub>٢</sub> و س <sub>١</sub> / س <sub>١</sub> < س <sub>١</sub> + ١
الدولة (ب) معتمدة على الدولة (أ)	الدولة (ب) معتمدة على الدولة (أ)	الدولة (ب) معتمدة على الدولة (أ)	س <sub>١</sub> < س <sub>١٢</sub>

يجب الانتباه الى أنه لا توجد آلية محددة تضمن عدم التجاوز للحدود المرغوب بها. هذا وتعد النقاط س١٢، س٢١، س٢٢، س٢٣ القيم العليا والقيم الدنيا لتكاليف الانفصال.

كما أن لعامل الزمن تأثيره الكبير على الاستثمارات والارباح والخسائر في حالة الانفصال، وبالذات تلك الاستثمارات المعتمدة على مشروعات طويلة المدى التي تمتد لعدد من السنين. وقد يحول عامل الزمن عند فشل المبادلات الثنائية دون تحويل الموارد المستخدمة في تلك الاستثمارات الى استخدامات اخرى بديلة. ومن هنا يتوجب على صانعي القرار أخذ عامل الزمن في الاعتبار.

### **معايير خلق التجارة وتحويلها:**

عند الحديث عن تحويل التجارة أو خلقها بين بلدين، فلا بد لنا أن نشير إلى نظرية التكامل الاقتصادي التي تعمل بدأب على تخفيض الحواجز الجمركية أو الغائها من أجل السعي لخلق التجارة، فنظرية التكامل الاقتصادي تقوم أساسا على مبدأ تحقيق الرفاهية الاقتصادية من خلال التجارة.

ان خلق التجارة ينجم من الغاء التعرفة الجمركية بين الدولتين (أ) و (ب) أي حرية انتقال السلع والخدمات (بعد تأسيس منطقة تجارة حرة بينهما)، مما يعني زيادة رفاه الاطراف المشتركة في التجارة فتقوم الدولة (أ) باستيراد السلع من الدولة (ب) بدلا من انتاج هذه السلع في الدولة (أ) ذات التكلفة الاعلى. أما تحويل التجارة، فيحدث عندما تتوقف الدولة (أ) عن استيراد السلع من الدولة (ج) رغم تكاليف انتاجها المنخفضة، ولكنها تخضع للرسوم الجمركية، وتنتقل الدولة (أ) للاستيراد من الدولة (ب) كونها عضوا في منطقة التجارة الحرة، على الرغم من تكلفة انتاجها المرتفعة.

وسيكون من المفيد لو ادخلنا تكاليف الترانسفير في التحليل الناجمة عن تكلفة انتقال السلع بين المنتجين الموجودين في بلدها وبين المستهلكين للسلع المنتجة الموجودين في بلد آخر فهذه التكلفة تتضمن تكاليف النقل وتكاليف التصدير الاخرى، إلا أنها لا تتضمن التعرفة الجمركية وتعتبر هذه التكاليف مساوية للصفير في نظرية التكامل الاقتصادي، ولكن في هذه الحالة فإن هذه التكلفة لها أهميتها، وبالتحديد، فإنها تفترض موجبة بين الدولة (أ) وبقية دول العالم، وكذلك بين الدولة (ب) وبقية دول العالم. وتكون

قليلة بين الدولتين (أ) و (ب) لقصر المسافة المؤثرة في تكاليف النقل، وكذلك التوفير في التكاليف عن طريق تسهيلات التخزين وتكاليف الشحن.

فتحت التجارة بين عدوين سابقين تم تمييزه من قبل واضعي نظرية السلام بعدة فئات تبادلية هي:

١- تحويل الصادرات.

٢- توسيع المستوردات.

٣- توسيع الصادرات.

٤- خلق التصدير.

٥- خلق الانتاج.

فتحويل الصادرات ليس له أثر سواء كان ايجابيا ام سلبيا على الرفاهية، باستثناء توسيع المستوردات حيث تزيد الرفاهية في البلد المستورد وذلك لانخفاض تكاليف الترانسفير للقرب الجغرافي بين البلدين، جميع المبادلات الأخرى تعمل على تعزيز الرفاهية في الدولتين حيث انهما تزيلان جميع العوائق التجارية بينهما كالحالة عند إقامة منطقة تجارة حرة بينهما أو تعطي كل منهما للأخرى شرط الدولة الأولى بالرعاية.

## رأي الباحثة:

ترى الباحثة أن نموذج السلام الذي وضعه كينث بولدنغ يحتاج الى تعديلات جوهرية ليصبح قادرا على تمثيل العلاقات الاقتصادية بين الاردن واسرائيل باعتبارها موضع الدراسة، وذلك للعديد من الاعتبارات لعل من أهمها ما يلي:-

اولا: إن المتتبع للصادرات والمستوردات الاردنية والاسرائيلية لا يجد اية امكانية لحدوث اعتماد بين الدولتين من جانب العلاقات التجارية، فطبيعة السلع التي يصدرها الاردن والتي تستوردها اسرائيل سواء من الاردن أو من دول العالم الأخرى، لا تحتل أهمية كبيرة في اجمالي الصادرات الاردنية، علاوة على وجودها في دول أخرى وبتكاليف مشابهة نسبيا، وبالتالي فإن اسرائيل يمكن في حالة حدوث مشكلة ما، تحويل مستورداتها الى دول أخرى دون وجود مضار تذكر، وكذلك الحال بالنسبة الى الاردن.

وتعتقد الباحثة إن إسرائيل لها اطماع وخطط تخلق مستوى متقدم من الاعتماد المفرط للاردن على اسرائيل، ولكنها لا تستند في ذلك على العلاقات التجارية وانما على اعتبارات اقتصادية وسياسية اخرى لا مجال لذكرها في هذا السياق.

ثانيا: بنى كينث بولدنغ النموذج بالاستناد على وجود دولتين فقط، حيث يفترض النموذج استقلالية العلاقة بين الدولتين عن العلاقات مع الدول الأخرى، ولكن الواقع يشير الى وجود تداخل وتأثير كبير لعلاقة الاردن مع دول العالم الأخرى وخاصة العربية على علاقته مع اسرائيل.

ثالثا: يعتمد النموذج في اطروحته النظرية على أن قيام السلام يجعل الدول تركز على أهمية التعاون الاقتصادي في تحقيق التنمية الاقتصادية مع ثبات العوامل الأخرى، ولكن العلاقات الاقتصادية الاردنية - الاسرائيلية تحكمها معطيات سياسية ودينية واجتماعية واخلاقية، فعلى الرغم من وجود تطبيع اقتصادي على مستوى الحكومات، إلا ان الشعوب ما زالت تتذكر الصراع الحضاري المستمر بين العرب واليهود واحتلالهم ليقصر على مستوى الحكومات، ويعزز من ذلك التطبيق الواقعي لهذا النموذج، اذ تم بناؤه ليتنبأ بالعلاقات المصرية - الاسرائيلية بعد

كامب ديفيد، إلا أنه قد ثبت فشله نتيجة حرص المواطن المصري على عدم التطبيع مع إسرائيل.

رابعاً: يركز النموذج على وجود مؤشرات اقتصادية متقاربة بين الدولتين (أ) و (ب)، حيث يفترض أن الدولة (أ) قد تحقّق نوع من الاعتماد المفرط للدولة (ب) عليها، والعكس بالنسبة للدولة (ب)، وهذا لا ينطبق إطلاقاً على الاقتصاديين الأردني والإسرائيلي، إذ أن الناتج المحلي الإسرائيلي أكبر بـ (٥٠) ضعف الناتج المحلي الأردني.

خامساً: لم يوضح النموذج الأسس التي اعتمد عليها عند تحديد ميل منحنى الاعتماد، حيث أن دخول سلعة مثل المياه في التجارة بين الأردن وإسرائيل، قد يحقّق اعتماداً مفرطاً للاقتصاد الأردني على الاقتصاد الإسرائيلي، وبالتالي يتغيّر ميل المنحنى ليصبح قريباً من الخط الأفقي.

سادساً: عند تحديد النموذج لمستوى العلاقات التجارية بين الدولة (أ) والدولة (ب) وتأثيرها على مستويات الاعتماد المختلفة لم يأخذ بعين الاعتبار أن الدول قد لا تتمكن من السيطرة على حجم التبادل التجاري بينها، سيما المتعلق بالقطاع الخاص، والذي ينظر أولاً إلى المكاسب الاقتصادية على المستوى الجزئي ولا يهتم كثيراً بتكلفة الانفصال.



الفصل الثالث  
مؤشرات الواقع الاقتصادي في  
كل من الاردن وإسرائيل

## الفصل الثالث

### مؤشرات الواقع الاقتصادي في كل من الأردن وإسرائيل

#### المقدمة

تهدف التجارة الدولية بين الدول الى الحصول على جملة من الفوائد والامتيازات من قبل الأطراف المتعاملة بها، والتي تسعى لتحقيق الرفاه للدول والشعوب، وتتباين هذه المزايا التي تأمل الدول في الحصول عليها وفق الأوضاع الاقتصادية للأطراف المتعاملة في التجارة الدولية. فقد تكون هذه الفوائد متساوية للطرفين، أو قد تكون لصالح أحد الأطراف على حساب الطرف الاخر.

في الفصل السابق، تحدثنا نظريا عن قيام التجارة بين دولتين متحاربتين، وعن حدوث التبعية الاقتصادية أو الاستقلال الاقتصادي. وفي هذا الفصل سوف نتحدث عن المؤشرات الاقتصادية بين الأردن وإسرائيل ودورها في امكانية قيام التجارة ونجاحها بين هاتين الدولتين.

ولا بد من التنويه في هذا المجال أن دراستنا الحالية تقتصر على العلاقات التجارية بين الأردن وإسرائيل بعد توقيع معاهدة السلام بين الدولتين والعلاقات التجارية تختلف عن العلاقات الاقتصادية والتي يمكن أن تشمل بالإضافة الى التجارة بنود الاستثمار والمساعدات وتبادل الخبرات والتكنولوجيا والمشاريع المشتركة. وهذه بالطبع تحتاج الى دراسات لاحقة، وهي من أهم مجالات البحث في المرحلة الحالية وتحتاج الى دراسة مستفيضة لوضع صانعي القرار بصورة متكاملة وشاملة لكيفية تحقيق المكاسب من هذه العلاقات وتقليل مخاطرها.

## الموارد البشرية:

تعد القوى البشرية من اهم المصادر المتوافرة في كل من الأردن واسرائيل لافتقارهما الى المصادر المعدنية (١) باستثناء الفوسفات والبوتاس، الذي تمكنت إسرائيل من استثماره بطريقة أفضل من الأردن.

وكان للهجرة إلى إسرائيل اثرها الكبير في الزيادة السكانية الحاصلة فيها، مما وفر لها موارد بشرية ذات كفاءة عالية ومتنوعة خاصة تلك التي قدمت إليها من الاتحاد السوفياتي السابق.

### جدول رقم (٢-١)

القوى العاملة والبطالة في كل من الأردن وإسرائيل بالآلاف نسمة (١٩٦٣-١٩٩٤)

السنة	(١) السكان	(٢) السكان في سن العمل + ١٥	البطالة %	القوة العاملة الفعلية
الأردن		١:٢		
١٩٦٣	١٧٦٠,٠	غ	غ	غ
١٩٧٠	١٥٠٨,٢	غ	غ	٥٦
١٩٨٠	٢٢١٨,٣	غ	غ	١١٧,٨
١٩٩٠	٣٤٥٣,٠	٥٦	١٦,٨	٢٢٧,٠
١٩٩٤	٤١٣٩,٤	٥٧	١٥	٣٤٣,٥
إسرائيل		١:٢		
١٩٦٣	٢٢٩٠,٠	٧٠	٣,٦	٨٠,٩
١٩٧٠	٣٠٢٢,١	٦٧	٣,٨	٩٦٣,٢
١٩٨٠	٣٩٢١,٧	٦٨	٤,٨	١٢٥٤,٥
١٩٩٠	٤٨٢١,٧	٦٦	٩,٦	١٤٩١,٩
١٩٩٤	٥٣٠٠,٠	٦٧	٧,٨	١٨٧١,١

غ: تعني غير متوافرة

المصدر: إسرائيل: Central Bureau of Statistics, Statistical Abstract of Israel.

Jerusalem

الأردن: دائرة الإحصاءات العامة (تقارير سنوية مختلفة)

وزارة العمل: (تقارير سنوية مختلفة)

بالتقائنا نظرة سريعة على الجدول رقم (٢-١) يتبين لنا أن لدى إسرائيل موارد بشرية كبيرة ونسبة الغالبة من هذه القوى البشرية هي في سن العمل، وتمتاز هذه القوى العاملة بكفاءتها ومهاراتها العلمية. كما أن المهاجرين إلى إسرائيل يمتازون بمهارات

أكاديمية في جميع التخصصات. ومما يؤكد هذا، إن إسرائيل انفقت على التعليم والبحوث العلمية والتجريبية عام ١٩٨٥ حوالي ٧٧٣ مليون دولار. أما الأردن، فلم ينفق على البحوث العلمية والتجريبية والتعليم عام ١٩٨٦ إلا بحدود ١٦ مليون دولار<sup>(١)</sup>. ولتوضيح الأمر أكثر، فإن الجدول رقم (٢-٢) يبين ذلك من خلال أعداد العلماء والمهندسين والفنيين في كل دولة.

### جدول رقم (٢-٢)

عدد العلماء والمهندسين والفنيين العاملين في البحوث العلمية والتجريبية

الدولة	السنة	العلماء والمهندسون	الفنيون	المجموع
الأردن	١٩٨٦	٤١٨	٢٩	٤٤٧
إسرائيل	١٩٨٤	٢٠١٠٠	٤٣٠٠	٢٤٤٠٠

المصدر: United Nations, Statistical Yearbook, Forty first issue, 1996

يتضح من الجدول اهتمام إسرائيل بالعلم والتعليم بشكل كبير جدا وذلك لأن أعداد العلماء والمهندسين والفنيين كبيرة جدا وهناك فجوة واسعة بين الأردن وإسرائيل من هذه الناحية.

كما أن براءات الاختراع التي حصلت عليها إسرائيل، تشير أيضا إلى ارتفاع مستوى التعليم ومهارة القوى العاملة، كما يتضح لنا من الجدول رقم (٢-٣).

(١) United Nations, Statistical Yearbook, Different Issues

جدول رقم (٢-٣)

أعداد براءات الاختراع وأعداد المنح المقدمة لبراءات الاختراع  
في إسرائيل

السنة	عدد براءات الاختراع	عدد المنح لبراءات الاختراع	عدد طلبات براءات الاختراع
١٩٩١	١٠٨٦٣	٢٣٤٦	٣٧١٧
١٩٩٢	١١٨٣٧	٢٦٨١	٣٧٢٧
١٩٩٣	١٢١٨٢	٢١٩٨	٣٩٥٢

المصدر: United Nations, Statistical Yearbook, Forty first issue, 1996

أما بالنسبة لأعداد الطلبة في المدارس، فقد بلغت النسبة في الأردن حوالي ٣٠% من مجموع السكان عام ١٩٨٩/١٩٩٠، وفي إسرائيل بلغت حوالي ٢٨%، أما طلبة المعاهد والجامعات ومعاهد التعليم العالي، فقد تراوحت نسبتهم بحدود ٢,١% من مجموع السكان للعام نفسه، أما في إسرائيل فقد تراوحت النسبة بين ٣,٨% إلى ٤,٣% للعام نفسه (١).

هذا بالنسبة للقوى العاملة وتعليمها ومهارتها، أما بالنسبة للبطالة، فقد كانت نسبتها في الأردن أعلى من نسبتها في إسرائيل، إذ انخفضت نسبة البطالة في إسرائيل في السنوات الأخيرة وذلك بسبب انخفاض أعداد المهاجرين إليها من الاتحاد السوفياتي السابق.

ولقد تمكنت إسرائيل بفضل التدفق الاستثنائي للموارد البشرية والموارد المالية من تنفيذ برنامج تصنيعي كثيف، وقد ساعدها احتلال الضفة الغربية في حل أزمة البطالة والإنتاج والتي بدأت في عام ١٩٦٦ (٢)، وقد كانت عمالة إسرائيل عالية التأهيل كما سبق وأشرنا، وكذلك العمالة الوافدة إليها من خلال الهجرة والتي اشتملت على عدد من التخصصات الأكاديمية. أما العمالة العربية، فقد كانت عمالة غير فنية، استخدمتها

(١) المصدر: United Nations, Statistical Yearbook, Different Issues.

(٢) حسين ابو النمل، ١٩٨٨.

إسرائيل لسد النقص في قطاع الزراعة والانشاءات. وتتضح مدى مهارة القوى العاملة الإسرائيلية وكفاءتها بالمقارنة مع الأردن، بأن شهدت إسرائيل تحولا نوعيا في صناعاتها، حيث أصبحت إسرائيل تركز على الصناعات المعتمدة على العلم والتكنولوجيا أكثر من تلك المعتمدة على العمل غير الماهر وعند مقارنة إنتاجية العامل الاسرائيلي مع العامل الأردني نجد أن إنتاجية العامل الاسرائيلي قد بلغت ٧٠,٦<sup>(١)</sup> دولارا في العام ١٩٩٥، وللأردن ٦,٦<sup>(٢)</sup> دولارا لنفس العام، وهذا يشير الى عدة نتائج هي :

١. هناك بطالة مقنعة بالأردن.
٢. استخدام تكنولوجيا متقدمة في اسرائيل.
٣. في اسرائيل هناك تخصيص أمثل للموارد، أي نسب مزج أفضل لعناصر الانتاج.
٤. ارتفاع الأجور والحوافز للعامل الاسرائيلي.
٥. هناك العديد من النشاطات التي تتم داخل الاقتصاد الأردني لا يتم احتسابها كقيمة مضافة في الناتج المحلي الاجمالي.

### **الموارد المتاحة واستخداماتها:**

تعتبر اسرائيل من الدول التي تمتاز بقلّة مصادرها الطبيعية نسبيا شأنها في ذلك شأن الدول المحيطة بها، حيث تمتلك كميات غير استراتيجية من النفط والغاز الطبيعي والفوسفات الذي يتوفر بكميات كبيرة ويتم تصديره للخارج على شكل مواد خام او استخدامه في تصنيع الأسمدة، ويوجد أيضا لديها البوتاس والأملاح وبعض المعادن الأخرى ولكنها ليست بكميات استراتيجية.

وفي ضوء ندرة الموارد الطبيعية لدى اسرائيل فقد انتهجت سياسة اقتصادية قائمة على محورين: المحور الأول؛ التركيز على الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية المتوفرة لديها وقد نجحت في ذلك حيث أن الكفاءة الانتاجية لاستخراج وتخصيص هذه الموارد مرتفعة مقارنة بالدول المجاورة. والمحور الثاني؛ التركيز على تدفق رؤوس الأموال من الخارج كالتعويضات الألمانية والمنح اليهودية العالمية والمنح الأخرى وبخاصة

(١) تم لحساب القيم من

Central Bureau of Statistics, Statistical Abstract of Israel, Jerusalem, 1997.

(٢) تم لحساب القيمة من تقرير عن التنمية في العالم، البنك الدولي، ١٩٩٧.

الأمريكية، والتي تمكنت إسرائيل من استغلالها أفضل استغلال في إقامة المشروعات الصناعية الكبرى، مما منحها طابع الدول الصناعية (١) .

أما بالنسبة للأردن فيمتاز بأنه بلد يفتقر للموارد الطبيعية نسبيا شأنه في ذلك شأن إسرائيل ، حيث تتركز الموارد الطبيعية الموجودة لديه في الاسمنت والبوتاس والفوسفات والأملاح وبكميات استراتيجية، إضافة لامتلاكه لبعض المعادن والمواد الخام الأخرى ولكن ليس بكميات استراتيجية. وازاء ذلك ركزت خطط التنمية الاقتصادية على العنصر البشري وعلى تأهيله والارتقاء بكفاءته الانتاجية لتعويض النقص القائم في الموارد الطبيعية والمالية، حيث امتازت العمالة الأردنية بالكفاءة والنتاجية والقدرة على رفد الاقتصاد الوطني بمستلزمات التنمية سواء بالعمل داخل الاقتصاد الوطني أو في الخارج عن طريق رفده بالموارد المالية اللازمة لتمويل المشاريع الاستثمارية.

وقد اعتمد الاقتصاد الأردني منذ نشأته على المساعدات العربية والدولية التي اتسمت بالتذبذب تبعا للظروف السياسية، هذا فضلا عن تركيز استخداماتها لأغراض استهلاكية او استثمارية غير منتجة مع عدم اغفال ان جزء من هذه المساعدات وخاصة الدولية قد كانت لأغراض عسكرية في ظل عدم استقرار الظروف السياسية في المنطقة والحروب التي شهدتها. ويعتمد الاقتصاد الأردني الآن وبشكل كبير على تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج في تمويل المشاريع الاقتصادية في المملكة سيما بعد ان انتهج سياسة دعم وتشجيع حركة الاستثمار ورفع كافة القيود الادارية والقانونية والفنية التي تحد من تدفق رؤوس الأموال الى الداخل.

وعلى الرغم من تشابه الاقتصادين الأردني والاسرائيلي من حيث الموارد المتاحة- وان كانت لاسرائيل اكبر بكثير - الا انه من الملاحظ ان الاقتصاد الأردني لم يتمكن من تخصيص استخدامات هذه الموارد بشكل أمثل، اذ تركزت على القطاع الاستهلاكي بينما لم تحظ عمليات الاستثمار بنسبة عادلة من هذه الموارد علاوة على ماسبق ذكره بأن جزءا من هذه الموارد تم استخدامها لغايات استثمارية ولكن غير منتجة، ويمكن مقارنة الموارد المتاحة واستخداماتها في كل من الأردن واسرائيل من خلال الجدول التالي رقم (٢ - ٤) :

(١) حسين ابو النمل، ١٩٨٨.

جدول رقم (٢-٤)  
الموارد المتاحة واستخداماتها في كل من الأردن وإسرائيل  
(١٩٩١-١٩٦٠)

(نسب مئوية)

الفترة الزمنية	جملة استعمال الموارد	الاستهلاك الخاص	الاستهلاك العام	التكوين الرأسمالي	جملة الموارد المتاحة	رصيد الاستيراد (الواردات - الصادرات)	الناتج المحلي الإجمالي
إسرائيل							
١٩٦٦-١٩٦٠	١٠٠	٥٩	١٨	٢٣	١٠٠	١٤	٨٦
١٩٧٣-١٩٦٧	١٠٠	٥١	٢٧	٢٢	١٠٠	١٩	٨١
١٩٨٥-١٩٧٤	١٠٠	٥٠	٢٩	٢١	١٠٠	٢١	٧٩
١٩٩١-١٩٨٦	١٠٠	٥٥	٢٨	١٧	١٠٠	١٢	٨٨
الأردن							
١٩٦٦-١٩٦٠	١٠٠	٧٠	١٨	١٢	١٠٠	٢١	٧٩
١٩٧٣-١٩٦٧	١٠٠	٦٢	٢٥	١٣	١٠٠	٢٧	٧٣
١٩٨٥-١٩٧٤	١٠٠	٥٨	١٩	٢٣	١٠٠	٣٦	٦٤
١٩٩١-١٩٨٦	١٠٠	٦٣	٢٠	١٧	١٠٠	٢٤	٧٦

المصدر: السنوات ١٩٦٠ - ١٩٨٥: اسامة الدباغ، (الاقتصاد الاسرائيلي، ماضي الانجاز ومستقبل الاداء، ١٩٦٠-١٩٩٧)، ص٧.

السنوات ١٩٩١-١٩٨٦ تم احتساب النسب من IMF, International Financial Statistics, Different Issues

كافة النسب استخرجت عن طريق أخذ القيم الحقيقية للمتغيرات وجعلها كنسبة من جملة استعمال الموارد المتاحة.

جدول رقم (٢-٥)  
المدى في تغير نسب الموارد واستخداماتها في كل من الأردن وإسرائيل  
(١٩٩١-١٩٦٠)

الفترة الزمنية	الاستهلاك الخاص	الاستهلاك العام	التكوين الرأسمالي	رصيد الاستيراد	الناتج المحلي الإجمالي
إسرائيل					
١٩٩١-١٩٦٠	٩	١١	٦	٩	٩
الأردن					
١٩٩١-١٩٦٠	١٢	٧	١١	١٥	١٥

المصدر: النسب استخرجت من الجدول رقم (٢-٤)



تتمثل الموارد المتاحة برصيد الاستيراد (الواردات - الصادرات)، والنتائج المحلي الإجمالي، أما استخدامات هذه الموارد فهي تتوزع بين الاستهلاك بشقيه العام والخاص والتكوين الرأسمالي.

يتبين لنا من الجدول رقم (٢-٤) أن توفير الموارد في كلا البلدين يعتمد بنسبة عالية على الناتج المحلي الإجمالي، وترتفع هذه النسبة كثيرا في إسرائيل عن مثيلتها في الأردن، ففي حين بلغت أدنى نسبة لمساهمة الناتج المحلي الإجمالي في توفير الموارد في إسرائيل ٧٩% وذلك في الفترة الزمنية ١٩٧٤-١٩٨٥، كانت هي أعلى نسبة للناتج المحلي في توفير الموارد في الأردن وذلك في الفترة الزمنية ١٩٦٠-١٩٦٦. ولكن بالنسبة لرصيد الاستيراد فالعكس تماما، فقد بلغت أعلى نسبة لرصيد الاستيراد في توفير الموارد في إسرائيل ٢١% في الفترة الزمنية ١٩٧٤-١٩٨٥، في حين كانت أقل نسبة لرصيد الاستيراد في توفير الموارد في الأردن في الفترة الزمنية ١٩٦٠-١٩٦٦، وهذا يؤدي الى القول ان الأردن أكثر حساسية وتأثرا بالخارج بعكس إسرائيل التي لا تتأثر كثيرا بالعوامل الخارجية، وذلك بفعل التوسع المستمر في اقتصادها.

أما استخدامات تلك الموارد فقد احتل الاستهلاك الخاص النسبة الأكبر منها ولكن عند النظر للتكوين الرأسمالي، يبين لنا الجدول رقم (٢-٥) ثبات مستوى التكوين الرأسمالي الإسرائيلي بمعنى تخصيص حصة ثابتة نسبيا من الموارد للتنمية (وقد تم قياس المدى عن طريق إيجاد نسبة الفرق بين أعلى قيمة وأدنى قيمة للمتغير خلال فترة الدراسة). وكانت هذه الحصة آخر ما يمس في حالة وجود عوامل ضاغطة استثنائية في الاقتصاد هذا بخلاف ما يحدث في الأردن فنسبة التكوين الرأسمالي كانت عرضة للزيادة والنقصان. ويلاحظ ان نسبة رصيد الاستيراد في توفير الموارد في إسرائيل قد انخفض في الفترة ١٩٨٦-١٩٩١ وذلك لتوجه إسرائيل لدفع مستويات المعيشة ورفاه الافراد الى مستوى الدول الصناعية المتقدمة. ولا شك أن الظروف السياسية التي شهدتها الأردن والتي ساعدت على ارتفاع معدلات النمو السكاني بشكل غير طبيعي نتيجة الهجرات السكنية الى الأردن قد ساهمت بشكل كبير في توجيه نسبة كبيرة من الموارد المتاحة لأغراض استهلاكية .

## ميزان المدفوعات وعبء تمويل الاستيراد

عند مقارنة الانجاز او النمو الذي حققه اقتصاد كل من الأردن وإسرائيل، لا بد من التعرف على الأثر الذي يتركه مثل هذا النمو والانجاز على أوضاع ميزان المدفوعات في كل منهما، حيث يبرز هذا الحساب مدى العبء الاقتصادي الذي تتحمله الدولة عادة في استخدامها للموارد الأجنبية الصافية.

### جدول رقم (٢-٦)

ميزان المدفوعات في الأردن وإسرائيل (١٩٦٠-١٩٩٢)

(مليون دولار)

%	المجموع (مليار دولار)	١٩٩٠-١٩٨٦	١٩٨٥-١٩٧٤	١٩٧٣-١٩٦٧	١٩٦٦-١٩٦٠	
<b>الأردن</b>						
						رصيد الواردات
١٠٠%	٢٧	١٠٢٧٣,٢	١٥١١٨,١	٩٩٩,٠	٥٧١,٣	تمويل رصيد الواردات
						أ- صافي التحويلات دون مقابل
٨٩,٥%	٢٤	٨٥٨٧,١	١٤٠٠٨,٩	٩٨٤,٥	٥٤٥	منها: الحكومات العربية
	٩,٥	٢٤٩٦,٦	٦٦٣٤,٢	٣٨١,٥	غ	الامم المتحدة والحكومة الامريكية
	٢,٠	٨١٦,٢	٨٩٩,٣	٢٨١,٤	غ	ب- صافي حركة رأس المال
٩%	٢,٤	٩٩٤	١٥٢٩,٥	٣٠,٨-	٣١,٢-	ج- حقوق السحب الخاصة
-	-	-	-	-	-	د- حساب تسهول والخطأ
١,٤%	٠,٤	٦٩٢,١	٤٢٠,٣-	٤٥,٣	٥٧,٥	هـ- تمويل رصيد الواردات
١٠٠%	٢٧,٣	١٠٢٧٣,٢	١٥١١٨,١	٩٩٩,٠	٥٧١,٣	
<b>إسرائيل</b>						
						رصيد الواردات
١٠٠%	٩١,٣	٣٧٢٣٢	٤٣٢٧٩	٧٤٩٥	٣٢٨٠	تمويل رصيد الواردات
						أ- صافي التحويلات دون مقابل
٨٥,٩%	٧٨,٥	٣٩٨١٠	٣٠٦٩١	٥٦٤٠	٢٣١٧	منها: الامم المتحدة والحكومة الامريكية
	٣٢,٤	٢٢٦٧١	٩٧١٥	غ	غ	التعويضات الامتانية
	٧,٧	٤٠٢٤	٣٦٥٣	غ	غ	ب- صافي حركة رأس المال
١٣,٤%	١٢,٢	٥٧٨٨-	١٤٧٦٥	٢٣٠٦	٩٤٣	ج- حقوق السحب الخاصة
٠,١%	٠,١	-	٥٤	-	-	د- حساب تسهول والخطأ
٠,٦%	٠,٦	٣٢١٠	٢٢٣١-	٤٥١-	٢٠	هـ- تمويل رصيد الواردات
١٠٠%	٩٢,٩	٣٧٢٣٢	٤٣٢٧٩	٧٤٩٥	٣٢٨٠	

غ: غير متوفرة

المصدر: كافة النسب استخرجت من

IMF, Balance of Payments, Yearbook, Different Issues

السنوات ١٩٩٢-١٩٦٩

IMF, International Financial Statistics, Yearbook, Different Issues

السنوات ١٩٦٨-١٩٦٠

ملاحظة: تشير الإشارة السالبة في حساب صافي حركة رأس المال الى ان التدفقات الرأسمالية للخارج اكثرت من تلك الداخلة للاقتصاد أي ان هناك تسديدات اكثر من الممحويات.

يبين الجدول السابق رقم (٢-٦) أن رصيد الاستيراد (الواردات - الصادرات) قد بلغ ٢٧,٣ مليار دولار في الأردن بينما بلغ ٩٢,٩ مليار دولار في إسرائيل خلال الفترة ١٩٥٥-١٩٩٢، وهذا يشير إلى الفرق الكبير بين العمليات التجارية التي تتم في إسرائيل وتلك التي تتم في الأردن.

هناك عدة أشكال مختلفة لتمويل رصيد الاستيراد، ولعل أكثرها جلاء واستمرارا هي التحويلات المالية دون مقابل. فقد ساهمت هذه التحويلات بتغطية ما نسبته ٨٩,٥% من رصيد استيراد الأردن، وما نسبته ٨٥,٧% من رصيد استيراد إسرائيل. وقد كانت معظم التحويلات للأردن هي تحويلات العاملين الأردنيين في الخارج، وهذا ما نستطيع عده تصديرا لخدمات أردنية للخارج، أما في إسرائيل فقد كانت معظم التحويلات هباتا ومنحا من الحكومة الألمانية واليهودية وبشكل خاص من الولايات المتحدة الأمريكية.

وبالعودة إلى الجدول رقم (٢-٤) ننتبين أن هذه المنح تستخدم في تمويل نسبة كبيرة من الموارد المتاحة، وبذلك لا تضع عبئا على الاقتصاد بسدادها، فقد استطاعت إسرائيل عبر المعونات المجانية ان توفق بين الاستخدامات المتنافرة عند توزيع الموارد، فلقد استطاعت إسرائيل ان تدعم التوسع المستمر في الانتاج وتحقيق زيادة مضطردة في مستويات المعيشة واستيعاب الاعداد المتزايدة من المهاجرين اليها.

أما في الأردن، فمن الواضح أن نسبة الاستهلاك بشقيه في استخدام الموارد المتاحة مرتفعة مقارنة مع مثيلتها في إسرائيل، وأن نسب الناتج المحلي الإجمالي في توفير الموارد المتاحة هي أقل من مثيلتها في إسرائيل، مما يشير إلى أن التحويلات المالية التي تصل إسرائيل، تستخدمها إسرائيل في المشروعات الإنتاجية، أما في الأردن فإن نسبة كبيرة من هذه التحويلات تذهب للاستهلاك.

ولأغراض المقارنة بين حجمي الاقتصاد الأردني والإسرائيلي، فإن نصيب الأردن من إجمالي رصيد الواردات الأردني والإسرائيلي معا بلغ ١٤,٨% خلال فترة ١٩٦٠ - ١٩٦٦، وارتفع خلال الفترة الأخيرة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ ليصل إلى ٢١,٦% مما يدل على صغر رصيد الاستيراد الأردني من الإسرائيلي.

## الناتج المحلي الإجمالي ومكوناته في كل من الأردن وإسرائيل

جدول رقم (٧-٢)

معدل النمو السنوي في الناتج المحلي الإجمالي على أساس الأسعار الثابتة

خلال الفترة الزمنية (١٩٦١-١٩٩١)

في كل من الأردن وإسرائيل

(١٩٨٥=١٠٠)

(نسب مئوية)

إسرائيل	الأردن	الدولة الفترة الزمنية
٨,٣	غ	١٩٦٦-١٩٦١
١٠,٤	١,٦-	١٩٧٢-١٩٦٧
٣,١	٦,٩	١٩٨٥-١٩٧٣
٤,٢	٠,١	١٩٩١-١٩٨٦

غ: غير متوافرة

المصدر: IMF, International Financial Statistics, Year book, Different Issues

هناك تذبذب حاد في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (١٩٨٥=١٠٠) في كل من الأردن وإسرائيل، فقد تفاوتت هذه النسب ففي الأردن، كان هناك تراجع في معدل النمو في الفترة ١٩٦٧-١٩٧٢، وذلك بسبب خسارته للضفة الغربية، ولكنه عاد وانتعش وسجل معدلات نمو أعلى منذ ١٩٧٥، وقد كان للطفرة النفطية وتحويلات الأردنيين العاملين في الخارج وبخاصة في دول الخليج العربي دور في ذلك، ولكن هذا النمو لم يستمر، إذ سرعان من انخفض مرة أخرى في الفترة ١٩٨٦-١٩٩١، بسبب التضخم الذي شهده الأردن في هذه الفترة، كما كان للركود الاقتصادي في دول الخليج العربي أيضا دور في تراجع معدلات النمو (١).

(١) البنك المركزي الاردني، تقارير سنوية مختلفة

أما في إسرائيل فقد حققت معدلات النمو نسبا جيدة في الفترة ١٩٦١-١٩٦٦، بسبب الموارد المالية المتدفقة عليها كالتعويضات الألمانية والمساعدات من الصهيونية العالمية واستغلال إسرائيل ذلك في بناء قاعدة صناعية متطورة، واستمرت إسرائيل بتسجيل معدلات نمو مرتفعة في الفترة التي سبقت حرب ١٩٧٣ بسبب مساعدات الصهيونية العالمية والولايات المتحدة الأمريكية واحتلال رقعة واسعة من الأراضي العربية في كل من فلسطين (الضفة الغربية وغزة) وفي سورية (الجولان). أما الفترة ١٩٧٣ - ١٩٨٥، فقد شهدت تراجعا في النمو وصل ٣,١% (١)، لأن إسرائيل بدأت تخصص مواردها للانفاق الاستهلاكي وتخفض نسبة التكوين الرأسمالي، إنطلاقا من هدفها في رفع المستوى المعيشي، والإقتراب بسرعة من الوضع المعيشي السائد في الدول المتقدمة التي تسعى إسرائيل إلى اللحاق بها، فضلا عن التحول النوعي المستمر في بنيتها الصناعية والتكنولوجية، كما أن التضخم الحاد الذي شهدته إسرائيل في هذه الفترة أدى إلى تراجع معدلات نمو الاقتصاد الإسرائيلي. ومع مسيرة الإصلاح الاقتصادي التي قامت بها إسرائيل، عاد الناتج المحلي الإجمالي إلى تسجيل معدل نمو أفضل في الفترة ١٩٨٦-١٩٩١.

وفي ما يتعلق بمكونات الناتج المحلي الإجمالي والقطاعات الأكثر دفعا لنموه، فهي تظهر من خلال الجدول رقم (٢-٨).

---

(١) الجدول السابق رقم (٢-٧)

جدول رقم (٢-٨)

الأهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي  
بسر الكلفة بالأسعار الجارية

(نسب مئوية)

القطاع الخدمي				القطاع السلعي										الناتج المحلي	الفترة
خدمات عامة وأخرى		خدمات مالية وعقارية واعمال		النقل والاتصالات		التجارة والمطاعم		البناء والكهرباء والماء		الصناعة		الزراعة			
اسرائيل	الأردن	اسرائيل	الأردن	اسرائيل	الأردن	اسرائيل	الأردن	اسرائيل	الأردن	اسرائيل	الأردن	اسرائيل	الأردن		
٢٥	٢٣	١٩	١١	٧	١٠	١٢	١٩	١١	١٠	٢١	١٧	٥	٩	١٠٠	١٩٨٥-١٩٧٢
٢٩	٢٣	١٨	١٩	٨	١٥	١١	٨	٩	١٢	٢٢	١٦	٣	٧	١٠٠	١٩٩٢-١٩٨٦
٢٧	٢٣	١٩	١٥	٨	١٣	١٢	١٤	١٠	١١	٢٢	١٧	٤	٨	١٠٠	معدل الفترتين

المصدر:

إسرائيل: Central Bureau of Statistics, Statistical Abstract of Israel, Jerusalem, Different Issues.

الأردن: التقارير السنوية للبنك المركزي الأردني (سنوات مختلفة).

كافة النسبة استخرجت

ملاحظة : هناك عدم امكانية الفصل في الخدمات المالية والعقارية والأعمال في الأردن علما بأن الخدمات العقارية تشكل نسبة كبيرة من مجموع الخدمات المالية والعقارية والأعمال في الاردن.

جدول رقم (٢-٩)

مجموع القطاع السلعي والخدمي

مجموع القطاع الخدمي		مجموع القطاع السلعي		الناتج المحلي والاجمالي		الفترة الزمنية
اسرائيل	الأردن	اسرائيل	الأردن			
٦٣	٦٤	٣٧	٣٦	١٠٠		١٩٨٥-١٩٧٢
٦٦	٦٥	٣٤	٣٥	١٠٠		١٩٩٢-١٩٨٦

يتبين لنا من خلال الجدولين السابقين رقم (٢-٨) و (٢-٩) أن القطاع الخدمي يحتل نسبة أكبر من القطاع السلعي في الناتج المحلي الإجمالي في كلا البلدين.

وتشكل كل من الزراعة والصناعة والبناء والكهرباء والماء، القطاع السلعي، وقد حافظ قطاع الصناعة على صدارته في القطاعات السلعية تليه قطاعات البناء والكهرباء والماء ثم قطاع الزراعة في كلا البلدين.

لم تعد الزراعة من مقومات الاقتصاد الأردني الرئيسة، وذلك بسبب احتلال الضفة الغربية وتوسع العمران الحضري، الذي امتد على الكثير من الأراضي الزراعية، وتتميز الزراعة الأردنية بالمنتجات التقليدية كالخضار والحبوب، كما يلاحظ من الجدول السابق رقم (٢-٨) أن نسبة مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي ضعيفة، فعلى الرغم من دخول رأس المال والتكنولوجيا إلى هذا القطاع في الأردن، إلا أنه يفتقر إلى الإدارة، إذ يتسم هذا القطاع بتعدد الجهات المسؤولة عن النشاط الزراعي وسياساته وضعف التنسيق بينها، كما أن المؤسسات الإقراضية لا تتوافر لديها إلا القليل من الأموال، إضافة إلى سوء توزيع هذه القروض، وافتقار المحاصيل الزراعية لأسلوب التسويق، وبخاصة محاصيل غور الأردن، وقد أدى فشل المحاولات لتأسيس منظمات تسويقية عامة ومختلطة (عامة وخاصة) إلى نقص الرقابة النوعية أو غيابها، وكان لوجود فائض انتاج لبعض المحاصيل سريعة التلف مثل البندورة، إضافة إلى نقص الخبرات الفنية ونقل التكنولوجيا أثره في تخلف قطاع الزراعة.

إن ما يميز الزراعة الإسرائيلية أنها استفادت من المدخلات الرأسمالية الكثيفة والتنمية، مستغلة التكنولوجيا المتوافرة عبر فترة زمنية طويلة، وقد أدى التخصص في بعض المحاصيل وخاصة تلك المخصصة للتصدير - وبشكل أدق تلك التي تنتج في غير موسمها الزراعي - ذات الربحية الفعلية إلى توليد أموال أكثر للاستثمار في الانتاج الصناعي، كما استفادت إسرائيل من اتفاقيات الجات (GATT) والسوق الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية. وقد ساعدت المرونة التي يتميز بها الانتاج الزراعي الإسرائيلي في تغيير مكوناته وفقا لحاجات الأسواق التي يتعامل معها، على أن يتفوق هذا القطاع وخاصة في مجال الصناعة الزراعية. ويبين الجدول التالي رقم (٢-١٠) التنوع

الزراعي الذي تمتاز به إسرائيل، والجدول رقم (٢-١١) يبين المنتجات الزراعية التقليدية التي تزرع في الأردن.

جدول رقم (٢-١٠)

أهم صادرات الزراعة الإسرائيلية

الكمية بالآلاف الاطنان

السنة	١٩٩٠	١٩٩٤
النوع		
الأزهار	١٧٨,٧	١٧٢,٢
الفواكه	١٧,٢	٢٠,٦
افوكادو	٣٥,٢	٢٨,٦
موز	٠,٥	١,٠
حمضيات	٤٦١,٩	٢٥٥,٨
البطيخ والشمام	١٢,٤	١٩,٦
البطاطا	٤١,١	٣٥,٢
الخضار	٥٠,٦	٣٤,٦
القول السوداني	٨,٠	١٠,٨
القطن	٤٢,٩	٢٤,٨

المصدر: Central Bureau of Statistics, Statistical Abstract of Israel, Jerusalem  
Different Issues

يبين الجدول رقم (٢-١٠) التنوع الزراعي في إسرائيل، كما نلاحظ أيضا بأن الكميات التي قامت إسرائيل بتصديرها عام ١٩٩٤ قد زادت لبعض الأنواع وانخفضت لأنواع أخرى، وذلك لأن إسرائيل تواكب احتياجات الأسواق التي تقوم بالتصدير إليها. فزراعة الحمضيات التي كانت تحتل النسبة الأعلى انخفضت كمية تصديرها تقريبا إلى النصف في عام ١٩٩٤. ومعلوم أن إسرائيل تقوم بزراعة أنواع أخرى غير هذه الأصناف، إلا أن الجدول يمثل أهم ما تقوم إسرائيل بتصديره، مما يعبر عن تنوع زراعتها.



جدول رقم (٢-١١)  
أهم صادرات الزراعة الأردنية

الكمية بالالف الاطنان

السنة	١٩٩٠	١٩٩٤
بنجورة	٢٤٩,٤	١٠٠,٩
زهرة	١١,٦	٣,٥
بطاطا	١٢,٤	٣,١
شمام وبتبخ	٣٧,٠	١٦,٩
تفاح وكمثرى	٨,١	-
عنب	١,٢	١,٤

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة، سنوات مختلفة.

- : تعنى أنه لم يكن هناك تصدير من هذه الانواع في هذه السنوات.

يبين الجدول رقم (٢-١١) الزراعة التقليدية السائدة في الأردن وتجدر الإشارة إلى أن هناك انواعا اخرى عديدة لم تذكر في هذا الجدول ولكنها تبقى ضمن المنتجات التقليدية.

إذن، يتضح لنا من خلال الجدولين السابقين (٢-١٠)، (٢-١١)، الاختلاف الكبير في الانماط الزراعية بين الأردن وإسرائيل.

وعند الحديث عن القطاع الزراعي سواء في الأردن، أو في إسرائيل، لا بد من الإشارة إلى النقص الحاد في المياه، والذي تعاني منه كلا الدولتين، وبخاصة الأردن، فأكثر من ٩١% من مساحة الأردن إما صحراء أو شبه صحراء قاحلة، والمعدل السنوي لسقوط الأمطار خلال السنوات ١٩٨٦، ١٩٩٠ في المملكة كان ٩,١٩١ مليون م<sup>٣</sup> متضمنا تذبذبات سنوية، مما يجعل الزراعة محفوفة بالمخاطر وغير مستقرة. كما أن

هناك مصدرين فقط للمياه في الأردن: المياه السطحية. والتي تسهم بسد حاجة ٤٠% فقط، وبشكل أساسي من نهري الأردن واليرموك، والمياه الجوفية التي تسهم بـ ٥٦% من استهلاك الأردن للمياه<sup>(١)</sup>. ويستهلك القطاع الزراعي في الأردن حوالي ٧٥% من مجموع المياه المستخدمة، و ٢١% للاستهلاك المنزلي المحلي، وتقدر الاستعمالات الصناعية بحوالي ٤% من مجموع المياه المستهلكة<sup>(٢)</sup>. أما في إسرائيل، فقد تم تقدير ٦٥% من مياه الأمطار فيها تفقد من خلال التبخر والسيول، ويبقى فيها فعليا فقط (١٥-٢٠)%<sup>(٣)</sup>، مع العلم بأن إسرائيل تسيطر على معظم منابع المياه العربية.

أما بالنسبة للقطاع الصناعي. وفيما يخص إسرائيل، فيمكننا القول أن التطورات السريعة والظروف الاقتصادية التي مرت بها، لعبت دورا كبيرا في تنامي هذا القطاع وتطوره. وكان للهجرة من الاتحاد السوفياتي السابق اثرها المهم حيث ازداد الطلب على المنتجات الصناعية، فضلا عن تدفق اعداد كبيرة من الأيدي الماهرة التي تمتاز بخبرات فنية وإدارية عالية والتي اسهمت جميعها في تطور القطاع الصناعي. وقد أدت الهجرة أيضا إلى زيادة الطلب على البناء وبالتالي زيادة الطلب على الصناعات الأخرى المتعلقة بالبناء، كما تدفقت رؤوس الأموال للإستثمار الصناعي، مما مهدت السبيل لاسرائيل في الحصول على التكنولوجيا المتطورة من الدول الصناعية. ويعتقد الخبراء بأنه إذا اتجه الاقتصاد الإسرائيلي نحو الانتعاش، فإن الصناعة هي الحافز الرئيس، وبخاصة الصناعة الموجهة نحو التصدير.

وفي الأردن، واجه هذا القطاع صعوبة في زيادة نسبة نموه مقارنة مع قطاع الخدمات، وذلك لصغر السوق المحلية، مما دفع الصناعات المحلية للبحث عن أسواق لها في الخارج وذلك للاستفادة من اقتصاديات الحجم الكبير من خلال التصدير. وقد تأثر الأردن كثيرا بالتراجع الاقتصادي الحاصل في الدول المجاورة وبقيود الاستيراد،

(١) EIU.

(٢) التقرير السنوي للبنك المركزي الاردني، ١٩٩٣.

(٣) EIU.

والمعدلات الجمركية العالية، وبالتالي فقد القدرة على المنافسة الأجنبية، كما أن الصناعة الأردنية تفتقر الى الخبرات والمعلومات وتشكو ضعف التسويق وعدم التنسيق بين الصناعات القائمة، وغياب الحوافز الضريبية اللازمة لتشجيع الصادرات الصناعية. مع الملاحظة بأن معظم الصناعات الأردنية هي بدائل واردات.

لقد كان لأزمة الخليج دور في مشكلات قطاع الصناعة، فالحظر الاقتصادي الدولي المفروض على العراق، أدى الى خسارة الأردن للسوق التي كانت تعتمد عليها الصناعة الأردنية بشكل أساسي مما يشير الى عدم التخطيط للتسويق الصناعي الأردني، واعتماد هذه الصناعات على اسواق محدودة تتأثر بها.

يمتاز القطاع الصناعي الإسرائيلي بسعة قاعدته الإنتاجية وتنوعها، فهناك الصناعات الاستخراجية الكبيرة مثل البوتاس، وهناك الصناعات التكنولوجية المتقدمة، مثل الكمبيوتر والتكنولوجيا الطبية، وصناعة الغزل والنسيج والملابس، كذلك الحال بالنسبة للصناعات الكيميائية. فضلا عن وجود صناعات تكميلية في القطاعات الصناعية جميعها، وهذا ما تفتقر إليه الصناعة الأردنية. يتضح لنا ذلك من خلال الجدول التالي رقم (٢-١٢).

جدول رقم (٢-١٢)

الأرقام القياسية الكمية للإنتاج الصناعي لعام ١٩٩٤

في كل من الأردن وإسرائيل (١٩٨٩ = ١٠٠)

إسرائيل ١٩٨٩ = ١٠٠		الأردن ١٩٨٩ = ١٠٠		الفرع الصناعي
الاهمية النسبية	الرقم القياسي	الاهمية النسبية	الرقم القياسي	
١٠٠	١٤٠,٩	١٠٠	١٢٣,٢	المجموع الكلي
٢,٨٨	١٤٢,٨	١٨,٩	٩١,٩	الصناعات الاستخراجية
١٢,٢٤	١٢١,٠	١٩,٦	٤٩٥,٩	الاغذية والمشروبات والتبغ
٣,٩٢	١٢٦,٢	١٤,٧	٦٣,٩	صناعة النسيج
٤,٥٣	١٥٣,١	١,٢	٤٠٣,٠	صناعة الملابس الجاهزة
٠,٧٧	١٦٢,٠	٠,٣	٩٥,١	صناعة الجلود والمنتجات الجلدية
٣,٢٧	١٧١,١	٢,٣	٤٠,٤	صناعة الخشب والمنتجات الخشبية
٢,٤١	١٢٤,٥	٢,١	١٠١,٧	صناعة الورق والمنتجات الورقية
٥,٤١	١٣٤,٩	-	-	صناعة الطباعة والنشر
٥,١	١٧٧,٢	١,٩	١٤٣,٢	صناعة منتجات البلاستيك والمطاط
١٠,٧	١٤٦,٦	٩,٨	١٢٣,٠	صناعة الكيماويات الصناعية
٣,٣	١٨٥,٥	١٤,٥	١٦٥,٣	صناعة المنتجات غير المعدنية
١,٩	١٧٣,١	٣,٦	٨١,٦	منتجات معدنية اساسية
١٣,٥٢	١٤١,٢	١,٠	٧٤,٠	صناعات معدنية
٣,١٧	١٤١,٥	١,٠	٥١,٩	صناعة الماكينات غير الكهربائية
١٧,٤٥	١٤١,٣	٠,٦	٢١٣,٧	صناعة المعدات الكهربائية والإلكترونية
٦,٧٩	١٠١,٢	٠,٢	٤٠,٨	صناعة السيارات واجزائها
٢,٦٨	١٤٠,٥	٠,٢	١١٣,٢	صناعة منتجات اخرى متنوعة

- : تعني غير متوفرة

ملاحظة: تم تحويل سنة اساس الاسعار في الاردن من عام ١٩٨٨ الى عام ١٩٨٩.

المصدر:

اسرائيل: Central Bureau of Statistics, Statistical Abstract of Israel, Jerusalem, 1995

الأردن: دائرة الإحصاءات العامة

يظهر الجدول السابق رقم (٢-١٢) فرقا كبيرا بين الصناعتين الأردنية والإسرائيلية، وهذا الفرق يظهر جليا في مصلحة إسرائيل، فالصناعة الاسرائيلية كما ذكرنا سابقا صناعة متقدمة، ساعدتها عدة عوامل على ذلك، ومنها؛ دخول إسرائيل الأسواق العالمية بقليل من الحماية الجمركية، بعد أن وقعت اتفاقيات تجارية مختلفة، تلزمها بخفض حواجز الاستيراد على السلع الصناعية، بما فيها منطقة التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية، كما أن عقد اتفاقيات مع السوق الأوروبية، ومع أعضاء منطقة التجارة الحرة الأوروبية، بعد ان اصبحت اسرائيل عضوا في الاتفاقية العامة للتجارة والتعرفات الجمركية، ساعدها ذلك على تنمية هذا القطاع بشكل كبير، فقد حصلت حوالي ٣٠٠ شركة إسرائيلية على ختم الجودة العالمية، مفتاح الأسواق العالمية ISO 9000 . كما ساعد وجود مراكز البحوث والدراسات والمراكز الاستشارية الحكومية العامة والخاصة، والمراكز الاكاديمية والتطبيقية، على مواجهة أية مشكلة إدارية تعترض المصانع وحلها، وبخاصة في مجالات التسويق والاستثمار.

نستطيع الملاحظة من خلال الجدول رقم (٢-١٢) ان اسرائيل لديها نطاق كبير من الصناعات وهي تتميز بصناعة الالكترونيات حيث انها تحتل نسبة لا بأس بها من الانتاج الصناعي، بعكس الحال في الأردن الذي ركز على الصناعات الغذائية والاستخراجية.

من الملحقين رقم (٢-١) و (٢-٢) يظهر لنا فرق الصناعات، فالجدول هنا يبرز المجموعات الرئيسة للانتاج الصناعي، وحتى في حال تقارب بعض الصناعات في الأردن وإسرائيل بالأهمية النسبية او حتى بالرقم القياسي، فإن هذا لا يدل على تشابه الصناعات القائمة بينهما فلو قمنا بمقارنة صناعة المنتجات الكيماوية على سبيل المثال من خلال الجدولين التاليين رقم (٢-١٣) و (٢-١٤).

جدول رقم (٢-١٣)

فروع صناعة المنتجات الكيماوية في الأردن

لعام ١٩٩٤ (١٩٨٩=١٠٠)

النشاط الاقتصادي	الرقم القياسي
المنتجات الكيماوية	
١- صناعة الاسمدة ومبيدات الحشرات	١١٦,٢
٢- صناعة الدهانات	١٥١,٩
٣- صناعة العقاقير والادوية	٧٤,٩
٤- مستحضرات التنظيف	٢٣٩,٨

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة

جدول رقم (٢-١٤)

فروع صناعة المنتجات الكيماوية في إسرائيل لعام ١٩٩٤

(١٩٨٩ = ١٠٠)

النشاط الاقتصادي	الرقم القياسي
المنتجات الكيماوية	
١- صناعة الكيماويات الاساسية	١٣١,٣
٢- صناعة المستحضرات الصيدلانية	٢٠٥,٥
٣- الصابون المنظفات الصناعية والمكياج	١٢٦,٣
٤- الدهانات	١٠٨,٤
٥- مبيدات الحشرات	١٤٧,٢
٦- منتجات كيماوية (منها تكرير النفط)	١٤٨,٣

المصدر:

Central Bureau of Statistics, Statistical Abstract of Israel, Jerusalem, 1995.

نجد إذن ان هناك اختلافا في فروع الصناعة الواحدة بين البلدين، فالتشابه في

الأرقام القياسية أو حتى التقارب في الرقم لا يعني وجود نفس الصناعات بين البلدين.

## التضخم

ما من شك أن للتضخم تأثيراً كبيراً على اقتصاديات الدول جميعها، وعلى مستويات المعيشة للمواطنين وذلك لأثره على القدرة الشرائية للأفراد وعلى رفاه الشعوب والدول؛ لأن التضخم يؤثر على القدرة التصديرية لذلك البلد، وقد عانى كل من الأردن وإسرائيل من الآثار التضخمية.

ويبين الجدول التالي معدلات النمو السنوية للتضخم وأثر المواد الغذائية في المعدل العام للتضخم.

### جدول رقم (٢-١٥)

معدل النمو السنوي في أسعار المستهلك في الأردن وإسرائيل

(١٩٨٥ = ١٠٠)

(نسب مئوية)

السنة	معدل ١٩٧٤-١٩٧٠	معدل ١٩٨٤-١٩٧٥	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢
الأردن										
المعدل العام (١)	٢,٩	٩,٤	٣,٠	-	٠,٣-	٦,٦	٢٥,٨	١٦,١	٨,٢	٣,٠
معدل المواد الغذائية (٢)	غ	غ	٢,٥	١,٧	٢,٤-	٦,٦	٢٠,٣	غ	غ	غ
إسرائيل										
المعدل العام (١)	غ	٩٦,٣	٣٠٤,٦	٤٨,١	١٩,٩	١٦,٣	٢٠,٢	١٧,٢	١٩,٠	١٢,٠
معدل المواد الغذائية (٢)	غ	غ	٣١٦,٥	٥٤,٨	١٦,١	١٨,٣	٢٠,٥	غ	غ	غ

غ : تعني غير متوافرة

(١) المصدر: IMF, Economic Outlook, 1993, P. 144

(٢) المصدر: United Nations, Statistical Yearbook, Different Issues.

كافة النسب استخرجت

من خلال الجدول السابق تتضح معدلات التضخم في الأردن وإسرائيل، ففي الأردن نما المعدل بنسبة ٩,٤% في الفترة ١٩٧٥-١٩٨٤، ثم عاد بالانخفاض حتى عام ١٩٨٧، ولكنه بدأ بالارتفاع منذ عام ١٩٨٨ حتى وصل الى ٢٥,٨% عام ١٩٨٩، بسبب الضعف والهبوط الكبير الأساسي في قيمة سعر صرف الدينار الأردني، حيث تم تخفيض قيمة الدينار في عام ١٩٨٩ بحوالي ٣٥% وكذلك لتأثير أزمة الخليج وعودة الآلاف من العاملين الأردنيين في الخارج، وبخاصة من دول الخليج، وازدياد الطلب على السلع والخدمات مما رفع معدل التضخم الى هذه النسبة، ومن الواضح أن المواد الغذائية تلعب دورا كبيرا في دفع التضخم، ولكن هذا المعدل لم يستمر بالتزايد فيما بعد، بل أخذ بالتناقص ليعود عام ١٩٩٢ الى تسجيل المعدلات التي اعتاد على تسجيلها سابقا.

أما في ما يتعلق بإسرائيل فقد كان لحرب ١٩٧٣ أثر واضح في زيادة الأسعار وبشكل لافت للنظر، فقد نما المعدل في الفترة ١٩٧٥-١٩٨٤ بحوالي ٩٦,٣% بسبب الانفاق العسكري، كما أن تدفق الأيدي العاملة ورأس المال لم يؤثر في تلك الفترة كما كانا يؤثران بالسابق.

وقد سجل عام ١٩٨٥ أعلى معدل تضخم، إذ وصل نمو المعدل إلى ٣٠٤,٦% وكان عدم الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة أي عدم توزيع الموارد بشكل مناسب للقطاعات الاقتصادية المختلفة هو السبب الرئيس لمثل هذه المعدلات، ولكن ما أن قامت الحكومة الإسرائيلية بتنفيذ برنامجها الإقتصادي لإيقاف التضخم وذلك بتقليص الاستهلاك العام والخاص، وتخفيض الأجور أو توقيف رفعها والتي كانت تعتمد على مستوى المعيشة، حتى انخفضت معدلات نمو التضخم خلال السنوات الأخيرة ولكنه ظل مرتفعا نسبيا.

### **فلسفة التنمية الاقتصادية**

ولابد لاستكمال الموضوعات السابقة من التحدث عن فلسفة التنمية الاقتصادية. فالموارد المتاحة وحجم الناتج المحلي الاجمالي وكذلك رصيد الاستيراد كلها مؤشرات تقودنا لفلسفة التنمية، فعلى الرغم من أن إسرائيل تفتقر الى الموارد الطبيعية، إلا أنها تتمتع بانتاج محلي كبير نسبيا، كما أن رصيد الاستيراد لديها كبير أيضا. ومن هنا، تبرز سياسة إسرائيل بوضعها أهدافا توسعية<sup>(١)</sup> وطموحات كبيرة جدا تتجاوز مواردها

(١) المصدر: سمير جبور، ١٩٨٠. و حسين أبو النمل، ١٩٨٨.



الخاصة، فتقوم باستيراد أكثر بكثير مما تصدره لتغطية هذه الأهداف الطموحة؛ إذ إن إسرائيل تسعى لأن تكون الدولة القوية والكبيرة وذات طابع دولة اقليمية عظمى، لذا قامت بوضع الخطط لكي تستفيد من المساعدات والمنح التي تستلمها وبخاصة مساعدات الولايات المتحدة الأمريكية، عن طريق استثمار هذه الموارد لاسيما في المجال الصناعي. اذن، إسرائيل لم تستطيع تحقيق أهدافها دون المساعدات التي كانت تحصل عليها بانتظام والتخطيط لها والتصرف عند انفاق مواردها، وفق برامج مدروسة وبرامج أولوياتها، بحيث يكون الاستثمار الحالي نوعا من التأسيس لاستثمار بعيد المدى. أي ان إسرائيل كانت لديها الرغبة في انشاء المصانع والمشاريع الأخرى من اجل امتصاص المساعدات والاموال القادمة اليها حتى لو تم تشغيل المشروع بأقل من طاقته الانتاجية، فأهداف إسرائيل لم تكن مقصورة على حدود الحاجات المباشرة والضرورة الراهنة، بل كانت أكثر توغلا في المستقبل وتقديرا لاحتمالات مفتوحة. احتمالات قد تبدأ ولكنها لا تنتهي مع توقع التوسع في السوق<sup>(١)</sup> وقد أكدت إسرائيل على سياسة تنمية متوازنة بين القطاعات على المدى البعيد، كما أنها بذلت جل جهودها للحيلولة دون التخفيض من الانفاق الرأسمالي، وقد كانت دائما تضغط على الانفاق الاستهلاكي الخاص، وهذا ما يتضح من خلال الجدول رقم (٢-٤).

ومن جهة أخرى، يختلف الوضع في الأردن عما هو في إسرائيل، وعلى الرغم من تشابه الدولتين في شح الموارد الطبيعية، والاختلاف في حجم الناتج المحلي الاجمالي وكذلك في رصيد الاستيراد فإن الأردن يضع خططا تنمية تركز في معظمها على تخفيض العجز التجاري في ميزان المدفوعات، كما أن الفلسفة الأصلية وراء خطط التنمية هي البقاء على قوة القطاع الخاص مع دعم القطاع العام له من خلال خلق بنية أساسية ضرورية للقطاع الخاص، ويتركز أكثر انفاق التنمية في مجال التنمية الاجتماعية والبنية التحتية، حيث يفترض بأنه لا يوجد مورد رأسمالي توفره الدولة للصناعات ذات الكلفة المرتفعة والصناعات الاستخراجية<sup>(٢)</sup>. ولذا، أعطيت أولويات الانفاق للصحة والتعليم والجانب الاجتماعي، وبرامج المياه والكهرباء والطرق، والنقل، رغم محاولات الحكومة النشيطة لزيادة مساهمة الصناعة نسبة للقطاعات الاقتصادية الأخرى، إلا أن محاولات المملكة لتشكل قاعدة أساسية أكثر اعتمادا على نفسها فشلت وبشكل كبير. وتطلق فلسفة

(١) حسين أبو النمل، ١٩٨٨.

(٢) البنك المركزي الاردني، تقارير سنوية مختلفة.

التنمية الاقتصادية ومنذ مطلع التسعينات من برنامج التصحيح الاقتصادي والذي يغطي مختلف السياسات الاقتصادية العامة سواء السياسة النقدية او المالية او التجارة الخارجية أو السياسة الاقتصادية العامة للدول . وقد اعتمد الأردن منذ تبنيه لبرنامج التصحيح الاقتصادي على اعادة هيكلة البنية التحتية للقطاعات الاقتصادية عن طريق ادخال الاصلاحات ورفع القيود واتاحة المجال لرؤوس الأموال المحلية للاستثمار والانتاج وتشجيع رؤوس الأموال الأجنبية على التدفق الى الداخل باعتبار فلسفته المالية قائمة على رفع يد الدولة عن التدخل في الاقتصاد الا في حدود تقتضيها المصلحة العامة.

الفصل الرابع  
التعامل الاقتصادي بين  
الأردن وإسرائيل

## الفصل الرابع

### التعامل الاقتصادي بين الأردن وإسرائيل

#### المقدمة

تشير المعلومات والدراسات حول العلاقات الاقتصادية بين الأردن وإسرائيل وانعكاساتها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية الى أن المرحلة القصيرة التي مضت على توقيع معاهدة السلام تميزت بالغموض وعدم وضوح الرؤيا ويبدو ذلك جليا ما دامت عملية السلام تسير ببطء شديد على المسارات الأخرى ( الفلسطينية والسوري واللبناني )، اذ ان تشابك العلاقات الاقتصادية والسياسية الأردنية مع الدول العربية يؤثر وبشكل كبير على حجم التعامل الاقتصادي مع اسرائيل.

وعلى الرغم من ذلك، وفي ضوء المعطيات الواردة في الفصل السابق والمتضمنة اهم المؤشرات الرئيسة للاقتصاديين الأردني والاسرائيلي، وبالاستناد آلي تقرير هارفارد حول سيناريو العلاقات التجارية بين الاردن وفلسطين واسرائيل ستحاول هذه الدراسة بحث وتحليل العلاقة الأردنية - الاسرائيلية مع التركيز على التبادل التجاري بينهما سيما في ظل وجود فروق جوهرية تنموية بين البلدين.

## التعامل الاقتصادي المتبادل بين الأردن وإسرائيل

يعتبر كلا من الاقتصاديين الأردني والإسرائيلي اقتصاديين صغيرين مفتوحين، على الرغم من أن هناك فرق جوهري واضح في الاقتصاديين ووجود عدم التكافؤ بينهما، فإسرائيل كما سبق وأشرنا تتمتع بعمالة عالية التأهيل استغلتها إسرائيل في التركيز على الصناعات المعتمدة على العلم، وبالمقابل استغلت العمالة العربية في القطاعات التي تحتاج إلى العمالة غير الماهرة مثل قطاع الزراعة. كما أن المساعدات والمنح التي تدفقت على إسرائيل منذ تأسيسها، ساعدت إسرائيل على التخطيط لأهداف يصعب تحقيقها في الأجل القصير المعتمد على موارد إسرائيل المالية فقد، بل إن هذه الموارد التي أتت من الخارج استغلت في تحقيق الأهداف بعيدة المدى، بعكس الحال في الأردن، حيث كانت المساعدات العربية وبخاصة من الدول العربية النفطية عرضه للزيادة أو النقص وأحياناً أخرى للتوقف، وقد استخدم الأردن هذه المساعدات في تمويل الاستثمار غير المنتج خاصة في قطاع الإسكان والبناء وفي تمويل الاستهلاك إذن، كان هناك سوء تخطيط في استخدام هذه المساعدات من قبل الجانب الأردني، فالأردن لم يستخدم هذه المساعدات في مشاريع صناعية تكنولوجية كما حدث في إسرائيل، فقد ركزت إسرائيل على القطاع الصناعي وخاصة ذلك الموجه نحو التصدير، إذ انتقلت من إنتاج السلع التقليدية إلى المنتجات عالية التقنية، والتي يرجع الفضل فيها إلى القطاع العسكري، لأن معظم هذه الصناعات بدأت كمزود للصناعة العسكرية الإسرائيلية. وتتضح قدرة إسرائيل الإنتاجية عنها في الأردن من خلال رصيد الاستيراد الذي يمثل حجم التجارة الكبير الذي تتعامل به إسرائيل، كما أن تركيبة المستوردات والصادرات تعكس مجال اختصاص كل دولة وتحدد العلاقات التجارية بين البلدين.

وهكذا، يتضح لنا الفرق الجوهري الكبير بين الاقتصاديين الأردني والإسرائيلي، والسؤال الذي يطرح نفسه الآن هو: هل هناك إمكانية لقيام تبادل تجاري بين البلدين؟ وإذا كان الأمر كذلك، كيف ستكون أهمية هذه التجارة للبلدين رغم أن التجارة بين الأردن وإسرائيل تمتلك خصائص تجارة الحدود؟ ولهذا السبب فقد قمنا بتقديرات للتجارة المحتملة

بين البلدين عن طريق استخدام مؤشر لتركيب العلاقات التجارية بين أي بلدين، قام بتطويره ميخائيلي يعرف على النحو التالي: (١) :

$$Se_j m_k = 1 - \frac{\sum_i |E_{ij} - M_{ik}|}{2}$$

حيث

$Se_j m_k$ : مؤشر التطابق بين صادرات البلد  $z$  وواردات البلد  $k$

$E_{ij}$ : الحصة المصدرة من البضاعة  $i$  من مجموع صادرات البلد  $j$

$M_{ik}$ : الحصة المستوردة من البضاعة  $i$  من مجموع واردات البلد  $k$

يجمع المؤشر الفارق المطلق بين حصة الصادرات وحصة الواردات، فإذا كانت الحصص المصدرة من البلد  $z$  تشابه الحصص المستوردة للبلد  $k$ ، فسوف يكون فارق القيمة المطلقة مساويا لصفر. وبالتالي يكون مؤشر التطابق مساويا لواحد مما يشير الى وجود أفضل الفرص للتبادل التجاري. ومن جهة أخرى؛ إذا كان هناك اختلاف كامل في الحصص المستوردة والمصدرة من البلدين، فسوف يكون فارق القيمة المطلقة مساويا لاثنتين وبالتالي سوف يكون مؤشر التطابق مساويا لصفر، وهذا بدوره يعني أن لا مجال للتبادل التجاري بين البلدين.

يشير الملحقين رقم (٣-١) (٣-٢) الى صادرات وواردات كلا البلدين والذي من خلاله تم احتساب مؤشر التطابق لصادرات وواردات الأردن واسرائيل. وقد بلغ مؤشر التطابق بين صادرات الأردن وواردات اسرائيل ٠,٣٦، وعند استثناء الماس من الحساب (٢)، فإن مؤشر التطابق يبلغ ٠,٤٣، أما مؤشر تطابق واردات الأردن مع صادرات إسرائيل، فقد بلغ ٠,٤٠، وباستثناء الماس بلغ ٠,٥٣، ومن هنا نستدل بأن التدفق التجاري سيكون أكثر ميلا لصالح إسرائيل، فالصادرات الإسرائيلية تقترب من تلك التي يستوردها الأردن.

(١) عاطف قبرصي، الآثار الاقتصادية لاتفاق كامب ديفيد، ص ١١٤.

(٢) تم احتساب مؤشر التطابق مرتين، وذلك مرة بإدخال الماس ضمن الحساب، ومرة باستثناءه، وذلك لأن الماس يشكل نسبة لا بأس بها من التجارة الاسرائيلية، وهو لا يشكل شيئا من التجارة الاردنية، وتعتبر المناقصة في هذا المجال غير واردة.

على الرغم من هذه النتائج، ولكن هل يعني هذا أنه فعلاً يمكن للأردن أن يصدر لإسرائيل سلعا ضمن نطاق هذا المؤشر؟ من المؤكد أن التصدير لإسرائيل أو حتى الاستيراد منها يتوقف على عدة عوامل منها السياسات التجارية التي يمارسها كلا البلدين، وكذلك على مدى جودة وأسعار هذه السلع التي سوف تتم المتاجرة بها، كما أن هناك أدواق المستهلكين وحاجاتهم وهل سيتقبلون السلع التي كان ينتجها عدو سابق. إذن فالمؤشر يعني المدى الذي يمكن ان تتراوح به إمكانية التجارة بحيث لا تتجاوز هذا المدى.

إن، ما هي السلع التي ستصدرها إسرائيل للأردن، وما هي السلع التي سيصدرها الأردن لإسرائيل في ضوء الاختلاف الجوهري القائم بين الصناعتين الأردنية والإسرائيلية وفي ضوء الفرق بمستويات الدخل الفردي في الدولتين ونماذج الاستهلاك؟ فالدخل الفردي في الأردن أقل بكثير مما في إسرائيل، والجدول رقم (٣-١) يشير إلى فروقات الدخل.

### جدول رقم (٣-١)

#### الدخل الفردي في الأردن وإسرائيل

بالدولار

السنة	الأردن	إسرائيل
١٩٩٢	١,٣٠١	١٣,٧٠٠
١٩٩٤	١,٣٤١	١٢,٦١٠

المصدر: Link, Israel's International Business Magazine, Fall 1995.

في ضوء فروقات الدخل الفردي المذكورة في الجدول رقم (٣-١) أعلاه، يمكننا أن نطرح التساؤل التالي: هل يستورد الأردن السلع التي تنتجها إسرائيل أم هل تستورد إسرائيل السلع التي ينتجها الأردن؟.

هناك عدد من المنتجات الاستهلاكية الأردنية لها سوق داخل إسرائيل وهناك عدد من المنتجات الزراعية التي تنتج بكلفة قليلة في الأردن، خاصة ان متوسط أجر العامل

الاسرائيلي يبلغ حوالي ثلاثة أضعاف أجر العامل الأردني <sup>(١)</sup> وهناك عدد لا بأس به من المنتجات الوسيطة التي يصدرها الأردن وتستوردها اسرائيل تتضح من خلال الجدول التالي رقم (٢-٣):

جدول رقم (٢-٣)

بعض الصادرات الأردنية والمستوردات الاسرائيلية عام ١٩٩٣  
بالمليون دولار

النشاط الاقتصادي	الصادرات الاردنية	المستوردات الاسرائيلية
مواد غير عضوية	٢,٦	٥٥,٠
مواد كيميائية غير عضوية اخرى	١٣,٥	٥١,٨
منتجات التنظيف والعطور	٥٨,٨	١٢٨,٩
النسيج	٩,٩	٢٣٨,٠
القطن	٢,١	٩٥,٩
الجير والاسمنت	٢٥,٢	٧٨,٠
الحديد والمعادن	٦,٥	٦١,٥
معادن اساسية	-	١٧٦,٠
معدات الهندسة المدنية	٩,٠	١٥٣,٩
الاتاث واجزاؤه	٣,٣	٨٢,٨
اجزاء بلاستيكية متنوعة	٢٢,٨	١٣٦,٥

المصدر: United Nations, Yearbook of International Trade Statistics, 1993

- : تعني غير متوفرة

(١) المصدر: معدلات مستخلصة من تقرير اليونيدو ١٩٩١.

مجلة الاقتصاد والاعمال - تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٩٣.



تبيين الأرقام في الجدول أعلاه ان واردات إسرائيل أضعاف الصادرات الأردنية، مما يتضمن التوجه نحو السوق الإسرائيلية، وذلك لأن تكاليف النقل بين الاقتصادين سوف تكون قليلة. كما أن التصدير لإسرائيل قد يجعل الشركات الأردنية تفيد من الخبرات الاسرائيلية وكذلك من نقل التكنولوجيا، ولكن على الشركات الأردنية ان تتوصل الى خطط تسويقية داخل السوق الاسرائيلية خوفا من المنافسة الاسرائيلية نفسها داخل السوق الإسرائيلية وكذلك من منافسة السلع الأجنبية خاصة ان بعضها يدخل إلى اسرائيل عن طريق مناطق التجارة الحرة والتي تتمتع من خلالها بميزات واعفاءات جمركية لا تتمتع بها السلع الاردنية.

أما بالنسبة للاستيراد من إسرائيل، فإن الأسعار في إسرائيل قريبة جدا من الأسعار العالمية، وبالتالي فإن الاستيراد منها لن يختلف عن الواردات المحررة الآتية من دول اتفاقية الجات باستثناء ما يتعلق بانخفاض تكاليف النقل. وفي هذا المجال لا بد من توضيح ان المنتجات الاسرائيلية تتأثر بعاملين يعملان بشكل معاكس لبعضهما الاخر، الاول يتعلق بارتفاع اجور العامل الاسرائيلي مما يؤدي لارتفاع تكلفة الانتاج و بالتسالي الاسعار ، سيما و ان العملة العربية في اسرائيل لا تعمل في القطاعات التصديرية الاستراتيجية، و انما تتركز في القطاع الزراعي. اما الثاني فهو يتعلق بوفورات الحجم الناتجة عن ارتفاع حجم الانتاج و الكفاءة الانتاجية نتيجة لانفتاح معظم اسواق دول العالم للسلع الاسرائيلية وهذا بالنتيجة يؤدي لانخفاض التكاليف و بالتالي الاسعار.

وعمليا فان الاستيراد الاردني من اسرائيل لن يؤثر كثيرا على الاقتصاد الاسرائيلي بسبب صغر حجم السوق الاردنية و لكن تأثيره على الاقتصاد الاردني يعتمد بدرجة كبيرة على طبيعة هذه المستوردات و حجمها و توزيعها على القطاعات الاقتصادية، اذ ان دخول المنتجات التي يوجد لها بديل محلي الى السوق الاردنية يمكن ان يؤدي الى سلبيات كبيرة على الصناعة الوطنية و تعتقد الباحثة ان المستورد الاردني لا بد له في النهاية من تحقيق درجة من الاستفادة من المستوى التقني و التكنولوجي الموجود في اسرائيل و يساعده على ذلك وجود بدائل مختلفة و عديدة للمنتجات الاسرائيلية التي يمكن للاردن استيرادها بالاضافة الى وجود اسواق متنوعة لصادرات الاردن المتوقعة الى اسرائيل.

وعند الحديث عن التصدير والاستيراد لا بد من التعرّيج والحديث عن السياسات التجارية في كلا البلدين والمؤثرة على قرارات التصدير والاستيراد. (١)

فالساسة التجارية في الأردن تميزت في أواخر الثمانينات بالحواجز الجمركية وغير الجمركية ونتيجة لمعدلات التعرف الجمركية المتغيرة ضمن نطاق واسع (حيث أنها تتراوح بين صفر و ٣١٨%) وفرض حواجز أخرى غير جمركية (٢) أدى لتشكيل نظام حماية، أثر هذا النظام على هيكل الانتاج بأن اتجه الانتاج نحو السوق المحلية رغم صغر هذا السوق، فضلا عن عدم وجود نظام تشجيع الصادرات مما شكل عبئا ثقيلا سواء على المستهلكين أم على الصناعات والتي من مدخلاتها بعض منتجات الصناعات التي تتمتع بالحماية. ولكن في العام ١٩٨٩ انتهج الاردن برنامج تحرير التجارة، فتم تخفيف قيود الاستيراد وحظر الاستيراد المفروض على بعض السلع، بحيث تم تخفيض معدل التعرف الجمركية من ٣٤,٤% عام ١٩٨٧ الى ٢٥% عام ١٩٩٤. كما تم دعم التصدير وتخفيض الدعم للانتاج الغذائي والاستهلاك. وقد كان الهدف من تحرير التجارة هو زيادة النمو عن طريق الصادرات، وذلك لأن المساعدات المتناقصة لم تعد تكفي لتمويل فائض التصدير، ولقناعة الأردن المتزايدة بأن تطوير الصادرات تم عن طريق دعم القطاع الخاص ولمدى طويل في بعض الدول. (٣)

على الرغم من ذلك، لا يزال هناك بعض العيوب في السياسة التجارية الأردنية، بعضها نتيجة للسياسات المحلية او للتدخل في التجارة، حيث لا يزال هناك اختلاف حول هيكل التعرف الجمركية، رغم التحسن في تحفيز الانتاج للسلع المتاجر بها، وبشكل عام، يمكن القول بان استشراف الآفاق المستقبلية للصادرات الاردنية يتضمن مجموعة من المعالم البارزة التي يمكن و بالاستناد اليها التفاوض بتحقيق معدلات نمو ايجابية في حركة التصدير، اذ تعمل حاليا مجموعة كبيرة من المؤسسات الاردنية الحكومية و الخاصة على تنمية و تحفيز حركة التصدير مثل البنك المركزي الاردني، مؤسسة تشجيع الاستثمار، مؤسسة المدن الصناعية، السوق المالي و مؤسسة تنمية الصادرات، علاوة على اتحاد

(١) نفس المصدر.

(٢) الحواجز غير الجمركية لها عدة أشكال: كالحظر على مستوردات بعض المنتجات الغذائية، ووجود رخص استيراد لمنتجات أخرى، والاحتكار الحكومي لبعض المستوردات.

(٣) البنك المركزي الاردني، تقارير سنوية مختلفة.

غرف الصناعة و التجارة و جمعية رجال الاعمال و المصدرين الاردنيين، و لكن يبقى السؤال الذي يطرح نفسه على الساحة الاقتصادية الاردنية هو قضية المستوردات و خاصة من السلع الاستهلاكية، اذ ان نمو الصادرات ما لم يرافقه تناقص او ثبات في المستوردات لن يؤدي الى علاج مشكلة عجز الميزان التجاري، و هذا يتطلب تبني سياسة دعم التصدير و احلال الواردات في آن واحد، لان ذلك من شأنه تمكين الاقتصاد الاردني من التحكم في طرفي المعادلة (الصادرات و الواردات) و على الرغم من صعوبة تحقيق ذلك لما يتطلبه من استثمار و تكوين رأسمالي كبير و تخصيص امثل للموارد المستخدمة الا ان تفضيل و دعم القطاع الخاص و تمكينه من توجيه عملية التنمية من شأنه تحقيق النجاح التدريجي المتوازن مع عدم اغفال اهمية دور الدولة في هذا المجال.

على الجانب الآخر، فإن سياسة التحرر التجاري الإسرائيلي، قد تم تنفيذها تدريجياً في الستينات و تمت بصورة كاملة في السبعينات، كما أن الحكومة الإسرائيلية قامت بتقليل الحماية الادارية و استبدال أغلب القيود غير الجمركية بالتعرفة الجمركية كوسيلة لحماية الصناعة المحلية و خاصة على المنتجات الزراعية، و اشتركت إسرائيل في مناطق تجارة حرة مع الولايات المتحدة الأمريكية و غيرها لضمان دخول بضائعها الى هذه الأسواق دون جمارك، كما ألغت القيود على رخص الاستيراد للمنتجات الصناعية منذ عام ١٩٩١، و ترغب إسرائيل بالوصول الى تحرير التجارة خلال الفترة (١٩٩١-١٩٩٩) لتصل التعرفة الجمركية في نهاية الفترة لحد اقصى الى (٨-١٢%)<sup>(١)</sup>.

هذا و تقوم الحكومة الإسرائيلية بتشجيع التصدير عن طريق ايجاد برنامج منح متطور لتشجيع المصدرين الإسرائيليين، فقد عملت على دعم صندوق القروض على المدى المتوسط و الطويل، و هذا الصندوق متاح لمصدري السلع الرأسمالية التي تتوزع دفعاتها على فترة زمنية من ٣-٧ سنوات.<sup>(١)</sup>

كما قامت الحكومة الإسرائيلية بوضع امتيازات للمصدرين بحيث يستفيدون من قوانين الرسوم و التي تسمح لهم وبطريقة غير مباشرة باستعادة الرسوم المدفوعة على المدخلات المستوردة.

(١) سمير جبور، ١٩٨٠.

نستطيع من خلال الحديث السابق الاستنتاج بأن الصناعة الإسرائيلية تتمتع بميزات ودعم حكومي يساعدها على التصدير بشكل مكثف وكبير أكثر من الصناعة الأردنية والتي لا تزال في أول الطريق.

من خلال الحديث السابق لا بد من أن يكون هناك بعض المبادئ الأساسية لتخطيط العلاقات الاقتصادية خاصة في المراحل الأولى من عملية السلام والتي على أساسها يتم التعامل بها بين الاقتصاديين وهي (١) :

- ١- يجب ان يستند التعاون الى الحاجات الحقيقية لكلا الطرفين.
- ٢- يجب ان تمنح الأفضلية للمجالات التي يمكن الاسراع في التعاون فيها والتي تنطوي على فرص نجاح جيدة.
- ٣- الحرص على خلق جو من الثقة المتبادلة والتركيز على عدم نشوء انطباع لدى الطرفين بأن هناك نية للهيمنة الاقتصادية.

---

(١) سمير جبور، ١٩٨٠.

## خلق التجارة وتحويلها

يتوقع من عملية السلام أن تحدث تحويلا للتجارة - كما سبق واثرنا في نظرية السلام - في المدى القصير بينما خلق التجارة يتوقع أن تحدث في المدى الطويل وهذا بسبب التوسع في الانتاج الحالي وخلق ساعات انتاجية جديدة تلائم الأسواق الجديدة، بعد فتح التجارة على أساس واحد مع شركاء التجارة المجاورين، طبقا لنظرية التجارة، يسمح المتاجرة بالسلع التي ميزتها القرب الجغرافي مما يخفض تكاليف النقل. بالتالي، فإن أول احتمال للسلام هو حدوث تحويل التجارة، ولكن قد يكون لأنظمة الدولتين الإدارية قيود في تحديد تطور العلاقات الاقتصادية وتمويل التجارة. (١)

يمكننا ان نقسم الفترات الزمنية التي تبرز من خلالها النتائج الاقتصادية من عملية السلام وتطبيع العلاقات الى ثلاث فترات.

١- المدى القصير (٢-٣) أعوام.

٢- المدى المتوسط: يبدأ فيه التعاون في بعض المجالات كالسياحة والتجارة الخارجية والزراعة والصناعة.

٣- المدى الطويل: ويتم من خلاله تنفيذ مشاريع مشتركة بين البلدين.

ففي المدى القصير يتوقع أن يحدث تحويل للتجارة كما سبق واثرنا في نظرية السلام وذلك للقرب الجغرافي (٢) مما يخفض تكاليف النقل، مع العلم بأن هناك عوامل قد تمد تطور العلاقات الاقتصادية وتحويل التجارة رغم رفع القيود السياسية، وذلك بسبب توجيه السياسات الاقتصادية لانشاء منطقة حرة، لذا فان اسرائيل والاردن يحتاجان إلى وقت للتعلم والتكيف لفروقات ومتطلبات التسويق.

أما في المدى المتوسط قد يحدث التعاون في مجال التبادل التجاري والصناعي والزراعي والسياحي ولكن يجب الانتباه للمزايا الكامنة في التباين بين النظامين

(١) سمير جيور، ١٩٨٠.

(٢) ESCWA, 1995.

الاقتصاديين من حيث البنية والتخطيط والقدرة على تسخير الإمكانيات العلمية والتكنولوجية.

وفي هذا السياق ، ترى الباحثة انه من الأهمية بمكان الإجابة على العديد من التساؤلات التي تطرح على الساحة الاقتصادية المحلية والإقليمية لعل من أهمها ما يلي :

من هو المستفيد الأكبر من عملية تحويل وخلق التجارة ؟ وايهما اكبر عملية تحويل التجارة ام خلق التجارة ؟ وما هي التوجهات او السيناريوهات المتوقعة للعلاقات التجارية بين الاردن واسرائيل .؟

من المتوقع ان يتم في بداية العلاقات التجارية بين الاردن واسرائيل التركيز على عملية تحويل التجارة للاستفادة من ميزة الموقع وانخفاض التكاليف والرسوم الجمركية. وفي هذا المجال ,ان التعرف على المستفيد الاكبر من عملية تحويل التجارة يتطلب دراسة وتحليل صادرات ومستوردات الاردن من كافة الدول ومقارنتها بصادرات ومستوردات اسرائيل ,حيث ان عملية تحويل التجارة بالنسبة للاردن تعني التحول من التصدير الى دول العالم الي التصدير الى اسرائيل وكذلك الحال التحول من الاستيراد من دول العالم الى الاستيراد من اسرائيل .وتشير الدلائل والمعطيات المتاحة الي أن الجانب الاسرائيلي سيكون المستفيد الأكبر من هذه العملية ، وذلك للاعتبارات التالية:

١- إن مؤشر التطابق الذي تم الإشارة إليه سابقا بين صادرات ومستوردات كل من الأردن وإسرائيل يميل لصالح إسرائيل ، وبمعنى آخر فان فرصة إسرائيل للتصدير الي الأردن ستكون اكبر من فرصة الأردن للتصدير إلى إسرائيل.

٢- تتميز الصادرات الإسرائيلية بالتنوع والجودة العالية والاعتماد على المواصفات والمعايير الدولية وهذا من شأنه جعل السلع الإسرائيلية منافس قوي في السوق الأردنية , ويعزز من هذا التوجه النتائج التي توصل اليها تقرير هارفارد من ان الشركات الاردنية ما زالت غير مستعدة لغاية الان للتصدير والمنافسة في السوق الاسرائيلية.

٣- ان الصادرات الاردنية تتركز في السلع الزراعية والمواد الخام وهي من اصناف السلع التي لا تدر عائدا كبيرا مقارنة بالصادرات الاسرائيلية التي تشكل الصناعة التحويلية جزءا كبيرا منها .

٤- ان عملية تحويل التجارة بالنسبة لاسرائيل ستشكل تحولا هاما في السياسة التجارية الاسرائيلية, اذ ان استمرار المقاطعة العربية لاسرائيل دفعها الى تنويع اسواقها التصديرية لتشمل معظم دول العالم ,حيث كانت هذه الصادرات وكذلك الحال بالنسبة للمستوردات تتحمل تكاليف نقل وتأمين وتخزين مرتفعة. اما الاردن فان النسبة الاكبر من صادراته تتجه نحو الدول العربية المجاورة مثل العراق والخليج العربي, وبمقارنة بسيطة يمكن القول ان اسرائيل ستكون المستفيد الاكبر من انخفاض تكاليف النقل والتخزين والتأمين وانخفاض المخاطر الاخرى عبر الحدود, سيما وان ذلك سيؤدي الى زيادة مقدرتها على المنافسة السعرية والنوعية في السوق الاردنية.

٥- من المتوقع ان تتجه ثمار العلاقات التجارية لصالح اسرائيل ,ذلك لان قوة اقتصادها وتقدمه يمكنها من استثمار المصادر التكنولوجية والاقتصادية لخدمة القطاع التصديري في اسرائيل . حيث من المتوقع ان تصدر اسرائيل الى الاردن السلع النهائية والراسمالية عالية التقنية وتستورد السلع الوسيطة والزراعية .

ومن الجدير بالذكر ان ايجابيات التعاون التجاري الاردني الاسرائيلي لا يمكن ان تتجزر دون وجود عملية خلق التجارة , اذ ان عملية خلق التجارة تتضمن تصدير واستيراد سلع جديدة وإنشاء مصانع ومؤسسات جديدة وتوسيع الصناعات القائمة وخلق استثمارات وفرص عمل جديدة ودعم حركة النمو الاقتصادي .وفي هذا المجال من المتوقع أن تظهر عملية خلق التجارة الى حيز الوجود في الأمد الطويل والتي قد تنشأ من تغيرات هياكل الاقتصاد الأردني والإسرائيلي حتى تستطيع كلا الدولتين تحقيق الاستفادة من الميزة النسبية الناتجة عن وفورات الحجم الاقتصادي .

وفي ضوء التخفيض في النفقات العسكرية وزيادة الادخار والاستثمار الداخلي وتدفق رؤوس الأموال الخارجية الى إسرائيل فإنها ستسعى لفتح آفاق التعاون في مجالات أخرى مثل استخدام الطاقة الذرية لإغراض سلمية وتحلية مياه البحر وتنمية مصادر المياه والتعاون في مجال إقامة المناطق الحرة والمشاريع المشتركة. ولا شك في

أن اتساع القاعدة الإنتاجية في إسرائيل وتتنوعها سيعطي ميزة نسبية لإسرائيل لتحقيق استفادة أكبر من عملية خلق التجارة ، يقابل ذلك إن اتساع السوق الإسرائيلية سيعطي ميزة نسبية للأردن للتصدير والاستفادة من وفورات الحجم الاقتصادي \_ إذا ما تم الأخذ بعين الاعتبار القضايا التسويقية والمنافسة على أساس الأسعار والجودة \_ . وهذان المؤشران يعملان باتجاه متعاكس حيث يكون المستفيد الأكبر هو الأكثر قدرة على تسخير وإدارة الميزة التي يتمتع بها لخدمة أهدافه بطريقة علمية وواقعية سليمة.

وتشير دراسة هارفارد آنفة الذكر إلى إن السيناريو المتوقع للعلاقات التجارية بين الأردن وإسرائيل يعتمد على إقامة منطقة حرة للتجارة والخدمات ورؤوس الأموال والتكنولوجيا، وهذا يتطلب وقتاً وجهداً كبيراً لإحداث تغييرات كبيرة في النظام التجاري لكل منهما .

وفي سياق الحديث حول تعظيم المنافع المترتبة على خلق التجارة فإن التعرف على أصناف المستوردات الإسرائيلية ودراسة إمكانية إنتاجها داخل الأردن باستخدام الصناعات الاستخراجية والمواد الخام المحلية وتصديره إلى إسرائيل تحل أهمية بارزة في هذا المجال وتحتاج لدراسات تفصيلية لمعرفة الجدوى الاقتصادية لهذه العملية، ونتمنى أن تنال نصيبها من اهتمامات القطاعين العام والخاص وقطاع الباحثين والخبراء الاقتصاديين في أقرب وقت بهدف الوصول لمقترحات وتوصيات تدعم حركة التبادل التجاري الأردني \_ الإسرائيلي باتجاه تحقيق المزيد من المنافع الناتجة عن كبر حجم السوق الإسرائيلي.



## اتفاقيات التجارة الحرة الخاصة بإسرائيل وأثرها على التبادل الأردني الإسرائيلي<sup>(١)</sup>

أولاً: أ- اتفاقية التجارة الحرة بين إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية

تهدف هذه الاتفاقية بشكل أساسي إلى إزالة رسوم الاستيراد على جميع السلع اعتباراً من كانون الثاني ١٩٩٥، وقد تم استثناء بعض السلع الحساسة من إزالة الرسوم لعدة سنوات لاتاحة الفرصة للصناعات المحلية في كلا البلدين لتحسين وضعها بشكل تستطيع من خلاله مواجهة المنافسة، وحالياً تتمتع معظم السلع بالاعفاء من الرسوم أو رسوم تفضيلية بمقدار ١٠% على الأقل. وتسمح الاتفاقية للطرفين بوضع قيود على المنتجات الزراعية ببقاء أنظمة دعم الإسرائيلية مع التركيز على الرغبة في فتح أسواق جديدة، وذلك بإزالة القيود الجمركية. كما ويسمح بتحديد حصص للمستوردات أو اتباع إجراءات لدعم الأسعار كضرورة لحماية السياسة الزراعية في كل دولة.

تسمح الاتفاقية باستخدام الإجراءات الأمنية، ولكنها لا تسمح للطرفين بأن ترضى العمل بالرسوم المخفضة أو الملغية إلا إذا كان ذلك هو السبب المباشر للضرر الذي حصل وقد حدد الجزء الخاص بالصناعات الناشئة من الاتفاقية حق إسرائيل في تطبيق الإجراءات الوقائية لحماية الصناعات الجديدة حيث سمحت الاتفاقية فإنها بفرض رسوم تصل إلى ٢٠% حتى نهاية ١٩٩٠ فقط على السلع غير المنتجة فيها عند بدء العمل في الاتفاقية. كما يمكن وضع بعض المواصفات للتجارة عندما تعاني الدول من تصدير أو خلل كبير في ميزان المدفوعات.

وكجزء من التزامها باتفاقية التجارة الحرة فقد انضمت إسرائيل لاتفاقية المساعدات والمنح المسموح بها ضمن اتفاقية الجات GATT Subsidies Code ، كما أنها وافقت على إزالة برامج دعم الصادرات المتبعة لديها، إضافة الى موافقتها على عدم تنفيذ برامج جديدة من هذا الوضع.

وتسجع الاتفاقية في مجال الخدمات على تحقيق المبادئ الثلاثة التالية:

(١) مؤسسة المراكز التجارية وتمية الصادرات الأردنية، ١٩٩٦.

١- فتح السوق امام صناعة الخدمات في البلد الآخر.

٢- معاملة شركات الطرف الآخر نفس معاملة الشركات المحلية.

٣- توفير معلومات عن القوانين والأنظمة الخاصة في مجال الخدمات.

وتعتبر قضية اعتماد مدينة الحسن الصناعية في شمال الأردن كمنطقة مؤهلة للتصدير الى الولايات المتحدة الأمريكية، أهم الآثار الناجمة عن اتفاقية التجارة بين إسرائيل وأمريكا وبين الأردن.

وعلى الرغم من عدم اشتراط دخول السلع الأمريكية للأردن بدون رسوم جمركية الا أننا لا نعول على ذلك الكثير في ضوء المتطلبات الأمريكية المتعلقة بالجودة، كما وأن نجاح عملية التصدير عبر المناطق الصناعية يبقى مرهونا بالظروف السياسية الحالية التي تمر بها المنطقة ، الأمر الذي يترتب عليه تردد الصناعيين والمصدرين في تكثيف جهودهم لزيادة حجم الصادرات.

#### ب- آثار هذه الاتفاقية على التبادل التجاري الاردني الإسرائيلي

تضع هذه الاتفاقية قيودا على فرص دخول المنتجات الاردنية الى السوق الإسرائيلية لما تعطيه هذه الاتفاقية من أفضلية للمنتجات الأمريكية في تلك السوق، اضافة الى كونها منتجات ذات جودة مرتفعة وأسعار أقدر على التنافس بسبب الاعفاءات الجمركية والتسهيلات التي تمنحها الاتفاقية لها.

وقد أدت هذه الاتفاقية الى أن يكون المستهلك الإسرائيلي قناعات في بعض الماركات، مما يعيق دخول منتجات دول جديدة للسوق الإسرائيلية، وقد دفع هذا الوضع للشركات الإسرائيلية إلى تحسين وتطوير امكاناتها الأموال والمالية مما ادى الى تكوين شركات اسرائيلية ضخمة وقابضة وقادرة على الخوض في أكثر من قطاع انتاجي.

#### ثانيا: أ- اتفاقية التجارة الحرة بين إسرائيل والاتحاد الأوروبي

تم توقيع هذه الاتفاقية في تموز عام ١٩٧٥، وتتص على خلق منطقة تجارية حرة للمنتجات الصناعية وتخفيض الرسوم الجمركية على بعض صادرات المنتجات الزراعية

الاسرائيلية الى السوق الأوروبية. وبإعفاء الصادرات الصناعية الاسرائيلية من الضرائب يصبح لهذه السلع أفضلية على الصادرات الامريكية واليابانية وصادرات الدول المتطورة غير الأوروبية والملزمة بدفع التعرفة الجمركية كاملة.

فبالنسبة للمنتجات الصناعية الاسرائيلية فقد تم الغاء جميع الرسوم الجمركية المفروضة عليها من قبل الاتحاد الأوروبي، كما أن اسرائيل تعهدت بالالغاء التدريجي للجمارك على المستوردات الصناعية من دول الاتحاد الأوروبي، أما المنتجات الزراعية فقد تعهد الاتحاد الأوروبي بتخفيض الرسوم الجمركية عن غالبية الصادرات الزراعية الاسرائيلية.

وقد تضمنت هذه الاتفاقية ايضا بنودا وقائية تمكن الطرف المتضرر من القيام بخطوات وقائية عند حدوث اختلال في الوضع الاقتصادي.

#### ب- الآثار المترتبة عن هذه الاتفاقية على التبادل التجاري بين الأردن واسرائيل

تعطي هذه الاتفاقية افضلية للسلع الأوروبية داخل السوق الاسرائيلية، تكون هذه المنتجات ذات جودة مرتفعة وأسعار ذات قدرة أوسع على المنافسة نظرا لما تتمتع به من إعفاءات وتسهيلات جمركية، ولهذا فان المنتجات الأردنية سوف تواجه منافسة سعرية ومنافسة من حيث الجودة أمام هذه السلع داخل السوق الاسرائيلية، وخاصة اذا ما تم الأخذ بعين الاعتبار أثر اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الامريكية، حيث ان الشركات الامريكية والأوروبية سوف تتنافس للحصول على حصة سوقية أكبر خاصة وأنها تحظى تقريبا بنفس الأفضلية.

كما أن فتح الاسواق الامريكية والأوروبية أمام المنتجات الاسرائيلية يزيد من خبرات اسرائيل في التصدير مما يعمل على تسهيل مهمة غزو اسرائيل للسوق الأردنية.

## اتفاقية الشراكة الأردنية - الأوروبية ومزاياها:

بهدف تسهيل تدفق المنتجات الأردنية الى الأسواق الخارجية , فقد عقدت الحكومة الأردنية العديد من الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية والمالية مع الدول والمنظمات والتكتلات الاقتصادية الدولية, فهناك اتفاقيات ثنائية وجماعية مثل السوق العربية واتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية وهناك اتفاقية الجات التي تسعى الحكومة الأردنية من خلالها للدخول الى منظمة التجارة الدولية , وأخيرا جاءت اتفاقية الشراكة مع دول الاتحاد الأوروبي.

تقع اتفاقية الشراكة ضمن التعاون الاقليمي الذي أتخذ في الآونة الأخيرة اتجاهها متزايدا سيما في ظل الانفتاح الاقتصادي والعولمة وانعكاساتها على جميع الدول على اختلاف مستويات تقدمها, وتهدف هذه الاتفاقية اقتصاديا الى انشاء منطقة تجارة حرة بين الأردن والاتحاد الأوروبي خلال فترة انتقالية مدتها اثنتي عشر عاما, تبدأ في ١/١/١٩٩٩ وتنتهي عام ٢٠١٠. ويشمل اطار التعاون الاقتصادي على تجارة المنتجات الصناعية الزراعية وحق تأسيس الشركات وحرية حركة رأس المال, وحماية الملكية الفكرية والتجارية وتتضمن اعفاء الصادرات الأردنية الى دول الاتحاد الأوروبي من الرسوم الجمركية واجراء تخفيض تدريجي للرسوم الجمركية على مستوردات الأردن من أوروبا.

ومن المتوقع أن تؤثر اتفاقية الشراكة على العلاقات الأردنية - الاسرائيلية من خلال توسيع القاعدة التسويقية للصناعة المحلية الى جانب الاستفادة من التكنولوجيا المتقدمة وتوظيفها داخل الاقتصاد الوطني , الأمر الذي يترتب عليه تنويع أسواق الصادرات وبالتالي مرونة أكبر في التعامل مع مخاطر التصدير خاصة في ظل حالة تردد ثقة المصدرين الأردنيين بالتعامل مع الجانب الاسرائيلي ولأسباب أخرى قد تكون دينية وسياسية واجتماعية.

أما مزايا هذه الاتفاقية فيمكن اجمالها بالتسهيلات الجمركية والادارية كرفع القيود والحواجز الادارية عن دخول السلع الأردنية للأسواق الأوروبية وكذلك بتسهيلات مالية ومصرفية تستهدف تمويل الصادرات الأردنية.

وفي ظل عدم وجود هذه البنود كاملة في الاتفاقية الأردنية الاسرائيلية وخاصة ما يتعلق منها بتمويل التجارة الدولية , فان المصدر والمستورد الأردني سيتوجه للتعامل مع أسواق دول الاتحاد الاوروبي , وكذلك هنالك الأثر التكنولوجي والذي يعمل على تحسين جودة السلع الأردنية وكذلك تخفيض تكاليف الانتاج الأردني وكذلك تمكين المنتجات الأردنية من الدخول والمنافسة في الأسواق الاسرائيلية, كما أن تنوع أسواق التصدير للمصدرين الأردنيين تعطي مرونة للتعامل مع الأسواق التي تتميز بانخفاض درجة المخاطرة فيها وهذا يعطي قوة للمصدر الأردني من ناحية السعر والتكاليف. ويجب أن لا نغفل وجود الأسباب السياسية والدينية التي قد تعمل على تحويل الصادرات والمستوردات من اسرائيل الى دول الاتحاد الاوروبي.

## الاتفاقية الاقتصادية بين الاردن واسرائيل:

قام الجانب الاردني والاسرائيلي بالاتفاق على نقاط تعمل على تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين الطرفين وذلك عن طريق ازالة الحواجز وانهاء المقاطعة الاقتصادية ويستمر العمل بهذه الاتفاقية مدة ثلاث سنوات يتم تجديدها بصورة تلقائية ما لم يتم ايقافها من أحد الطرفين باشعار الطرف الآخر قبل ثلاثة شهور من موعد انتهائها.

وقد تم تصنيف السلع التي ستخضع للتخفيضات الجمركية وذلك وفقا للبروتوكول التجاري الملحق بالاتفاقية في جدولين هما:-

### الاول:

تخفيض رسوم التعرفة على السلع ذات المنشأ الاردني والمصدرة الى إسرائيل وكما يلي:

قائمة أ- تعفى بشكل كامل من الرسوم بنسبة ١٠٠%

قائمة ب- تعفى بنسبة ٥٠%

قائمة ج- تعفى بنسبة ٢٠%

### الثاني:

تخفيض الرسوم الجمركية على السلع ذات المنشأ الاسرائيلي والمصدرة الى الاردن بنسبة ١٠% من رسوم التعرفة الاردنية السارية بتاريخ التخليص في الجمارك وبنسبة اضافية أخرى مقدارها ٥% لاحقا بتاريخ أول يوم من السنة الثالثة لتطبيق البروتوكول التجاري.

هذا وقد اتفق الطرفان على تشجيع الاعتراف بشهادات وتقارير الفحوصات المخبرية الصادرة من مؤسسات كلا الطرفين وذلك طبقا لمواصفات الطرف المستورد كما شجع الطرفان على تبادل القوانين والأنظمة والمقاييس والمواصفات والمعلومات في مجال القياس والفحوصات المخبرية وشهادات المنشأ واعتمادها واعتماد أنظمة إدارة الجودة (ISO 9000). وقد اعطت الاتفاقية الحق لأي من الطرفين باتباع اليات الحماية

خاصة تجاه الاغراق السلعي واجراءات حماية للصناعات المحلية التي تتضرر نتيجة الارتفاع الحاد في المستوردات أو الاغراق أو الممارسات غير العادلة تجاه الطرف الآخر ويتم اتخاذ هذه الاجراءات وفقا للقوانين السائدة لدى كل طرف والمتفق مع الممارسات الدولية المقبولة وان تكون هذه الاجراءات جزافية أو تمييزية.

### انثار الاتفاقية:

تضمنت الاتفاقية مادة خاصة بقواعد بلد المنشأ مما يلغي اية مخاوف من دخول منتجات امريكية واوروبية متواجدة في إسرائيل الى الاردن حيث يشترط في أي منتج ان تكون نسبة القيمة المضافة عليه ٣٥% على الأقل. كما أن هذه الاتفاقية أعطت الحق لأي دولة باتباع اليات حماية مختلفة لعمليات الاغراق مما يساعد الحكومة الاردنية على مكافحة الاغراق المحتمل من قبل الشركات الاسرائيلية والتي تسمح لها قدراتها المالية والانتاجية باغراق السوق الاردنية بالمنتجات.

ولكن تساعد هذه الاتفاقية مجموعة من الشركات ولكن بدرجة غير كافية لدخول السوق حيث ان الامتيازات التي منحها الاتفاقية للمنتجات الاردنية محدودة لأنها تتنافس مع مستوردات من الدول الأوروبية والولايات المتحدة التي تتمتع باعفاءات اكثر من المنتجات المستوردة من الدول الأخرى بسبب اتفاقيات التجارة الحرة بينها وبين اسرائيل.

وبعد قيام التجارة بين الاردن واسرائيل كان الميزان التجاري الاردني - الاسرائيلي في صالح الاردن خلال عام ١٩٩٦ حسب البيانات الصادرة عن دائرة الاحصاءات العامة الاردنية كما يلي:

المستوردات من اسرائيل	٢٠٦١٩٢٥	دينار اردني
الصادرات الى اسرائيل	٤٢٨٠١٠٨	دينار اردني
الميزان التجاري	٢٢١٨١٨٣	دينار اردني

وقد كان لللبسة اكبر نصيب من التجارة الاردنية - الاسرائيلية سواء استيرادا أو

تصديرًا.

ويبين الملحق رقم (٣-٣) السلع المتاجر بها بين البلدين.

ويجب الانتباه الى التحديات التي تواجه فرص التعاون بين الأردن واسرائيل والتي من أهمها :

١. عدم توفر المعلومات الكافية لدى الجانب الاسرائيلي عن الشركات الأردنية حول القدرات الانتاجية والفنية مما يفرض على الأردن بذل جهود كثيفة لتوفير هذه المعلومات.
٢. تعقيد الاجراءات الاسرائيلية فيم يتعلق بالنقل والشحن من والى اسرائيل مما قد يعمل على تأخير الوصول الى صيغ مشتركة للتعاون حتى تتضح هذه الأمور.
٣. انعدام خبرة الشركات الأردنية بالسوق الاسرائيلة بسبب نقص المعلومات.
٤. اعتماد العديد من الشركات الأردنية على استيراد المواد الخام بشكل كبير بسبب ضعف صناعات المواد الخام الأردنية مما يجعلها عرضة لمخاطر تذبذب سعر صرف الدينار مقابل العملات الأجنبية والمخاطر السياسية.
٥. ارتفاع انتاجية العامل الاسرائيلي مقارنة مع انتاجية العمل الأردني.
٦. رغم القرب الجغرافي بين الأردن واسرائيل والذي يؤدي لتخفيض تكاليف النقل وتوفير سرعة في تأمين وتسليم البضائع الا أن معالم طرق النقل لم تتضح بعد بين الأردن واسرائيل.
٧. وصول كمية كبيرة من المستوردات للسوق الاسرائيلية بأسعار منخفضة خاصة من مناطق شرق آسيا مثل الصين وكوريا اضافة الى للمستوردات من تركيا والتي تعتبر منافسا قويا للمنتجات الأردنية.
٨. يأخذ بالاعتبار معظم المستهلكين الاسرائيليين في قرارهم الشرائي أهمية بلد المنشأ، وحيث أنه لم يسبق لهم التعامل بالمنتجات الاردنية، فإن هذا سيكون من اكبر التحديات امام المنتجات الاردنية لدخول السوق.



وقد دلت الدراسات التي تناولت تحليل قوائم الاعفاءات الملحقة بالاتفاقية التجارية بين الاردن واسرائيل عن مجموعة من المعطيات ادت إلى انخفاض حجم التعامل التجاري الاردني الاسرائيلي وذلك على النحو التالي:

أ- تبين ان ١٦ سلعة من اصل ٤١ (٣٩%) من السلع المشمولة باعفاءات جمركية ١٠٠% (قائمة أ١) هي أصلا معفاة من جميع الرسوم الجمركية عند استيرادها من جميع انحاء العالم لاسرائيل ومن هذه السلع هي:

الزيوت النباتية (للطعام)، الاحماض الدهنية، الشوكولاتة (بجميع فئاتها)، خام الزجاج، الكاولين

مما يلغي أي افضلية لهذه المنتجات ذات المنشأ الاردني لشمولها بالاعفاءات ضمن الاتفاقية.

ب- تبين ان ٣٩% من السلع ضمن نفس القائمة (أ١) تفرض عليها رسوم جمركية بنسبة ١٢% فأقل مما يجعل الميزة للمنتجات الاردنية محدودة مقارنة مع المنتجات من البلدان الاخرى (٧٨%) من المنتجات الواردة في القائمة أ١ لا تحظى بافضلية واضحة عن المنتجات المستوردة من المصادر الاخرى).

ج- تبين ان السلع التي تفرض عليها رسوم جمركية وتم اعفاؤها بالكامل (١٠٠%) حسب الاتفاقية تعتمد على الاستيراد بشكل كبير حيث لا تتوفر صناعات اسرائيلية قوية لانتاجها.

د- يتم حساب ضريبة المشتريات بعد اضافة الرسوم الجمركية على المنتجات مما يزيد من الاستفادة المتحققة للمنتجات التي تتمتع باعفاءات جمركية حيث تحظى بأفضلية عند حساب ضريبة المشتريات ايضا. ولكن عند دراسة السلع المشمولة بالاعفاءات الكاملة تبين ان ٨٣% منها لا يخضع لضريبة المشتريات اصلا مما يقلل من الميزة المتحققة نتيجة الاعفاءات ومن هذه المنتجات هي:

الزيوت النباتية (للطعام)، الاحماض الدهنية، الشوكولاته (بجميع انواعها)، خام الزجاج.

هـ- شمول بعض المنتجات باعفاءات جمركية ضمن القوائم ١ ب، ١١ دون ان يكون لها قدرة انتاجية أو تصديرية في الاردن مما يتطلب توجيه الاستثمار نحو هذه الصناعة أو استبدالها بسلع اخرى لها قدرة تنافسية اكبر ومن هذه السلع:

الاحبار، المظلات، مجففات الشعر

و- ضرورة زيادة الاعفاءات على بعض المجموعات السلعية التي لها ميزة تنافسية من ٢٠% أو ٥٠% الى ١٠٠% مثل:

الالبسة، الخيوط النسيجية.

وذلك من اجل زيادة جاذبية السوق وبالتالي زيادة فرصتها لدخول السوق

ي- ضرورة شمول المجموعات السلعية التالية ضمن القوائم الاعفاءات في الاتفاقية الاردنية الاسرائيلية لتتمكن من تحسين وضعها في السوق وزيادة جاذبيتها السوقية.

حديد تسليح، اللحم المعلبة والمجمدة، الصوف الصخري، الخضار والاذنية المعلبة، الكرتون، العصائر، الحرامات، الورق الصحي والورق المكتبي، السجاد والموكيت، اثاث بلاستيكي، الاحذية، ادوات منزلية بلاستيكية

## **العلاقات التجارية المحتملة بين الأردن واسرائيل ضمن منطقة تجارة حرة:**

من خلال الاطلاع على اتفاقيتي التجارة الحرة واسرائيل مع الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الأوروبي، وفي ضوء ما اشارت اليه دراسة هارفرد انفة الذكر التي حددت سيناريو العلاقات التجارية بالوصول إلى اقامة منطقة تجارة حرة مشتركة بين الاردن واسرائيل وفلسطين وما يكتنف ذلك من صعوبات تنظيمية واقتصادية وادارية وحاجتها إلى وقت وجهد ورأس مال كبير وبغية تحقيق درجة عالية من الاستفادة من اقامة المنطقة الحرة ، لا بد من الاخذ بالاعتبار النقاط التالية<sup>(١)</sup> (علما بان هذه الدراسة ستركز على المنطقة الحرة المقترحة بين الأردن واسرائيل ) :

(١) The Economies of Jordan and the west Bank and Gaza, 1993.

١- تحصل اسرائيل على ميزة اعفاء لصادراتها على السلع المتاجر بها مع الولايات المتحدة الامريكية، ومن هنا يتوجب على الأردن محاولة الحصول على الامتيازات التي تحصل عليها اسرائيل من الولايات المتحدة بتجارته مع الولايات المتحدة أي الدخول باتفاقية التجارة الحرة المعقودة بين الولايات المتحدة الامريكية وإسرائيل.

٢- اذا لم يستطع الاردن الدخول في ترتيبات منطقة التجارة الحرة الامريكية الاسرائيلية، وفي حالة التوصل لاتفاق منطقة تجارة حرة اردنية - اسرائيلية، على الأردن ان يسعى للحصول على الشروط والمزايا نفسها التي حصلت عليها اسرائيل من ترتيبات منطقة التجارة الحرة الامريكية والاسرائيلية، ومن هذه المزايا.

أ- على الأردن ان يحصل على اعفاءات جمركية لصادراته سواء للولايات المتحدة الامريكية أو اسرائيل، أو حتى فترة سماح ومحاولة الحصول على الاعفاء لأكبر عدد ممكن من السلع المتاجر بها مع الأخذ بالاعتبار وضع اجراءات حماية للصناعات الاردنية الناشئة لفترة زمنية معينة وذلك عن طريق زيادة التعرفة الجمركية للسلع الشبيهة لهذه الصناعات. وحق الاردن بأن يتخذ اجراءات عن طريق زيادة التعرفة الجمركية للسلع الشبيهة لهذه الصناعات وحقه في أن يتخذ اجراءات تخفف اعباء أي صناعة محلية تتعرض لحظر تزايد استيراد أحد منتوجاتها. وحتى فرض رسوم على السلع الاسرائيلية التي تباع بأسعار اغراقية.

ب- ان يحصل الأردن على اعفاء لصادراته الاردنية من الضرائب التي تفرضها اسرائيل على بعض المستوردات وعلى الاعفاء من رخص الاستيراد وخاصة السلع الزراعية مع التمسك بحق الأردن بفرض قيود على استيراد المواد الغذائية وعلى السياسات الزراعية.

ج- ان تنص الاتفاقية على حق الاردن بإيجاد الدعم لبعض السلع التي سيصدرها وذلك لمواجهة الانتاج الاسرائيلي الذي يتمتع بالدعم، وعلى أن يؤخذ بالاعتبار أن يتم التعامل على أسس تفضيلية مع القطاع الخدمي الذي يوليه الاردن الاهتمام الاكبر.

## المنافع المترتبة للاقتصاد الاردني نتيجة اقامة منطقة تجارة حرة بين الاردن واسرائيل:

يمكن اجمال المنافع من اقامة منطقة تجارة حرة بالنقاط التالية:

١- تطوير الصناعات المحلية ونقل التكنولوجيا الحديثة في الانتاج الى هذه الصناعات وذلك من خلال توظيف العمالة الوطنية في المشروعات المتواجدة فيها، وكذلك عمليات المقاوله من الباطن التي تعيد الى الشركات المحلية لمراحل معينة من عمليات الانتاج، عدا عن امكانيات النقل المباشر للتكنولوجيا من خلال اقامة المشاريع المشتركة بين الشركات المحلية والعالمية.

٢- جذب الاستثمارات الصناعية والتجارية الى المنطقة.

٣- توفير فرص توظيف للعمالة المحلية وفرص رفع الكفاءة والمهارات من خلال الاحتكاك المباشر مع المشروعات الاجنبية مما قد يخفض من حجم البطالة.

٤- ترويج الاردن صناعيا من خلال صادرات المنطقة ومن خلال تأثر الصناعات المحلية وزيادة صادراتها.

٥- تحقيق مصدر دخل جيد وجديد للدولة وبالعملات الصعبة، وتشغيل امثل للموانئ الجوية والبحرية الاردنية.

لذا من المهم جدا للاردن ان تجمع المنطقة المقترحة اقامتها ما بين خصائص منطقة التجارة الحرة والمدن الصناعية، أي ان تكون منطقة تصنيع تصديري، وأن تتميز المشاريع المقترحة اقامتها في هذه المنطقة بأن يكون هدفها التصدير للخارج وتمتاز بتكنولوجيا مكثفة كالصناعات الالكترونية والميكانيكية والكهربائية وان تعطى الاولوية للمشاريع المستخدمة للمواد الاولية المحلية أو الأجزاء المصنعة محليا، وكذلك للصناعات المتكاملة مع الصناعات المحلية.

ومن هنا يجب الانتباه الى تكلفة الانفصال عند اقامة المشاريع المشتركة بين الطرفين، فكلما زادت المشاريع وكان هناك اعتماد كبير من الطرفين أو من جهة الاردن فقط كلما زادت تكاليف الانفصال (حسب نظرية السلام).

ويلاحظ في المؤتمر الاقتصادي الذي تم في الدوحة مؤخرا أن الاردن اقترح إقامة عدة مشاريع منها طويل الاجل ومنها قصير الاجل في مجال الزراعة والصناعة والسياحة والمياه.

هذا وقد تراوحت تكلفة المشاريع المقترحة في الأجل القصير في القطاعات الاقتصادية المختلفة كما يلي <sup>(١)</sup>

---

<sup>(١)</sup> The HARZA JRV Group, 1997

## جدول رقم (٣-٣)

## المشاريع المقترحة من قبل الجانب الاردني في القطاعات الاقتصادية المختلفة

المشروع المقترح اقامته	التكلفة (بالالف دولار)	القطاع الاقتصادي
٤٥٠: تكلفة مشروع تطوير احواض التخزين البحرية فسي غور الاردن ٣٠,٠٠٠: تكلفة مشروع تنمية الاحواض السمكية	٣٠,٠٠٠-٤٥٠	الزراعة
١,٠٠٠: تكلفة مشروع انشاء مصنع مطاط ٩٩,٠٠٠: التوسع في انتاج البوتاس الحالي وتنويع الانتاج	٩٩,٠٠٠-١,٠٠٠	الصناعة
٨,٠٠٠: تكلفة مشروع تنمية سياحة وادي عربة ٣٠٠,٠٠٠: تكلفة مشروع تنمية ساحل العقبة الجنوبي	٣٠٠,٠٠٠ - ٨,٠٠٠	السياحة
٤,٠٠٠: تكلفة انشاء مركز طاقة اقليمي ١٤٠,٠٠٠: تكلفة انشاء مشروع طاقة شمسية	١٤٠,٠٠٠-٤,٠٠٠	الطاقة
٣,٠٠٠: تكلفة انشاء طريق مطار العقبة ١١٥,٠٠٠: تكلفة انشاء مطار العقبة.	١١٥,٠٠٠-٣,٠٠٠	النقل
٩٢٠: تكلفة ربط الشونة الجنوبية مع الضفة الغربية واسرائيل ١٨,٦٠٠: تكلفة ربط الاردن مع اسرائيل مع الدول المجاورة	١٨,٦٠٠-٩٢٠	الاتصالات
٢٥,٩٠٠: تكلفة انشاء سد تخزيني (غور الاردن - اليرموك) ٤١٠,٠٠٠: تكلفة انشاء سد نهر اليرموك	٤١٠,٠٠٠-٢٥,٩٠٠	المياه
٣,٩٠٠: برامج تطوير المجتمع ٢٩,٩٠٠: برامج تحسين نوعية المدارس والتعليم	٢٩,٩٠٠-٣,٩٠٠	التنمية البشرية
٩٥٠: دراسات منطقة الرامة - الغرندل (وادي عربة) ٣,٦٠٠: دراسات خاصة بالبحر الميت.	٣,٦٠٠-٩٥٠	البيئة

اما في الاجل الطويل فيتوقع ان يتم بعد ٥ سنوات وتعتمد المشاريع طويلة الاجل على القطاع الخاص والشركات الحكومية الكبيرة والمستثمرين الاجانب، وستكون هذه المشاريع في معظمها توسعا في المشاريع قصيرة الاجل.

ومن هنا نجد ان تكاليف هذه المشاريع تتراوح بين المليون دولار الى ٣٠٠ مليون دولار. وهكذا يتوجب على الجهات المختصة الأخذ بالاعتبار هذه التكلفة. لأن تكلفة الانفصال ستكون عالية في حال عدم التزام الطرفين باتفاقية السلام وحسب نظرية السلام فإن تخفيض الانتاج يعني ان اقتصاديات الحجم الكبير التي نجمت عن انشاء المشاريع المشتركة سوف يتم فقدانها وبالتالي تكاليف انفصال عالية خاصة للدولة المعتمدة بشكل كبير على هذه المشاريع مع ملاحظة ما سيتم توظيفه من ايدي عاملة وما سيترتب عليها من بطالة في حال الانفصال.

وعلى النقيض من ذلك فان اقامة منطقة تجارة حرة أردنية اسرائيلية قد يترتب عليها العديد من السلبيات لعل من أهمها:

١. انخفاض الإيرادات الجمركية نتيجة اعفاء السلع الواردة الى المناطق الحرة من الرسوم الجمركية.

٢. تأثر علاقات الأردن الاقتصادية مع الدول المجاورة التي تستخدم ميناء العقبة كمركز رئيس لتجارتها الخارجية وخاصة العراق، حيث نلاحظ ان العراق قد بدأ بالتوجه نحو الموانئ السورية بعد تزايد الحديث عن اقامة منطقة تجارة حرة في منطقة العقبة.

٣. صعوبة عملية ضبط ورقابة دخول المنتجات المصنعة داخل المنطقة الحرة الى السوق الأردني.

٤. تحتاج عملية اقامة المنطقة الحرة الى امكانات مادية كبيرة قد لا يستطيع الأردن تحملها فيما لو لم يتمكن من توفير تمويل خارجي لهذه المناطق سيما ما يتعلق باقامة المشاريع الصناعية المشتركة.

## تأثير الاتفاقية التجارية الاردنية - الاسرائيلية على العلاقات الاقتصادية الاردنية - العربية:

في أعقاب توقيع الاردن على معاهدة السلام الاردنية - الاسرائيلية، وببطء مسيرة السلام على الجانب السوري واللبناني، وفي ضوء العلاقات والتدخلات الاقتصادية والسياسية الاردنية - العربية، فقد لعبت اتفاقية السلام دوراً سلبياً في العلاقات الاقتصادية الاردنية - العربية، وقد تجلّى هذا التأثير في الاعتبارات والمؤشرات التالية:

١- تأثر علاقات الاردن الاقتصادية مع الدول المجاورة التي تستخدم ميناء العقبة كمركز رئيسي لتجارتها الخارجية، وخاصة العراق، حيث نلاحظ أن العراق قد بدأ بالتوجه نحو الموانئ السورية بعد تزايد الحديث عن اقامة منطقة تجارة حرة في منطقة العقبة.

ويعتبر السوق العراقي احد أهم اسواق التصدير الاردنية، إلا أن توتر العلاقات الاردنية - العراقية نتيجة معاهدة السلام الاردنية - الاسرائيلية، وعوامل سياسية أخرى، ادى الى تراجع الصادرات الاردنية الى العراق، حيث انخفضت من ١٩٠,٨٣٤ مليون دينار عام ١٩٩٥ الى ١٤١,٩٨٨ مليون دينار عام ١٩٩٧<sup>(١)</sup>، حيث بدأ العراق بتخفيض الاعتماد على السوق الاردني والاتجاه نحو السوق السوري والتركي والاسواق الاخرى المجاورة.

٢- تدهور العلاقات الاقتصادية والسياسية الاردنية مع سوريا نتيجة انفراد الاردن بتوقيع معاهدة السلام، ولعل من أهم النتائج السلبية الملموسة لهذا التراجع في العلاقات الاردنية - السورية ما يلي:

أ- تشير البيانات الى أن صادرات الاردن الى سوريا قد انخفضت من ٤١ مليون دينار عام ١٩٩٦ الى ٢٥,٦ مليون دينار عام ١٩٩٧، كما انخفضت المستوردات الاردنية من سوريا من ٩٩,٥ مليون دينار عام ١٩٩٦ الى ٥٩,٥ مليون دينار عام ١٩٩٧.<sup>(٢)</sup>

(١) البنك المركزي الاردني (١٩٩٨).  
(٢) مرجع سابق.



ب- توقف العديد من المشاريع الاقتصادية المشتركة بين الاردن وسوريا مثل مشروع سد الوحدة.

٣- انخفاض حجم المساعدات العربية من ١٤٥,٣ عام ١٩٩٦ الى ١٣٣,٤ عام ١٩٩٧<sup>(١)</sup> ، إذ أن توقيع الاردن لمعاهدة السلام ادى الى توتر علاقاته السياسية مع العديد من الدول العربية والتي بدأت تمارس ضغطا اعلاميا وسياسيا وتمارس نفوذها وعلاقاتها للتأثير على حجم المساعدات الممنوحة للاردن.

---

(١) مرجع سابق.

الفصل الخامس  
النتائج والتوصيات

## الفصل الخامس

### النتائج والتوصيات

#### النتائج

قمنا في الفصول السابقة بدراسة مؤشرات الواقع الاقتصادي في كل من الاردن وإسرائيل، وأثرها على قيام علاقات تجارية متوازنة بينهما، ونورد هنا بعض نتائج هذه المؤشرات، وقدرة الاقتصاديين على إقامة تلك العلاقات.

١- يميل مؤشر التطابق الذي تم احتسابه بين صادرات وواردات كل من الاردن واسرائيل لصالح اسرائيل (٥٣% لاسرائيل و ٤٣% للاردن بعد استثناء الماس لاسرائيل).

٢- يلاحظ أن طبيعة الصادرات الاردنية تتلائم بدرجة كبيرة مع المستوردات الاسرائيلية مع التركيز على أن المستوردات الاسرائيلية ذات قيمة كبيرة جدا للسلع التي يصدرها الاردن. وهذا من شأنه خلق فرص وأسواق للصادرات الاردنية في اسرائيل، وبخاصة في مجال تصدير الجير والاسمنت والاثاث واجزائه ومنتجات التنظيف والتي تتميز بالجودة والكلفة المناسبة.

٣- ادى التوجه نحو التصدير وقيام صناعات موجهة نحو التصدير وكذلك وجود الاستثمارات الاجنبية الى تطور الاقتصاد الاسرائيلي يظهر من خلال المؤشرات التالية:

أ- ازدياد عدد السكان بسبب الهجرة الى اسرائيل وخاصة من الاتحاد السوفياتي السابق، كما ازداد نسبة الفنين وذوي الخبرات العلمية، وذلك بسبب الهجرة ذات التعليم والخبرة التي رفدت الى اسرائيل وهذا بالطبع انعكس على متوسط انتاجية العامل الاسرائيلي مقارنة بانتاجية العامل الاردني.

ب- نمو الناتج المحلي الاجمالي في اسرائيل بشكل افضل بكثير منه في الاردن، وذلك لاستغلال اسرائيل للمساعدات والمنح الاجنبية المقدمة لها في بناء قاعدة صناعية متطورة، أما الاردن فقد استغل المساعدات المقدمة له في بناء البنية التحتية وزيادة الاستهلاك علاوة على أن النتائج أظهرت تفوق الاقتصاد الاسرائيلي على الاقتصاد

الاردني في معظم المؤشرات الاقتصادية التي تناولتها الدراسة، حيث أن الناتج المحلي الاجمالي الاسرائيلي يفوق الناتج المحلي الاردني بأكثر من (٥٠) ضعف.

ج- خرجت الدراسة الى انه في الوقت الذي تشكل فيه مستوردات اسرائيل الموجهة للقطاعات الانتاجية نسبة كبيرة من اجمالي المستوردات ولكن مستوردات الاقتصاد الاردني ما زالت تتركز في السلع الاستهلاكية والمعمرة.

هـ- هناك تحرير للتجارة الاسرائيلية خاصة مع السوق الاوروبية والولايات المتحدة الامريكية، ادى الى أن اسرائيل زادت حجم التبادل التجاري لديها، وكذلك بسبب استفادتها من اتفاقية الجات، مما انعكس هذا بدوره على تحسين وارتفاع مستوى جودة المنتجات المتوافرة داخل السوق الاسرائيلية، مما يحجم منافسة السلع الاردنية سواء داخل السوق الاردنية او الاسرائيلية.

٤- على الرغم من تشابه الاقتصادين الاردني والاسرائيلي من حيث الموارد المتاحة - وان كانت لاسرائيل اكبر بكثير - الا انه من الملاحظ ان الاقتصاد الاردني لم يتمكن من تخصيص استخدامات هذه الموارد بشكل امثل، اذ تركزت على القطاع الاستهلاكي، بينما لم تحظ عمليات الاستثمار بنسبة عادلة من هذه الموارد، علاوة على ما سبق ذكره بأن جزءا من هذه الموارد تم استخدامها لغايات استثمارية. ولكن غير منتجة، حيث تشير النتائج الى ان متوسط نسبة الاستهلاك الخاص والعام في الاقتصاد الاردني خلال الفترة (١٩٦٠-١٩٩١) قد بلغت ٨٣,٧٥% من اجمالي الموارد المتاحة مقارنة مع ٧٩,٢% بالنسبة لاسرائيل، مما يعني زيادة توجه الاقتصاد الاسرائيلي نحو الاستثمار على حساب الاستهلاك.

٥- ان الاستيراد الاردني من اسرائيل لن يؤثر كثيرا على الاقتصاد الاسرائيلي بسبب صغر حجم السوق الاردنية ولكن تأثيره على الاقتصاد الاردني يعتمد بدرجة كبيرة على طبيعة هذه المستوردات وحجمها وتوزيعها على القطاعات الاقتصادية، اذ ان دخول المنتجات التي يوجد لها بديل محلي الى السوق الاردنية يمكن ان يؤدي الى سلبات كبيرة على الصناعة الوطنية.

- ٦- أظهرت الدراسة ان اعتماد العديد من الشركات الاردنية على استيراد المواد الخام بشكل كبير بسبب ضعف صناعات المواد الخام الاردنية، مما يجعلها عرضة لمخاطر تذبذب سعر صرف الدينار مقابل العملات الاجنبية والمخاطر السياسية.
- ٧- أظهرت النتائج الى أن عدم توفر المعلومات الكافية لدى المستهلك والمستورد الاسرائيلي حول السلع والمنتجات الاردنية، تعتبر من أهم التحديات التي تعيق القدرة التنافسية للسلع الاردنية.
- ٨- على الرغم من ان الاتفاقية التجارية الاردنية - الاسرائيلية، قد اعطت المنتجات الاردنية امتيازات لدخولها الى السوق الاسرائيلية، إلا أنه من غير المتوقع تحقيق درجة عالية من الاستفادة الاقتصادية نتيجة ذلك، سيما وأن السلع الاوروبية والامريكية تملك نفس الامتيازات.
- ٩- أظهرت النتائج أن العلاقات التجارية الاردنية - الاسرائيلية قد انعكست آثارها سلبيا على العلاقات الاردنية - العربية وخير دليل على ذلك انخفاض حجم التبادل التجاري بين الاردن وسوريا.
- ١٠- أظهرت الدراسة ان الميزان التجاري بين الاردن واسرائيل خلال العام ١٩٩٦ يميل لصالح الاردن. وهذا بالطبع لا يمكن اعتباره تفوق للاقتصاد الاردني، إذ أن حجم التعامل التجاري بين البلدين خلال ذلك العام لم يتجاوز ٦,٢ مليون دينار أردني.

## التوصيات

من خلال ما ظهر من نتائج نوصي بما يلي:

١- لكي تتمكن المنتجات الاردنية من دخول السوق الاسرائيلية، عليها أن تأخذ بالاعتبار نوعي المنافسة التي تسود السوق الاسرائيلية، وهي المنافسة السعرية والمنافسة على اساس الماركة وشهادة المنشأ، ولكن المستهلك الاسرائيلي يهتم بالسعر اكثر من الماركة أو بلد المنشأ، مما يوجب على الاردن اقامة المعارض خاصة ان اسرائيل تعتبر من الدول المتقدمة في مجال اقامة المعارض والتي تنظم بدرجة عالية من الاحتراف والمهنية وهذا ما يفضله المستهلك الاسرائيلي، أو القيام بالبيع الشخصي للمتخصصين أو المتعهدين من أجل دخول السوق الاسرائيلية، أما بالنسبة للمنافسة في مجال الماركة، فعلى الاردن أن يهتم ببناء ماركة خاصة به من اجل تحقيق الاهداف بعيدة المدى، مما يتطلب مخصصات مالية كبيرة جدا او التعاون مع وسيط اسرائيلي للانتاج بماركة الوسيط التجارية وذلك من أجل تحقيق الربح والاهداف قصيرة الاجل، كما أن امكانية اسرائيل باغراق السوق الاردنية بالسلع يتطلب من الحكومة الاردنية استخدام اجراءات وقائية.

٢- ينصح بدخول المنتجات الاردنية ذات القدرة التصديرية والجودة العالية اولا الى السوق الاسرائيلية للمساهمة في تحسين الصورة الذهنية لدى المستهلك وتمهيد الطريق امام المنتجات الاخرى مع ضرورة عدم السماح بدخول السلع الاسرائيلية التي يوجد لها بديل محلي.

٣- يجب الانتباه الى ان المنافع السياسية لاتفاقيات "معسكر ديفيد" (اتفاقية السلام الاسرائيلية - المصرية) كانت في مجملها في مصلحة الاقتصاد الاسرائيلي. فهي اشتركت مع مصر في مشاريع تجميع الغاز الطبيعي الذي ينتج مع الزيت في سيناء، كما ان رفض اليد العاملة المصرية تم استغلاله في تعديل تكاليف اليد العاملة الباهظة الثمن في الاقتصاد الاسرائيلي، كما انها استخدمت مصر كجسرا تجاريا الى الاسواق العربية واسواق العالم الثالث، هذا فقد كانت مصر تصدر لاسرائيل بعض المواد القطنية والمأكولات والمفروشات، ولكنها كانت تستورد من اسرائيل بضائع اكثر كلفة

كالادوية والالات والخبرات الطبية، كما ان السياحة وازدهارها بقي معتمدا على طبيعة السياح واليهود.<sup>(١)</sup>

٤- اهمية تأسيس مركز أو مؤسسة تختص بجمع معلومات وبيانات تفصيلية حول السلع والمنتجات الاردنية واتاحة الفرصة للمنتج الاردني والاسرائيلي للاطلاع عليها بغية بناء قاعدة تسويقية للسلع الاردنية في اسرائيل، كما تختص هذه المؤسسة بجمع معلومات حول احتياجات السوق الاسرائيلية من السلع التي يمكن للاقتصاد الاردني انتاجها وتصديرها الى اسرائيل.

٥- او الأطماع الاسرائيلية المتزايدة بالسيطرة على الاقتصادات العربية تتطلب تفضيل الاردن لزيادة التعاون مع الاقتصادات العربية، والسعي لتبني برامج تعمل على زيادة حجم التجارة البينية العربية.

٦- على الاردن ان يحصل على اعفاءات جمركية لصادراته سواء للولايات المتحدة الامريكية أو اسرائيل، أو حتى فترة سماح ومحاولة الحصول على الاعفاء لأكثر عدد ممكن من السلع المتاجر بها مع الأخذ بالاعتبار وضع اجراءات حماية للصناعات الاردنية الناشئة لفترة زمنية معينة وذلك عن طريق زيادة التعرفة الجمركية للسلع الشبيهة لهذه الصناعات. وحق الاردن بأن يتخذ اجراءات عن طريق زيادة التعرفة الجمركية للسلع الشبيهة لهذه الصناعات وحقه في أن يتخذ اجراءات تخفف اعباء أي صناعة محلية تتعرض لحظر تزايد استيراد أحد منتوجاتها. وحتى فرض رسوم على السلع الاسرائيلية التي تباع بأسعار اغراقية.

٧- ان يحصل الأردن على اعفاء لصادراته الاردنية من الضرائب التي تفرضها اسرائيل على بعض المستوردات وعلى الاعفاء من رخص الاستيراد وخاصة السلع الزراعية مع التمسك بحق الأردن بفرض قيود على استيراد المواد الغذائية وعلى السياسات الزراعية.

(١) عاطف قبرصي (١٩٨٢).

٨- ان تنص الاتفاقية على حق الاردن بايجاد الدعم لبعض السلع التي سيصدرها وذلك لمواجهة الانتاج الاسرائيلي الذي يتمتع بالدعم، وعلى أن يؤخذ بالاعتبار أن يتم التعامل على اسس تفضيلية مع القطاع الخدمي الذي يوليه الاردن الاهتمام الاكبر.

٩- من المهم جدا للاردن ان تجمع المنطقة المقترح اقامتها ما بين خصائص منطقة التجارة الحرة والمدن الصناعية، أي ان تكون منطقة تصنيع تصديري، وأن تتميز المشاريع المقترح اقامتها في هذه المنطقة بأن يكون هدفها التصدير للخارج وتمتاز بتكنولوجيا مكثفة كالصناعات الالكترونية والميكانيكية والكهربائية، وان تعطى الاولوية للمشاريع المستخدمة للمواد الاولية المحلية أو الاجزاء المصنعة محليا، وكذلك للصناعات المتكاملة مع الصناعات المحلية.

١٠- في حالة اقامة منطقة حرة اردنية - اسرائيلية يراعى توفير وسائل الضبط والمراقبة على دخول المنتجات المصنعة داخل المنطقة الحرة الى السوق الأردني، نظرا لان اقامة المنطقة الحرة تحتاج الى موارد مالية كبيرة، فإن توفير تمويل خارجي لها تعتبر اساسية لدعم الاقتصاد الاردني.

١١- في حال قيام علاقات تجارية بين الطرفين ضمن منطقة تجارة حرة، يتوجب على الاردن دراسة المزايا التي تحصل عليها اسرائيل من اتفاقيات التجارة الحرة بينها وبين الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الاوروبي، ومحاولة الاردن الحصول على مثل هذه المزايا، كإعفاء اكبر عدد ممكن من السلع المتاجر بها من الرسوم الجمركية، مع وضع بعض اجراءات الحماية للصناعات الاردنية الناشئة، وحصول الاردني على بعض الدعم للسلع التي يصدرها من أجل القدرة على المنافسة داخل السوق الاسرائيلية.

١٢- اظهرت الدراسة ان اهم المزايا المترتبة على العلاقات التجارية الاردنية - الاسرائيلية والتي لا بد من ايلؤها اهمية بالغة هي قضية نقل المعرفة والتكنولوجيا، وذلك لما تلعبه من دور كبير في زيادة حجم الانتاج وتحسين نوعيته.



هذا وترى الباحثة أن هناك العديد من المجالات التي تحتاج الى دراسات موسعة وهي:

- ١- تأثير العلاقات التجارية الاردنية - الاسرائيلية على القطاعات الاقتصادية الاردنية.
- ٢- آثار انتقال العمالة الاردنية الى إسرائيل.
- ٣- تأثير العلاقات الاقتصادية الاردنية - الاسرائيلية على القطاعات الاقتصادية الاردنية - العربية.
- ٤- المقدرة التنافسية للسلع الاردنية في الاسواق الاسرائيلية.
- ٥- تأثير اتفاقية السلام على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاردن.
- ٦- دراسة ميدانية حول فرص تحويل التجارة وخلق التجارة بين الاردن واسرائيل.

## المصادر والمراجع

- ١- أسامة الدباغ، "الاقتصاد الإسرائيلي بين ماضي الانجاز ومستقبل الأداء"، بحث غير منشور، ص ١-٣٨.
- ٢- اقتصاد السلم في ميزان الربح والخسارة. (الاقتصاد والأعمال، العدد ١٦٦، السنة الخامسة عشرة، ١٩٩٣.
- ٣- البنك المركزي الأردني، تقارير سنوية مختلفة.
- ٤- حسين ابو النمل، الاقتصاد الإسرائيلي، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٨، ص ١٠ - ٢٩٧.
- ٥- دائرة الاحصاءات العامة الأردنية، التقرير الإحصائي السنوي، (سنوات مختلفة).
- ٦- سمير جبور، مخططات إسرائيل الاقتصادية في ضوء معاهدة الصلح المنفرد، الطبعة الأولى، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت ١٩٨٠، ص ٢٠ - ١٧٠.
- ٧- عاطف قبرصي، الآثار الاقتصادية لاتفاق كامب ديفيد، الطبعة الأولى، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، غرفة تجارة وصناعة الكويت، الكويت، بيروت ١٩٨٢، ص ١٠٥ - ١٣٠.
- ٨- محمد أحمد صقر، التجارة الخارجية لإسرائيل، حجمها - تركيبها - اتجاهاتها وسياساتها، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر، بيروت ١٩٧١، ص ١٣٠ - ١٤٩.
- ٩- محمد توفيق جراد، حول آخر تطورات الأوضاع في الكيان الصهيوني والاراضي العربية المحتلة خلال شهر تموز ١٩٩٣، (الأرض، عدد ٨، السنة العشرون، ١٩٩٣).
- ١٠- مؤسسة المراكز التجارية وتنمية الصادرات الأردنية، دراسة أسواق إسرائيل والضفة الغربية وقطاع غزة، عمان، ١٩٩٦.

- ١١- وزارة الصناعة والتجارة الإسرائيلية، مبادرة وانتعاش في العهد الجديد، أخذنا أمور التنمية الاقتصادية بأيدينا، القدس، ب. ب. ت، بدون طبعة.
- ١٢- وزارة الصناعة والتجارة الإسرائيلية، لمحة عن الاقتصاد الاسرائيلي، القدس، ١٩٩٥، بدون طبعة.
- ١٣- وزارة العمل الأردنية، تقارير سنوية مختلفة.
- 14- Alex Chapman, Begin's Israel, Mubarak's Egypt, (London: A Howard and Wyndham Company, 1983).
- 15- Alfred Tovas, Future Trade Arrangements Between Israel And Its Arab Neighbours: Available Options, The Armand Hammer Fund for Economic Cooperation in the Middle East, Jerusalem, 1996.
- 16- Bank of Israel Annual Report, Publication Unit, Bank of Israel, Jerusalem, Different Issues.
- 17- Barry chamish, The fall of Israel, (Canongate Publishers, 1992).
- 18- Central Bureau of Statistics, Statistical Abstract of Israel, Jerusalem, Different Issues.
- 19- Consequenes of Peace for Israel, The Palestinians and Jordan. The Washington Institute for Near East Policy, 1991).
- 20- ESCWA, Industrial Strategies And Policies, managerial and entrepreneurial skills. Under Conditions of Global and Regional Change., Bahrain, 1995.
- 21- G. Fishelson, Economic Cooperation in the Middle East, (West view 1989).

- 22- The Harza JRV Group, Jordan Rift Valley Integrated Development Study, 1997.
- 23- Harvard University, Securing Peace in the Middle East: Project on Economic Transition, (Combridge, MA, USA, 1993).
- 24- IMF, Balance of Payments Yearbook, Different Issues.
- 25- IMF, Economic Outlook, 1993, P. 144.
- 26- IMF, Internationl Financial Statistics, Different Issues.
- 27- Nadav Halevi and Ephraim Kleiman, Israeli - Jordanian Trade Relations: Alternatives and Recommendations, The Armand Hammer Fund for Economic cooperation In the Middle East, Jerusalem, 1994, P. 1-7.
- 28- Ruth Arad, Seev Hirsch and Alfred Tovas, The Economics of Peacemaking: Focus on the Egyption Israeli Situation, (New York: ST. Martin's Press, 1983) P. 3-58.
- 29- Stanley Fischer, Leonard J. Hausman, Anna D. Kavasik and Thomas C. Schelling, Securing Peace in the Middle East, Cambridge, Massachasetts, (London, England, 1994).
- 30- United Nations, Year book of International Trade Statistics, Different Issues.

ملحق رقم (١-٢)  
الأرقام القياسية للإنتاج الصناعي لعام ١٩٩٤  
في إسرائيل (١٩٨٩=١٠٠)

الرقم القياسي	النشاط الإقتصادي
١٤٠ر٩	المجموع الكلي
١٤٢ر٨	الصناعات الاستخراجية / مجموع كلي
١٠٠ر٣	قطع الأحجار والكسارات واستخراج الملح وآبار الغاز الطبيعي والنفط الخام واستخراج المعادن
١٢١ر٠	الغذاء والمشروبات والتبغ / مجموع كلي
١٤٥ر٦	حفظ وتجهيز اللحوم والدواجن
١٢٥ر٣	الألبان ومنتجاتها والبطوة
١٠١ر١	حفظ وتعليب الأسماك والخضار والفواكه
١٠٠ر٧	منتجات الدهون
١١٩ر١	طحن الحبوب
١٠٧ر٥	صناعة الخبز ومنتجات المخابز
١٢١ر٩	الشكولاته والحلويات
١١٦ر٦	صناعات غذائية أخرى (منها السكر)
١٧٢ر٤	البيرة، النبيذ والكحول
١٤٢ر٣	مشروبات خفيفة
٩٨ر٢	منتجات التبغ
١٢٦ر٢	الأنسجة / مجموع كلي
٩١ر٤	الغزل
١١٢ر٨	صناعة النسيج الصناعي
١١٦ر٦	حياكة القماش
١٣٧ر٦	صباغة وتبييض وطباعة الأقمشة
١٥٥ر٤	معامل الحياكة
٣٧٣ر٧	صناعات نسيج أخرى

تابع / ملحق رقم (١-٢)

الرقم القياسي	النشاط الإقتصادي
١٥٣ر١	صناعة الملابس الجاهزة / مجموع كلي
١٦٦ر٥	الملابس الخارجية
١٣٢ر٩	الملابس الداخلية
١١٨ر٣	ملابس متنوعة أخرى
١٦٢ر٠	الجلود ومنتجاتها / مجموع كلي
١٤٢ر٤	الدباغة
١٥٢ر٠	صناعة الأحذية
٢٣٠ر٤	منتجات جلدية أخرى
١٧١ر١	الخشب ومنتجاته / مجموع كلي
١١٠ر٦	صناعات خشبية أساسية
٢١٢ر٨	منتجات الخشب والفلين
١٨٤ر١	نجارة الأثاث
١٢٤ر٥	صناعة الورق ومنتجاته / مجموع كلي
١١٧ر٨	صناعة الورق والكرتون الأساسية
١٢٧ر٠	منتجات الورق والكرتون
١٣٤ر٩	الطباعة والنشر / مجموع كلي
١٠٣ر٢	نشر الكتب والجرائد
١٥٩ر٤	الطباعة والطباعة الحجرية
٢٠٤ر٤	التجليد
١٧٧ر٢	منتجات البلاستيك والمطاط / مجموع كلي
١٦٢ر٨	منتجات المطاط (باستثناء الإطارات والعجلات)
١١٣ر٤	صناعة وتجديد الإطارات والعجلات
١٨٤ر٧	منتجات بلاستيكية
١٤٦ر٦	منتجات كيمياوية / مجموع كلي
١٣١ر٣	صناعة الكيماويات الأساسية
٢٠٥ر٥	الصناعة الصيدلانية
١٢٦ر٣	الصابون والمكياج
١٠٨ر٤	الدهان

تابع ملحق رقم (١-٢)

الرقم القياسي	النشاط الإقتصادي
١٤٧ر٢	مبيدات الحشرات
١٤٨ر٣	منتجات كيميائية متنوعة
١٨٥ر٥	منتجات المعادن غير المعدنية / مجموع كلي
١٨٨ر٩	منتجات الاسمنت والجير
٢١٢ر٢	منتجات زجاجية
١٢٦ر٧	منتجات السيراميك
١٨٨ر٣	منتجات معادن غير معدنية متنوعة أخرى
١٧٣ر١	صناعة معادن أساسية / مجموع كلي
١٤٤ر٣	صناعة الحديد والصلب الأساسية
١٨٤ر٢	سبك الحديد والصلب
١٩٢ر٠	صناعة معدنية غير الحديد
١٦٥ر٨	الأنابيب المعدنية
١٤١ر٢	صناعات معدنية / مجموع كلي
١٣٣ر٥	الرصاص
١٠٤ر١	منتجات الصفيح
١٩٣ر٧	منتجات الأسلاك
٨٨ر٩	معدات التسخين والطبخ (غير الكهربائية)
١٥٠ر٦	السكاكين
١٨٥ر٤	منتجات معدنية هيكلية
١٧٧ر٣	المعامل المعدنية
١٤٩ر١	طلاء وغلفنة المعادن
٢٠٧ر٧	الأثاث المعدني
٩٥ر٠	منتجات معدنية متنوعة أخرى
١٤١ر٥	الآلات / المجموع الكلي
١٣٥ر٦	الآلات الزراعية
١٣٦ر٣	الآلات الصناعية والبناء
١٦٥ر١	الآلات التجارية والمحلية
١١٥ر٨	المضخات ومعدات ضخ المياه

تابع ملحق رقم (١-٢)

الرقم القياسي	النشاط الإقتصادي
١٤١ر٣	المعدات الكهربائية والالكترونية / مجموع كلي
١٣٩ر٩	محركات كهربائية
١٢٦ر٢	تجهيزات كهربائية
٤٣ر٠	أدوات كهربائية محلية
١٤٤ر٧	الراديو ومعدات الاتصال والالكترونية (منها التلفزيون)
١٠١ر٢	معدات النقل/ مجموع كلي
١٤٣ر١	صناعة السيارات والمحركات واجزاؤها
٩٣ر١	صناعة وتصليح الطائرات والسفن البحرية
١٢٧ر٦	معدات نقل متنوعة أخرى
١٤٠ر٥	صناعات متنوعة أخرى / مجموع كلي
١٣٨ر٠	صناعة المجوهرات
١٢٩ر٥	معدات القياس والتصوير

المصدر : Central Bureau of Statistics, Statistical Abstract of Israel, Jerusalem, 1995



ملحق رقم (٢-٢)

الأرقام القياسية للإنتاج الصناعي لعام ١٩٩٤

في الأردن (١٩٨٨ = ١٠٠)

الرقم القياسي	النشاط الإقتصادي
١٢٩ر٢	الصناعات الاستخراجية والتحويلية
٩٦ر٤	١- الصناعات الاستخراجية
١٢٨ر٣	(أ) قطع الأحجار والكسارات
٩٤ر٩	(ب) استخراج المركبات الكيماوية (فوسفات + بوتاس)
١٣٦ر٨	٢- الصناعات التحويلية
١٤١ر٧	الصناعات الغذائية
١١٨ر١	(أ) الألبان ومنتجاتها
٩٥ر٨	(ب) صناعة تعليب وحفظ الفواكه والخضروات
٦٤ر٥	(ج) صناعة الدهون والزيوت الحيوانية والنباتية
١٤٥ر٩	(د) طحن الغلال وتجهيز الحبوب الغذائية
٨٢ر٣	(هـ) صناعة الخبز ومنتجات المخابز
١٨٥ر٧	(و) صناعة منتجات غذائية أخرى
٨٩ر٧	(ز) صناعة اعلاف الحيوانات
٢٦٤ر٥	المشروبات
١٢٤ر٥	(أ) مشروبات روحية
٢٩٩ر٩	(ب) مشروبات خفيفة
١١٤ر٠	صناعة التبغ
٦٧ر٠	صناعة المنسوجات
٤٢٢ر٧	صناعة الملابس الجاهزة
٩٩ر٨	صناعة الجلود والمنتجات الجلدية
٨٢ر٧	صناعة الأحذية عدا المطاطية والبلاستيكية
٤٢ر٤	صناعة الخشب والمنتجات الخشبية

تابع ملحق رقم (٢-٢)

الرقم القياسي	النشاط الإقتصادي
١٠٦ر٧	صناعة الورق والمنتجات الورقية
٥٨ر٧	صناعة عجينة الورق والورق والكرتون
١٠٢ر٦	صناعة العبوات والصناديق من الورق والكرتون
١١٧ر٦	صناعة سلع من عجينة الورق
١٢٩ر٠	صناعة الكيماويات الصناعية
١٢١ر٩	(١) صناعة الأسمدة ومبيدات الحشرات
١٥٩ر٣	صناعة الدهان
٧٨ر٣	صناعة العقاقير والأدوية
٢٥١ر٦	مستحضرات التنظيف
١٢٥ر٩	تكرير البترول
١٥٠ر٢	صناعة منتجات البلاستيك
١٧٣ر٤	صناعة المنتجات غير المعدنية
٣٦٥ر٣	صناعة الخزف والمنتجات الصينية
صفر	صناعة الزجاج والمنتجات الزجاجية
١٩١ر٢	صناعة الاسمنت والجير
١١٨ر٧	صناعة منتجات غير معدنية غير مصنفة أخرى
٨٥ر٦	منتجات معدنية أساسية
٧٧ر٦	صناعة الحديد والصلب الأساسية
١٠٧ر٤	الصناعات الأساسية للمعادن غير الحديدية
٥٤ر٤	صناعة الماكينات غير الكهربائية
٢٢٤ر٢	صناعة المعدات الكهربائية
٤٢ر٨	صناعة السيارات واجزائها

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة الأردنية (١٩٩٥)

ملحق رقم (٣-١)

الصادرات الأردنية والواردات الإسرائيلية لعام ١٩٩٣، بالآلاف دولار

الرمز	السلعة	الصادرات الأردنية	المستوردات الإسرائيلية
٠	الغذاء والحيوانات الحية	٢٢٠٢٨٨	١٠٨٦٠٣٠
٠١	اللحمة	١٣٣٢٣	١٠٠٨٢٧
٠٢	منتجات الألبان، البيض	٥٧٣٦٧	صفر
٠٣	الأسماك	صفر	٨٦١٩٨
٠٤	الحبوب	٤٦٢٤	٣٨٦٥٤٧
٠٥	الخضار والفواكه	١٠١٥٠٧	١٥٢٠٤٢
٠٦	السكر والعسل	صفر	١٤٦٥٢٢
٠٧	انقهوة والشاي والكاكاو والبهارات	١٧٥٤	٨٤٣٤٦
٠٨١	غذاء الحيوانات	١٢١١١	صفر
٠٩	منتجات غذائية متنوعة أخرى	صفر	صفر
١	المشروبات والتبغ	٥٧٣٧	٩٢٢٦٨
١١	المشروبات	٤٥٧٢	صفر
١٢	التبغ	١١٦٥	٧٦٣٩٦
٢	المواد الخام عدا الوقود	٢٨٢٨٧٣	٥٥٢٩٠٧
٢١	الجلود والفرو	٢٤٩٤	صفر
٢٢	زيت الحبوب	صفر	١٤٩٤٠٨
٢٣	المطاط الخام المصنع والطبيعي	صفر	صفر
٢٤	الأخشاب	صفر	١٤٢٩٥٧
٢٥١	عجينة الورق	صفر	صفر
٢٦	النسيج	صفر	٦٦٥٦٢
٢٧	السماط الخام والمعدني	٢٦٩٥٤٠	٧٢٤١٥
٢٨	منتجات معدنية	٥٧٩٩	صفر
٢٩	دهون نباتية وحيوانية خام	١٨١٣	صفر
٣	الوقود المعدني	صفر	١٥٢١٥٣٠

تابع/ ملحق رقم (٣-١)

الصادرات الأردنية والواردات الإسرائيلية لعام ١٩٩٣، بالآلاف دولار

الرمز	السلعة	الصادرات الأردنية	المستوردات الإسرائيلية
٣٣	النفط ومشتقاته	صفر	١٥١٧٤٧٠
٣٤	الغاز الطبيعي والمصنع	صفر	صفر
٤	دهون الحيوانات والنباتات	٢٦٤٤	٦٠٠٦٦
٤٢	دهون النباتات المجمدة	٢٦٠٨	صفر
٤٣	دهون الحيوانات والنباتات المصنعة	صفر	صفر
٥	المواد الكيماوية ومشتقاتها	٣١٢٦٥٤	١٨٤٨٦٤٧
٥١	المواد الكيماوية العضوية	صفر	٤٤٢٩١٠
٥٢	المواد الكيماوية غير العضوية	١٦٣٢٠	١١٤٨٩٠
٥٣	منتجات الأصباغ والألوان	٨٥٤١	١٢٦٦١٣
٥٤١	المنتجات الطبية والصيدلانية	١٢٠١٤٢	٣١٥٧٢٣
٥٥	العطور ومواد التنظيف	٥٨٨١٥	١٢٨٨٥٩
٥٦٢	الأسمدة المصنعة	٨٢٥٥١	صفر
٥٨	المواد البلاستيكية	٩٦٦٤	٤٤٢٧٣٨
٥٩	المواد الكيماوية	١٤٦١٨	٢٦٣٦٦٣
٦	الصناعات الأساسية	١٤٦٦٧٩	٦٥٥٥٧٤٥
٦٢	الصناعات المطاطية	١٣٨٩	١٣٠٠١١
٦٣	الصناعات الخشبية	٧٧٠	٥٠٥٢٥
٦٤	الورق والكرتون	٢٥٢٥٧	٣٥٣٨١٣
٦٥	النسيج	٣٥٤٨٣	٦٩٢١٧٨
٦٦	المعادن غير المعدنية	٣٣٨٠١	٣٩٥٢٣٧٦
٦٧	الحديد	١٢٨٥٨	٥٨٠٨٢٤
٦٨	الصناعات المعدنية	صفر	٣٠٥٤٣١
٧	الآلات ومعدات النقل	١٥٦٨٣٠	٦٧٠٦٩١٩
٧١	معدات توليد الطاقة	٢٧٢٦	٣٠١٤٩٨

تابع/ ملحق رقم (٣-١)

الصادرات الأردنية والواردات الإسرائيلية لعام ١٩٩٣، بالآلاف دولار

الرمز	السلعة	الصادرات الأردنية	المستوردات الإسرائيلية
٧٢	آلات لصناعات خاصة	١٨١١٣	٧٧٩٩٣٦
٧٣	آلات للصناعة المعدنية	صفر	١٠٥٤٧٩
٧٤	آلات للصناعة بشكل عام	١٧٧٣٩	٨٣٧٩٥٦
٧٥	آلات وتجهيزات مكتبية	صفر	٦٢٠٨٩٣
٧٦	معدات صوتية واتصالات	٣٣٦٠	٥٣١٧٤٤
٧٧	آلات كهربائية	١٣٥٤٦	١٤٠٦١١٣
٧٨	العربات	٤٨٨٠٠	١٧٥٣١٦٠
٧٩	معدات نقل أخرى	٤٨٢٣٢	٣٧٠١٣٩
٨	سلع مصنعة متنوعة	٩٦٩٠٧	١٦٦١٦٢٧
٨١٢	معدات التدفئة	صفر	صفر
٨٢١	الأثاث	٣٣٦٧	١٣١٣٢٤
٨٣	حقائب السفر	صفر	صفر
٨٤	الملابس والاكسسوارات	٢١٤٧٥	١٨١٤٠٥
٨٥١	الأحذية	٤٧٤٠	صفر
٨٧	معدات القياس	١٠٤٨١	٣٩٦٩٥٩
٨٨	آلات التصوير	٤٦٧٢	١٧٠٣٠٦
٨٩	سلع مصنعة متنوعة أخرى	٥١٠٨٩	٦٦٠٥٨٦
٩	سلع غير مصنفة	٣٠٨٤٩	٤٣١٩٥١
٩٣١	صفقات خاصة	٢٧٧	٢٥٣٢٨٢
٩٧١	الذهب	٣٠٥٥٧	١٦٧٧٦١
المجموع		١٢٥٥٧١٨	٢٠٥١٧٦٩٢

المصدر: United Nations, Yearbook of International Trade Statistics, 1993

ملحق رقم (٣-٢)

الصادرات الاسرائيلية والمستوردات الأردنية لعام ١٩٩٣، بالآلاف دولار

الواردات الأردنية	الصادرات الإسرائيلية	السلعة	الرمز
٦٢٩٥٥٧	٧٩٢١٥٧	الغذاء والحيوانات الحية	٠
٩١٢٦٨	٤٣٣٦١	اللحمة	٠١
٦٠٠٣٢	صفر	منتجات الألبان، البيض	٠٢
١٩٨٠٤	صفر	الأسماك	٠٣
٢٥٣٤٩١	صفر	الحبوب	٠٤
٣٨٠٨٩	٥١٦٥٧٩	الخضار والفواكه	٠٥
٥١٧٥٥	صفر	السكر والعسل	٠٦
٢١٤٠٢	٥٦٣٩٠	القهوة والشاي والكاكاو والبهارات	٠٧
٤٥٢٥٤	صفر	غذاء الحيوانات	٠٨١
صفر	٩٥٦٥١	منتجات غذائية متنوعة أخرى	٠٩
١٤٠٠٧	صفر	المشروبات والتبغ	١
صفر	صفر	المشروبات	١١
١٠٣٦٠	صفر	التبغ	١٢
٨٠٥٥٤	٤٠٣١١٣	المواد الخام عدا الوقود	٢
صفر	صفر	الجلود والفرو	٢١
١٠٧٧٠	٣٢١٩٦	زيت الحبوب	٢٢
صفر	صفر	المطاط الخام المصنع والطبيعي	٢٣
صفر	صفر	الأخشاب	٢٤
صفر	صفر	عجينة الورق	٢٥١
٢٠٧٦٤	٤٠٦٨٢	النسيج	٢٦
١٦٥٤١	١٠٥٢٩٣	السماط الخام والمعدني	٢٧
صفر	صفر	منتجات معدنية	٢٨
١٣٦٦٠	٢١٣١٢٣	دهون نباتية وحيوانية خام	٢٩
٤٥٦٨٢١	٨٩٣٩٣	الوقود المعدني	٣

تابع / ملحق رقم (٣-٢)

الصادرات الاسرائيلية والمستوردات الأردنية لعام ١٩٩٣، بالآلاف دولار

الرمز	السلعة	الصادرات الإسرائيلية	الواردات الأردنية
٣٣	النفط ومشتقاته	٨٨٧٠٦	٤٤٨٦٣٥
٣٤	الغاز الطبيعي والمصنع	صفر	صفر
٤	دهون الحيوانات والنباتات	صفر	٦١٨٩٨
٤٢	دهون النباتات المجمدة	صفر	٥٩٧٧٧
٤٣	دهون الحيوانات والنباتات المصنعة	صفر	صفر
٥	المواد الكيماوية ومشتقاتها	٢٠٧٩٣٣٤	٣٦٢١٩٤
٥١	المواد الكيماوية العضوية	٥٦٦٨١٧	٣٩١٠٣
٥٢	المواد الكيماوية غير العضوية	٢٩٠٣٩٣	٤٢٩٧٢
٥٣	منتجات الأصباغ والألوان	صفر	١٥٦٦٦
٥٤١	المنتجات الطبية والصيدلانية	١٨٧٩١٠	١٠٠٢١٠
٥٥	العطور ومواد التنظيف	٥٥٥٥٨	٣٠٤١٠
٥٦٢	الأسمدة المصنعة	٢٣٨١٢٤	١١٠٦٢
٥٨	المواد البلاستيكية	٢٢٥٧٣٠	٩٠٠٠٥
٥٩	المواد الكيماوية	٥٠٦٠٧٠	٣١٨٧٧
٦	الصناعات الأساسية	٥٠٣٦٧١٧	٧٣٥٩٦٣
٦٢	الصناعات المطاطية	٨٨٨٣٥	٤٤٨١٢
٦٣	الصناعات الخشبية	صفر	٣٥٣٩٢
٦٤	الورق والكرتون	٣٣٨٤١	١١١٦٨٩
٦٥	النسيج	٣٢٦٧٢٥	١٣٨١٨٨
٦٦	المعادن غير المعدنية	٤١٤٢٦٥٣	٤٤٥٩٢
٦٧	الحديد	٢٤١٠٢	٢٢٩٢٨٤
٦٨	الصناعات المعدنية	٦٠١٨٢	٣٤٧٦٨
٦٩		٣٤٣٩٢٨	٩٥٨٥٩
٧	الآلات ومعدات النقل	٤٦٠٣٤١٧	٩٥٩١١٧
٧١	معدات توليد الطاقة	١١٧٠٤	٢٢٨١٥

## تابع/ ملحق رقم (٣-٢)

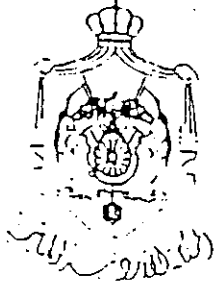
الصادرات الاسرائيلية والمستوردات الأردنية لعام ١٩٩٣، بالآلاف دولار

الواردات الأردنية	الصادرات الإسرائيلية	السلعة	الرمز
١٩٧٦٧١	١٣٠٥٧٢٥	آلات لصناعات خاصة	٧٢
٢١٤٩٩	٣٢٠٢٧	آلات للصناعة المعدنية	٧٣
١٥٧٣٧٢	٤٦٠٩٦٥	آلات للصناعة بشكل عام	٧٤
٣١٥٥٠	٥٩٠٦٦٨	آلات وتجهيزات مكتبية	٧٥
٤٠٢٦٣	٩٠٦٢٧٩	معدات صوتية واتصالات	٧٦
٧٣٧٥٤	٨٠٧٥٩٢	آلات كهربائية	٧٧
٢٨٤٠٨٢	٢٣٧٦٠	العربات	٧٨
١٣٠١١٠	٣٥٨٦٩٦	معدات نقل أخرى	٧٩
٢١٦١٧٩	١٧٧٢٤٨٩	سلع مصنعة متنوعة	٨
١٤٧٨٨	صفر	معدات التدفئة	٨١٢
٥٨٤٥	٤٨٠٨٠	الأثاث	٨٢١
صفر	صفر	حقائب السفر	٨٣
٥٣٦٣٣	٥٧١٠٠٦	الملابس والاكسسوارات	٨٤
صفر	صفر	الأحذية	٨٥١
٤٨٩١٤	٢٧٨٣٣٢	معدات القياس	٨٧
١٩٧٢٣	٤٨٧٥٠	آلات التصوير	٨٨
٦٥٩٣٢	٧٩٧٠٥٠	سلع مصنعة متنوعة أخرى	٨٩
٤٤٤٤٧	صفر	سلع غير مصنفة	٩
٣٨٢٠٦	صفر	صفقات خاصة	٩٣١
صفر	صفر	الذهب	٩٥
٥٧٧٩	صفر		٩٧١
٣٥٦٠٧٣٧	١٤٨٢٥٣٢٥		المجموع

المصدر: United Nations, Yearbook of International Trade Statistics, 1993



ملحق رقم (٣-٣)



اتفاقية للتعاون التجاري والاقتصادي بين  
حكومة المملكة الاردنية الهاشمية

حكومة دولة اسرائيل

وفقا لمعاهدة السلام الموقعة ما بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة دولة اسرائيل بتاريخ 26 تشرين اول 1994، فإن حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة دولة اسرائيل (المشار اليهما فيما بعد (بالطرفين).

وطبقا للمادة (7) من معاهدة السلام والتزاما بالبند (2ب) من المادة ذاتها والتي تدعو بالتحديد الى التفاوض بشأن التوصل الى اتفاقية للتعاون الاقتصادي والتجاري ( يتم التوصل اليها خلال فترة لا تتجاوز ستة اشهر من تاريخ تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة) ولغايات الايضاح يعيد الطرفان التاكيد على المادة السابعة كما يلي:-

1. انطلاقا من النظر الى التنمية الاقتصادية والازدهار باعتبارهما دعاهتين للسلام والامن والعلاقات المنسجمة فيما بين الدول والشعوب والافراد من بني البشر، فإن الطرفين في ضوء اوجه التفاهم التي تم التوصل اليها، يؤكدان على رغبتهما المتبادلتين في تعزيز التعاون الاقتصادي لا بينهما وحسب بل وضمن الاطار الاوسع للتعاون الاقتصادي الاقليمي.

2. ولتحقيق هذا الهدف يتفق الطرفان على ما يلي:-

أ. ازالة حواجز التمييز التي تعتبر مغيقة لتحقيق علاقات اقتصادية طبيعية، وانهاء المقاطعات الاقتصادية الموجهة ضد الطرف الآخر والتعاون في مجال انهاء المقاطعات الاقتصادية المقامة ضد احدهما الآخر من قبل اطراف ثالثة.

ب. اعترافا من الطرفين بأن العلاقات بينهما ينبغي لها ان تسير استرشادا بمبادئ الانسياب الحر للسلع والخدمات الذي لا يعترض شيء سبيله، فإنهما سيدخلان في مفاوضات بهدف التوصل الى عقد اتفاقيات تتعلق بالتعاون الاقتصادي، بما في ذلك التجارة وإقامة منطقة او مناطق تجارة حرة، والاستثمار، والعمل المصرفي، والتعاون الصناعي والعمالة، وذلك لأغراض تعزيز قيام علاقات اقتصادية مفيدة تقوم على مبادئ يتم الاتفاق حولها، كما تقوم على اعتبارات التنمية البشرية على مستوى الاقليم. وسيتم اختتام هذه المفاوضات في موعد لا يتجاوز فترة ستة اشهر من تاريخ تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة.

ج. التعاون ثانيا، وفي المحافل المتعددة الاطراف، كذلك باتجاه تعزيز اقتصادياتهما وكذلك تعزيز علاقات الجوار الاقتصادية مع اطراف اقليمية اخرى.

واعترافا بأهمية التنمية الاقتصادية والازدهار كدعامات للسلام، والامن، والعلاقات المنسجمة:

واعترافا بأن التجارة والتعاون الاقتصادي يشكلان عناصر هامة و اساسية في تطوير العلاقات الثنائية المبنية على اسس مستقرة وعادلة وطويلة المدى:

واعترافاً بأن الجوار الجغرافي بين الطرفين، والحدود الطويلة المشتركة،  
والهياكل التجارية والاقتصادية لهما تعزز أسس التعاون في المجالات الاقتصادية،  
والبنية التحتية، والصناعية والفنية:

ورغبة منهما في التعاون الثنائي وفي المحافل متعددة الاطراف بنبذة تطوير  
اقتصادياتهما:

ورغبة منهما بتطوير العلاقات التجارية والاقتصادية بينهما على أسس الفائدة  
المتبادلة بهدف خفض الفوارق في مستويات التنمية الاقتصادية بينهما:

يسعيان لايجاد الظروف الايجابية لتطوير الاتصالات المشتركة والتعاون الاقتصادي  
بين العاملين في الاقتصاد وبين المؤسسات في بلديهما. فقد اتفقا على ما يلي:-

### المادة الاولى

يقوم الطرفان باتخاذ كل الاجراءات المناسبة لتشجيع التعاون الاقتصادي  
والتجاري بينهما والتأكد من تطويره بصورة منظمة.

### المادة الثانية

1. يقوم الطرفان بانهاء كل اشكال المقاطعة، وسوف يمنحان، في كل الامور  
المتعلقة بمنتجات احد الطرفين في النطاق الجمركي للطرف الآخر، معاملة  
الدولة الأولى بالرعاية، خاصة فيما يتعلق بـ:-
  - أ. الرسوم الجمركية والرسوم الاخرى المختلفة، المطبقة على المستوردات  
والصادرات.

ب. القواعد والاجراءات المتعلقة بالمستوردات والصادرات، بمقتضى ذلك تلك المتعلقة بالتخليص الجمركي، والسترايزيت، والتخزين والاقطرمة (Transhipment).

ج. الضرائب والرسوم الداخلية الاخرى المختلفة المطبقة مباشرة او بصورة غير مباشرة على السلع المستوردة.

د. البيع والشراء والنقل والتوزيع والتخزين واستعمال البضائع المستوردة في اسواقهما الداخلية.

2. يمنح كل طرف المنتجات ذات المنشأ المحلي في النطاق الجمركي للطرف الآخر، معاملة غير تمييزية فيما يتعلق بتطبيق المحددات الكمية ومنح الرخص وأنظمة العملة الاجنبية، وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بشراء وتخصيص العملة الاجنبية لسداد مدفوعات البضائع والخدمات المستوردة.

3. لا تنطبق الشروط الواردة في الفقرتين 1 و 2 من هذه المادة على اي من المنافع:-

أ. الناشئة عن المشاركة في اتحاد جمركي او منطقة تجارة حرة او منظمة اقتصادية اقليمية التي يكون اي من الطرفين عضوا فيها او يمكن ان يصبح عضوا فيها مستقبلا.

ب. الناشئة عن المنافع والفوائد والامتيازات والاعفاءات الممنوحة او التي ستمنح من قبل الاردن الى الدول العربية الاعضاء في الجامعة العربية او لسلطة الحكم الذاتي الفلسطيني.

ج. التي منحها اي من الطرفين او يمكن ان يمنحها لأي دولة وفقا للاتفاقية الدولية.

### المادة الثالثة

يجوز للطرفين ان يتفقا على تخفيض الرسوم الجمركية على قوائم السلع في اطار بروتوكول يوقع بينهما ويحدد هذا البروتوكول قوائم السلع لكل طرف التي ستففى م الرسوم الجمركية كليا او جزليا.

### المادة الرابعة

يتم التعاون التجاري والاقتصادي بين الطرفين بناء على اسس التجارة الاعتيادية بين شركاء الاعمال في كلا البلدين، واستنادا الى احكام القوانين والانظمة المطبقة في البلدين والاتفاقية الحالية وبناء على العقود التي يتم انجازها بين الاطراف الاعتبارة والقانونية في البلدين.

### المادة الخامسة

يسمح الطرفان، استنادا لأحكام القوانين والانظمة المطبقة في كل من بلديهما، بإدخال بعض مواد المستوردات والصادرات تحت وضع الادخال المؤقت، بدون فرض رسوم جمركية او ضريبة القيمة المضافة او رسوم المكوس او ضريبة المشتريات او اي رسوم أخرى لها اثر مماثل وتتضمن هذه المواد ما يلي:-

أ. العينات التجارية، ومواد الدعاية التي لا يكون لها قيمة تجارية استنادا الى اتفاقية جنيف لعام 1952 لتسهيل استيراد العينات التجارية ومواد الدعاية .

ب. مواد المعارض العامة والتجارية المستوردة على وضع الادخال المؤقت، استنادا الى احكام القوانين والانظمة المطبقة لدى كل طرف.

- ج. الحاويات الخاصة والمواد المثقلة المستخدمة في التجارة الدولية على اساس الاعادة، استنادا الى احكام القوانين والانظمة المطبقة لدى كل طرف.
- د. مواد لغايات الاصلاح بشروط ان تكون قد استوردت بصورة مؤقتة لغايات اعادة تصديرها.

### المادة السادسة

يشجع الطرفان تبادل المعلومات حول الامور التي تؤدي الى تسهيل تطوير التجارة والتعاون الاقتصادي بينهما. ويتفق الطرفان على تشجيع توسيع التعاون الاقتصادي في التجارة والصناعة بوسائل من ضمنها:

- أ. تشجيع النشاطات الصناعية المشتركة، بما في ذلك أنشطة تطوير الاسواق في بلديهما ونشاطات مشتركة في دول ثالثة.
- ب. تسهيل حركة الترانزيت وإعادة تصدير السلع.
- ج. المساعدة والتعاون في انشاء قنوات الترويج والتسويق.
- د. تشجيع الاتصالات المباشرة بين الهيئات التجارية والصناعية والاقتصادية في البلدين.
- هـ. المساعدة وتسهيل زيارات الاعمال الى كلا البلدين.
- و. حماية وتحسين البيئة من خلال التعاون المشترك في اطار تزويد العمليات الانتاجية والاجهزة والمعدات والخدمات السليمة بينيا.

ز. تشجيع وترويج الأنشطة الهادفة الى تسهيل التجارة بينهما، بما في ذلك، المعارض التجارية والعامه والمؤتمرات والدعاية والاعلان، والخدمات الاستشارية والخدمات الاخرى.

### المادة السابعة

اتفق الطرفان على التشاور العاجل بناء على طلب اي منهما عندما تسبب المستوردات من احد الطرفين او يمكن ان تهدد بضرر على المنتجين المحليين للسلع المشابهة او السلع المنافسة مباشرة، بهدف ايجاد الحلول السريعة للمشكلات الناجمة. وفي الظروف الحرجة وعندما يرى الطرف المستورد ضرورة اتخاذ اجراء عاجل او معالجة مثل هذه الاضرار، فله ان يتخذ الاجراءات المناسبة بدون تشاور مسبق، بشرط البدء بالتشاور مباشرة بعد اتخاذ الاجراءات. وعند اختيار تلك الاجراءات بناء على هذه المادة، يسعى الطرفان لاعطاء الاولوية لتلك الاجراءات التي ينجم عنها اقل اخلال بفعالية هذه الاتفاقية.

### المادة الثامنة

يبدل الطرفان جهدهما في تسوية النزاعات التي يمكن ان تنشأ عن تفسير او تطبيق هذه الاتفاقية عن طريق المفاوضات.

### المادة التاسعة

يسمح كل من الطرفين استنادا الى احكام قوانينه وانظمتة بفتح التمثيل التجاري ذي الصفة القانونية للطرف الآخر في بلده، ويعمل ما بوسعه لتوفير الظروف المناسبة لانشطته.

### المادة العاشرة

لا تؤدي هذه الاتفاقية الى الاخلال بحق اي من الطرفين في فرض اية موانع او محددات على المستوردات والصادرات وتجارة الترنزيت ، استنادا الى احكام القوانين والانظمة المرعية لديه والتي تهدف الى: حماية مصالح الامن او النظام العام او القيم الاخلاقية ، وحماية حياة الانسان والحيوان والنبات او الصحة وحماية الثروات الوطنية ذات القيمة التاريخية والفنية والاثريية وعمليات التعامل بالذهب والفضة والمعادن الثمينة. وعلى أي حال، يجب ان لا تشكل هذه الموانع ادوات للتمييز او التحديد المخفي للتجارة بين الطرفين.

### المادة الحادية عشر

يشجع الطرفان مشاركة مؤسسات وشركات بلديهما في المعارض الدولية التي تقام في البلد الآخر ويقدم كل منهما المساعدة اللازمة ضمن القوانين والانظمة المطبقة لديهما.

### المادة الثانية عشر

يوفر الطرفان الحماية الكافية والفعالة وغير التمييزية وتطبيقها فيما يتعلق بحقوق الملكية الفكرية والتجارية والصناعية ، بما في ذلك تسجيل الاختراعات ، والعلامات التجارية والتصميم الصناعي وكذلك حماية الاعمال الادبية والفنية ضمن القوانين والانظمة المطبقة لديهما، ويتفقان على الالتزام بنود مؤتمر باريس المنعقد في 20 مارس 1883 لحماية الملكية الصناعية.

### المادة الثالثة عشر

يجوز لكل طرف تبني آليات الحماية مثل اتخاذ الاجراءات المناسبة تجاه اغراق ودعم السلع المستوردة من الطرف الآخر، وتطبيق رسوم موازنة القيمة أو الاغراق والسماح باجراءات الحماية المؤقتة لمناعتهما المحلية التي تتضرر نتيجة ارتفاع حاد في المستوردات او نتيجة الاغراق او الممارسات غير العادلة تجاه الطرف الآخر. ويتم اتخاذ



هذه الاجراءات وفقا للقوانين السائدة لدى كل طرف والمتفق مع الممارسات الدولية المقبولة وان لا تكون هذه الاجراءات جزافية او تمييزية.

### المادة الرابعة عشر

1. يجوز لكل طرف تطبيق اجراءات تجارية مؤقتة عندما يكون هنالك تهديد او اخلاص بميزان مدفوعاته، ولكل طرف تطبيق اجراءات تجارية مؤقتة فقط لغايات اتاحة الوقت الكافي لاجراءات التعديل على مستوى الاقتماد الكلي لمعالجة مشاكل ميزان المدفوعات لتأخذ مفعولها. ولا يجوز ان تتخذ هذه الاجراءات التجارية المؤقتة لحماية صناعة بداتها او قطاع بداته.

2. تكون الاجراءات التجارية المؤقتة المطبقة استنادا للفقرة رقم (1) اعلاه متوافقة في الزمن والمفعول مع حدة الخلل في ميزان مدفوعات الطرف المتضرر الذي يتخذ الاجراء ويتم التدرج في تخفيف هذه الاجراءات بما يتوافق مع التحسن في وضع ميزان المدفوعات للطرف المتضرر.

3. عند تطبيق الاجراءات التجارية المؤقتة، يمنح كل من الطرفين مستورداتهما الناشئة في الطرف الآخر معاملة لا تقل تفضيلا عن مثيلاتها الناشئة في دولة ثالثة.

### المادة الخامسة عشر

يتعهد الطرفان بتحديد قيمة السلع لغايات فرض الرسوم الجمركية وفقا للممارسات الاعتيادية المتبعة لديهما دون اي تمييز ضد الطرف الآخر.

### المادة السادسة عشر

1. يتعهد الطرفان بالتعاون من اجل التأكد من ان التجارة بينهما تتم استنادا الى احكام هذه الاتفاقية وللقوانين والانظمة المرعية لديهما.

2. تتعاون السلطات الجمركية للطرفين في منع التهريب والتهرب من الضرائب، والاتجار غير المشروع في المخدرات.
3. يتعاون الطرفان في كافة الشؤون الجمركية المتعلقة بالعلاقات الجمركية الثنائية ويساعد كل منهما الآخر في هذا المجال.
4. تقدم السلطات الجمركية لدى الطرفين الخدمات الجمركية المعتادة ذات المستوى العالي في البلدين الى كافة الشؤون المتعلقة بالتجارة بينهما علاوة على تقديم هذا المستوى العالي من الخدمات الجمركية عند المعابر الحدودية بين البلدين.
5. يطمح الطرفان وسوف يتعاونان لتبسيط الاجراءات الجمركية الثنائية ونقل المعلومات المتعلقة بالاجراءات الجمركية الثنائية.
6. تتفق السلطات الجمركية لدى الطرفين على اساليب واجراءات تطبيق هذه المادة.

#### المادة السابعة عشر

في مجال المقاييس والانظمة الفنية اتفق الطرفان على:-

1. تشجيع الاعتراف المتبادل بشهادات وتقارير الفحوصات المخبرية التي تصدرها المؤسسات المعنية في البلدين طبقا للمقاييس المعمول بها لدى الطرف المستورد.
2. تبادل القوانين، والانظمة، والمقاييس والمواصفات الفنية .

3. تبادل المعلومات في مجالات التقييس والفحوصات والمختبرات واعتمادها وشهادات المنتجات واعتماد أنظمة إدارة الجودة طبقاً للأيزو 9000 .

#### المادة الثامنة عشر

يتشاور الطرفان من خلال مؤسساتهما ذات العلاقة فيما يتعلق بالقضايا العمالية الثنائية، ويطبق على افراد كل طرف من المستخدمين قانونياً لدى الطرف الآخر الحقوق والضمان الاجتماعي والامتيازات الاخرى الممنوحة اعتيادياً لدى كل من الطرفين للعاملين من دول اخرى.

#### المادة التاسعة عشر

تمنح الاستثمارات وعواندها للمستثمرين من كل طرف في مناطق الطرف الآخر معاملة عادلة ومنصفة طبقاً للقوانين والانظمة المعمول بها لدى الطرف المستثمر فيه.

#### المادة العشرون

1. اتفق الطرفان على انشاء لجنة اردنية - اسرائيلية مشتركة للتجارة والتعاون الاقتصادي بهدف تسهيل تطبيق هذه الاتفاقية . وتجتمع اللجنة مرة واحدة في السنة او بناء على طلب من أي من الطرفين وتعد الاجتماعات في كل من الاردن واسرائيل بالتناوب.

2. تقوم اللجنة بمهام من ضمنها:

أ. مراجعة تنفيذ أحكام هذه الاتفاقية والنظر في أية اجراءات يمكن اتخاذها للوفاء بنصوصها.

ب. مناقشة الامور ذات العلاقة لترويج وتطوير علاقات التجارة والتعاون الاقتصادي بين الطرفين.

ج. استكشاف امكانات تعزيز وتوسيع آفاق العلاقات التجارية والاقتصادية ، بما في ذلك التعاون في مجالات الصناعة والاستثمار على أسس الفائدة المتبادلة ، وتحديد اية مجالات جديدة للتعاون.

د. التشاور حول اية مشكلة يمكن ان تظهر اثناء مسيرة تطوير العلاقات التجارية الاقتصادية بين الطرفين.

3. تقدم اللجنة للطرفين تقارير وتوصيات تتعلق بالامور المبينة تباعلاه، بناء على اتفاق مشترك.

#### المادة الحادية والعشرون

تخضع هذه الاتفاقية للموافقة او التصديق استنادا الى احكام القوانين والاجراءات الوطنية لكل طرف، وتدخل حيز التنفيذ في خلال (30) يوما من تاريخ تبادل الرسائل الدبلوماسية التي تؤكد حصول الموافقة او التصديق عليها.

#### المادة الثانية والعشرون

يستمر العمل بهذه الاتفاقية لمدة ثلاث سنوات، وسوف يتم تجديدها بصورة آلية لفترة ثلاث سنوات اخرى متلاحقة بالموافقة الضمنية ما لم يقرر احد الطرفين ايقاف العمل بها كتابيا من خلال اشعار مسبق الى الطرف الآخر قبل ثلاثة اشهر من موعد انتهائها.

وقعت في غيم جوكيدو يوم ٢٥ من شهر نيسان سنة ١٩٩٥، والذي يصادف اليوم ١٤ من شهر سبتمبر سنة ١٤١٦ هجرية، بنسختين اصليتين باللغات العربية، والعبرية، والانجليزية، وكل من هذه النصوص اصلية، وفي حالات الاختلاف في التفسير، يسود النص الانجليزي.

عن حكومة دولة اسرائيل

عن حكومة المملكة الاردنية الهاشمية

ميناخا  
وزير التجارة والصناعة

المهندس علي ابو الراغب  
وزير الصناعة والتجارة



بيروتكول ملحق

باتفاقية التجارة والتعاون الاقتصادي

وفقا لاتفاقية التجارة والتعاون الاقتصادي الموقعة اليوم بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة دولة اسرائيل (والمشار اليها فيما بعد "بالطرفين")، وطبقا للمادة (3) في الاتفاقية، اتفق الطرفان على ما يلي:-

المادة (1)

- أ - (1) ان الأساس (القاعدة) لتخفيضات التعرفة الجمركية على البضائع ذات المنشأ الأردني والمدرجة في الجدول (1) سيكون رسوم التعرفة الجمركية الاسرائيلية المنصوص عليها (الواردة) في الجدول المشار اليه اعلاه.
- (2) أن الأساس (القاعدة) لتخفيضات التعرفة الجمركية على البضائع ذات المنشأ الاسرائيلي (والمدرجة) في الجدول (2) سيكون رسوم التعرفة الجمركية السالدة بتاريخ (يوم) التخليص على البضائع في الجمارك.
- ب - يتم (يكون) تنفيذ التخفيضات على التعرفة الجمركية حسب الجداول التالية:-
- (1) بالنسبة للسلع ذات المنشأ الأردني والمستوردة الى المنطقة (الاقليم) الجمركي الاسرائيلي والمدرجة في الجدول (1) سيتم تخفيض رسوم التعرفة حسبما هو مفصل في الجدول (1) أي بنسبة 100% للقائمة (أ) وبنسبة 50% للقائمة (ب) وبنسبة 20% للقائمة (ج).
- (2) بالنسبة للسلع ذات المنشأ الاسرائيلي والمستوردة الى المنطقة (الاقليم) الجمركي الاسرائيلي والمدرجة في الجدول (2) سيتم تخفيض رسوم التعرفة بنسبة 10%  
الأردني

من رسوم التعرف الأردنية النافذة بتاريخ التخليص على البضائع في الجمارك  
وبنسبة 5% لاحقا من تاريخ أول يوم من السنة الثالثة لفاذ هذا البروتوكول.

#### المادة (2)

يخضع هذا البروتوكول للموافقة أو للتصديق حسب القوانين والاجراءات الوطنية لكل  
طرف ويصبح ساري المفعول خلال ثلاثين يوما من تاريخ تبادل آخر الوثائق الدبلوماسية التي  
تؤكد هذه الموافقة أو التصديق عليها.

#### المادة (3)

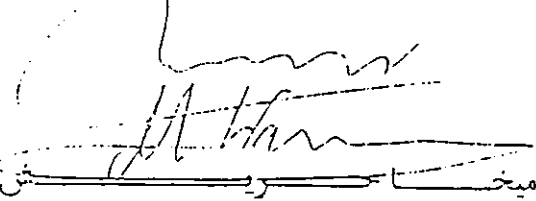
يبقى هذا البروتوكول ساري المفعول لمدة ثلاث سنوات. ويقوم الطرفان خلالها  
بالتفاوض بقصد توسيع مجال تخفيض الرسوم من قبل الطرفين تأكيدا على تحسين (الوصول  
الى الأسواق) دخول البضائع لأسواق كل طرف.

#### المادة (4)

قواعد المنشأ التي ستطبق هي تلك المنصوص عليها في الملحق (1)، وتعتبر جزءا  
من هذا البروتوكول.

وقع في مسقط، في اليوم ٢٠ من شهر ديسمبر / 1995 / والذي يصادف في  
اليوم ١ من شهر رجب / 1416 هجرية، وفي اليوم ١ من شهر  
حزيران 1416 هجرية بنسختين أصليتين باللغات العربية والعربية والانجليزية، ويعتبر كل  
نص منها نصا أصليا. وفي حالة الاختلاف في التفسير يسود النص الانجليزي.

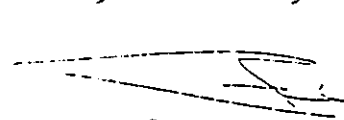
عن حكومة دولة اسرائيل



ميكائيل رابين

وزير التجارة والصناعة

عن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية



المهندس علي ابو الراغب

وزير الصناعة والتجارة

الجدول رقم (1) القائمة (أ)

سلع ذات منشأ أردني - إعفاء من كامل الرسوم الجمركية

الاصناف	البند المنسق	الرقم
زيوت نباتية	1511 - 1513	1
احماض دهنية	1519	2
شوكولاته	1806.20	3
شوكولاته	1806.30	4
شوكولاته	1806.90EX	5
خامات زجاج	2506	6
كاولين	2507	7
جبص	2520	8
اسمنت	2523	9
فلسبار	2529.10	10
كلور	2801	11
كربونات الكالسيوم	2836	12
دهانات	3208	13
دهانات	3209	14
دهانات	3210	15
معاجين حشو	3214	16
احبار	3215	17
كواشف للتشخيص	3822	18
راتجات الكيدية	3907.50EX	19
خيوط احيال بلاستيك	3916	20
اقشطا	5910	21
وجوه احذية	6406.10	22
مخللات	6601	23
احجار بناء وبلاط ورخام	6802	24

اناييب معدنية	7304	25
لوازم اناييب نحاسية	7412	26
اقفال ولوازم اثاث	8301- 8302	27
الات طجن وتحميص القهوة	8419EX	28
محارث زراعية	8432.10	29
قوالب	8480	30
خلاطات اغذية	8509.40	31
محفظات شعر	8516.31	32
مسجلات فيديو	8521	33
اشرطة تسجيل	8523.1	34
تلفزيونات	8528	35
انتينات واطباق استقبال	8529	36
اجراس كهربائية	8531.80	37
عدسات	9002	38
محاقن طبية	9018.31	39
كسولات جيلاتينية فارغة	9602EX	40
	1905.90 EX	41

ملاحظة :

- 1- في حالة الاختلاف في الصنف المحدد فان البند النسق يسود
- 2- في حالة الاصناف المحددة برمز نسق مثلا EX 1905 فان الاصناف المحددة تسود .



الجدول رقم (1) القائمة (ب)

سلع ذات منشأ أردني - تخفيض 50٪ من رسوم التعريف

الرقم	البنسب المنسق	الاصناف	التعرفة
1	1517.10	مارجرين	N.I.S 0.18 KG
2	1520	جلجرين	13.6
3	1704.90EX	حلاوة	15.2
4	2102EX	لبيرة جافة	14
5	2201.10	مياه معدنية	5
6	2208	مشروبات كحولية	LIT N.I.S 1.26+16
7	23-CH	اغذية حيوان عدا البند 2309	25 - 40
8	24-CH	نوع وسجائر	KG N.I.S 0.07+20
9	3001-3004	منتجات صيدلة	0-15.2
10	3006	منتجات صيدلة	0-15.2
11	31-CH	اصمدة عدا اصماد الامونيوم	15.2
12	3303	عظور	10 - 15.2
13	3307	مواد تجميل	10-15.2
14	3401-3402	منظفات	13.6-21
15	3501EX	مصوغ	10
16	3505.20	مصوغ	14
17	3803	مبيدات حشرية	0-12
18	3924EX	ادوات مطبخ	12
19	4014- 4017	منتجات مطاطية	12
20	4202.1	حقائب سفر وحقائب اصمدة	KG N.I.S 0.75 +12
21	4821	ملصقات	14.4
22	6905.10	اربعه سفوف	12
23	6908	بلاط سيراميك	15.2
24	6910	ادوات صحبة	12.8
25	7019	منتجات لادير جلاس عدا (2090 ، 3190)	12
26	7306	انابيب معدنية	8-20.8
27	7314	مناخل حديد	13.2-16
28	7321	الفران وطباخات غاز	10-12

0-6	اسلاك معدنية	7407	29
0-8	بروفيلات المهرم	7604	30
10-25	ادوات مطبخية	7615	31
8-12	خزائن ماسونة	8303	32
10.5-38.4	اجهزة تكيف هواء	8415	33
10	مصاعد	8428	34
14	معدات بخار	8438.10	35
8-10	الات كي وغسل	8451.30 - 40	36
27.2	مدخرات كهربائية (بطاريات)	8507	37
14	عدسات	9001	38
15.2	اطارات للنظارات ..	9003	39
10-19.2	اثاث	9401	40
6-13.6	اثاث	9402	41
19.2	اثاث	9403	42
12	فرشات وحشو	9404.29	43
13.6	لعب اطفال	9501	44
15.2	لعب اطفال	9502	45
13.6	لعب اطفال	9503	46
12	اتلام حبر جاف	9608.10	47
N.1.5 O.12 كل	لداحات غاز مستهلكة	9613.10	48

الجدول رقم (1) القائمة (ج)

سلع ذات منشأ أردني - نسبة التخفيض 20٪ من رسم التعريفات الجمركية

الرقم	البند المنسق	الاصناف	التعريفات الجمركية السائدة
1	1704.10EX	علكة مضغ	KG N.I.S 0.05
2	1704.90	سكاكر	KG N.I.S 0.11+10
3	5111- 5113	نسج	الي 72
4	5208- 5212		
5	5309 - 5310		
6	5408		
7	5512 - 5516		
8	5106 - 5110	خيوط من كافة الاصناف	الي 30
9	5205- 5207		
10	5306- 5308		
11	5402 - 5407		
12	5509 - 5511		
13	62 - CIAP	البسه	الي 72
14	7326EX	سلالم معدنية	10
15	7616EX	سلالم المونيوم	10
16	8402 - 8403	بويلرات تدفئة مركزية	8-12
17	8421EX	مرشحات ماء	10-- 13.6
18	8516EX	مسخنات ماء كهربائية	12
19	8544	اسلاك كهربائية	8 -- 48

الجدول رقم (2)  
السلع ذات المنشأ الاسرائيلي  
تخفيض 10% من رسم التعريفة الجمركية لسنتين +5% السنة الثالثة

الاصناف	البند المنسق	الرقم
حليب مسحوق للاطفال	04.02EX	1
اجبان	04.06	2
اجبان وجبن اللبن المخثر	04.06	3
خضروات مجمدة	07.10	4
منتجات لحوم	16.01 - 16.02	5
اغذية اطفال	19.01EX	6
عجائن غذائية وشعبيرية	19.02	7
حساء اللموند	19.05EX	8
خضروات مجمدة	20.04	9
صلصات	21.03	10
حساء ومرق	2104.10	11
كسب وغيرها ناتجة من استخراج زيت فول الصويا	23.04	12
كسب وغيرها ناتجة من استخراج زيت الفول السوداني	23.05	13
كسب وغيرها ناتجة من استخراج زيوت بدور القطن وعباد الشمس والساجم	23.06	14
منتجات صيدلة	30.03 - 30.04	15
مركبات ربط	32.14EX	16
بولي ايثيلين	39.01	17
بولي بروبيلين	39.02	18
بولي فينيل كلوريد	39.04	19
صنائج بلاستيك	39.20 - 39.21	20
اطارات	40.11	21
الواح خشبية والواح منعطاة بميلامين	44.10	22

الواح خشب ليفية متوسطة الكثافة	44.11	23
خشب معاكس	44.12	24
صوف	51.04 - 51.05	25
شعيرات وخبوط فلتنية	52.04 - 52.05	26
شعيرات وخبوط تركيبية	54.01 - 52.02	27
شعيرات وخبوط تركيبية	55.08 - 55.09	28
البسة من نسج	61.01 - 61.10	29
بطانيات من نسج تركيبية	63.01	30
بياضات اسرة ومطابخ وحمامات	63.02	31
الواح جيبص	68.09 EX	32
مرطبات وفتوارير زجاجية	70.10	33
مجمعات	73.26 EX	34
علب وخزانات المنيوم	76.11 - 76.12	35
عدد قطع وقص	82.07	36
اقراص لقص الحجر	82.08	37
صفائح من معادن ملبدة	82.09	38
شفرات حلاقة	82.12.20	39
اقفال	83.01	40
خزائن مامونة	83.03 EX	41
صناديق مقواه	83.03 EX	42
اقطاب	83.11	43
عدد الات	84.59 - 84.65 EX	44
مكيفات	84.15	45
مجمعات	84.19 EX	46
فلتر المياه فقط	84.21 EX	47
الات وزن الكترونية	84.23	48
رشاشات زراعية، وادوات تحكم بالري	84.24 EX	49
الات معالجة المعلومات	84.71 - 84.73	50
الات ذات وظيفة صناعية	84.79	51
صمامات وحقنات	84.81	52

اجزاء الات	84.85	53
مالتورات كهربائية	85.01	54
محولات	85.04	55
اجهزة تلفونية	85.17	56
اجهزة اشارة الكترونية	85.31	57
دوائر مطبوعة	85.34	58
مفاتيح كهربائية	85.36	59
لوحات كهربائية	85.37	60
ابدان سيارات	87.07	61
اجزاء وقطع سيارات	87.08	62
العب تثقيفية	95.03EX	63
اجهزة طبية	90.18- 90.22	64
ادوات تعليمية	90.23	65
اجهزة قياس	90.26 - 90.28	66

## ملحق رقم (2)

### قواعد العمل

#### 1- القواعد الأساسية

تعتبر السلعة الواردة في الجداول 1 ، 2 من الملحق رقم (1) (منتجة) منشأة في النطاق الجمركي للطرف الآخر، وينطبق عليها التخفيض من الرسوم الجمركية المحددة في الملحق (1) عندما :

- أ- تكون السلعة منتجة في النطاق الجمركي أو في المناطق الحرة لأي أو لكلا الطرفين وتكون القيمة المضافة لتلك السلعة مساوية أو أكثر من خمس وثلاثون بالمائة (35%) من قيمة السلعة باب المصنع، بشرط أن تكون تلك السلعة قد خضعت لعملية إنتاجية غير تلك التي تعتبر عملية ثانوية، وأن هذه العملية الإنتاجية تؤدي إلى تغيير في بند التعرفة الجمركية للمواد المستوردة من ستة أرقام في العنوان الفرعي لنظام الترميم المنسقة إلى عنوان فرعي آخر مكون من ستة أرقام .
- ب- تكون السلعة مصحوبه بشهادة منشأ .
- ج- تنقل السلعة مباشرة من الطرف المصدر إلى الطرف الآخر .

#### 2- العملية الثانوية:-

- تعني عملية التصنيع الثانوية لأي سلعة ، أي من الأمور التالية:-
- أ - الإذابة البسيطة بالماء أو بأي مذيب آخر أو المزج البسيط لمادتين أو أكثر .
  - ب- التنظيف ، بما في ذلك إزالة الصدأ ، والشحوم ، والدهان أو أي مغطي آخر .
  - ج- استخدام أي مواد حامضة أو مزينة للتغطية .
  - د - تشذيب ، تعبئة أو قص المواد الزائدة .
  - هـ- التنزيل ، التحميل أو أي عملية أخرى ضرورية لبقاء السلعة في وضع سليم .
  - و - التغليف أو إعادة التغليف للسلعة لغايات النقل أو التخزين .
  - ز - التغليف أو إعادة تغليف السلعة لغايات البيع بالتجزئة .
  - ح- الفحص لتعليم ، التنسيق أو التدريج .
  - ط- الإصلاح أو التغيير البسيط ، الغسيل ، الغسيل الممكن أو التعقيم .
  - ي- عملية تزيين المنسوجات في إطار إنتاج المنسوجات غير المتعلق بالطي، التهذيب ، التسييج، الزخرفة البسيطة ، التطريز والعمليات الأخرى المشابهة أو

ك- العمليات النهائية للسلعة أو التزيين العرضية (الثانوية) مثل التزيين والتجميع والمخصصة لزيادة القدرة التسويقية للسلعة أو لتسهيل العناية بالسلعة مثل :-  
الزخرفة ، التطريز ، ورسم الزخارف ، الغسيل بالحجر أو الحامض ، الطباعة والصباغ ، عملية التقليل التعميغ بالضغط ، إلحاقها بإضافة عمليات أخرى مشابهة .

### 3- تعاريف:-

تعني عبارة " القيمة المضافة المحلية" الفرق بين القيمة الحقيقية للسلعة المصدرة باب المصنع ناقصاً قيمة المواد المستوردة الداخلة في السلعة كما تظهر في البيان الجمركي عند الاستيراد مقسومة على القيمة الحقيقية للسلعة المصدرة باب المصنع ، كما هي في المعادلة التالية :

$$\overset{\vee}{UNM} - \overset{\vee}{EXU}$$

القيمة المضافة المحلية = قيمة السلعة باب المصنع - قيمة السلع المستوردة الداخلة في

إنتاج السلعة

DVA

قيمة السلعة باب المصنع

EXV

حيث :-

- القيمة المضافة المحلية DVA = القيمة المضافة المحلية

- قيمة السلعة باب المصنع EXV = القيمة الحقيقية للسلعة المصدرة على باب

المصنع

- قيمة السلع المستوردة الداخلة = قيمة السلع المستوردة الداخلة في إنتاج

السلعة

في إنتاج السلعة المصدرة المصدرة كما تظهر بالبيانات الجمركية .

### 4- شهادة المنشأ :-

أ- تعمل الجهات المختصة في الطرفين وقبل تطبيق هذه الاتفاقية على إيجاد نموذج شهادة منشأ يهدف بيان أن السلعة المصدرة من النطاق الجمركي أو المناطق الحرة ل أحد الاطراف الى النطاق الجمركي أو المناطق الحرة للطرف الآخر مؤهلة لنيل شهادة منشأ وفقاً لتعريف المنشأ الوارد في البند (1) و (2) من هذا الملحق .



ب- شهادة المنشأ يجب أن تكون المضمنة ضمن أمور أخرى على أسم وعنوان المصنع ورقم فاتورة الشحن وتكون موقعة من قبل مهمل البضاعة.

ج- شهادة المنشأ للبضائع التي منشأها المناطق الجمركية الاردنية/ يجب أن تكون صادرة عن غرفة الصناعة أو التجارة ومصادق عليها من قبل وزارة الصناعة والتجارة.

د - شهادة المنشأ للبضائع التي منشأها المناطق الجمركية الاسرائيلية يجب أن تكون مصادق من قبل المعهد الاسرائيلي للتصدير أو غرفة التجارة أو من جمعية المصنعين .

هـ- تصدر شهادة المنشأ لشحنة محددة ومعرفة عندما تكون البضاعة مازالت في بلد التصدير ، لكي يتم اعطاء فرصة للجهات المختصة بفحص الشحنة ، اذا قررت ذلك .

و- في ظروف استثنائية يجوز اصدار شهادة منشأ للبضاعة ذات العلاقة بعد تصديرها ، في مكان الاصدار وقت التصدير عندما يكون ذلك بسبب خطأ أو إغفال غير مقصود ، يجب أن تحمل الشهادة في هذه الحالة علامة خاصة تبين الظروف التي اصدرت بها هذه الشهادة .

ز - الجهة التي تصادق على شهادة المنشأ والمصدرة أيضا ، يجب أن يحفظ كل منهما نسخة ولمدة ثلاثة سنوات من تاريخ اصدارها .

ح- السلطة الجمركية في البلد المستورد تملك الحق لطلب اثباتات وجميع المعلومات التي ترى بأنها مناسبة .

ط - شهادة المنشأ يجب أن تقدم الى دائرة الجمارك في البلد المستورد للبضاعة وقت التخليص على أن لا يكون قد مضى عليها أكثر من ستة أشهر من تاريخ صدورها .

ملحق رقم (٣-٤)

المستوردات الاردنية من اسرائيل حسب الصنف خلال عام ١٩٩٦ بالدينار الاردني

٠٠٤١.٧٢٥	.....
٣٥.٧٧٥	.....
٥١.٧٢٥	.....
٥٥.٧٨٠	.....
١٥.٧٤٠	.....
٢٥.١٧٤	.....
١٧.٨٦٥	.....
٥٠.٣٨٥	.....
١٢.٥٥٨	.....

القيمة VALUE	المزئمة والصنف
	اسرائيل
	الكالسيوم ( لغير الاستعمال الصناعي
37,075	اسمدة من كبريتات النشادر ( الديمونيوم )
75,450	اسمدة نيتروبيينية ( اذوتية ) معدنية او كيميائية بما في ذلك المناليط غير المذكورة في البنود الفرعية للبنود 31.02
10,115	اسمدة معدنية او كيميائية محتوية على اثنين او ثلاثة من العناصر الممتصة وهي نيتروجين او فوسفور او بوتاسيوم ؛ اسمدة اخرى، منتجات هذا الفصل مهيأة اقراما او باشكل مماثلة او مضافة في الغلظة لـ بيزيد وزن الواحدة منها من 10 كغم ؛ هذا المذكورة في البنود الفرعية للبنود 31.05
20,736	مواد تلوين اخرى ومضرات اخرى ، للاستعمال الصناعي
19,176	مخاليل الخسل المتخلقة من معالجة مخائن السليولوز ؛ وان كانت مركزة او منزوعة منها السكر او معالجة كيميائيا ، بما في ذلك المخاليفات التي يتم باستثناء (الطول اويل) الوارد في البنود 38.03
54,060	بولي ايثيلين وزنه النوعي يقل عن 94 ٪ ، اشكاله الدولية
85,456	ورق كتابة وطلاء وورق مستورد من قبل مصانع الورق الحماسي ، الذي يحتوي على اليان متصل عليها بطريقة ميكانيكية ، او الذي لـ بيزيد محتواه الكلي من اليان الميكانيكية من 10 ٪ وزنا ، بيزيد 40 ٪ / 2م او اكثر ولكن لـ بيزيد اكثر من 50 ٪ / 2م
10,780	سجلات ودفاتر وامكانات مماثلة اخرى عدا ما ذكر في البنود الفرعية للبنود 48.20 ، من ورق او ورق مقوى
268,633	نسيج من شعيرات تركيبية متدبل عليها من خطوط جديدة التماسك من نايلون او من بولياميدات اخرى او من بوليستر
35,370	اقمشة غير منسوجة ، وان كانت مشرقة او مطبوعة او مدمدة او مدمدة ، اسمدة لاصناعه

VALUE	القيمة	المنشأ والتصرف
-------	--------	----------------

إسرائيل

المعدة للصناعة

31,100	بلوزات وكفازات منسوجة وأحجام مماثلة كالكمام أو بدونها، مصنوعة من مواد نسجية أخرى
12,477	أجزاء البسة أو توابح البسة من متانتات
487,366	توابح البسة أخرى عدا المستخدمة كمدخلات في صناعة الدبسة ، من غير المتانتات
27,752	زجاج آخر مسحوب أو منقوش ، الواح ، عدا المليون في كذايته أو المحتتم أو مملو السطح ، وعدا ذو الطبقة الماسية أو الحامسة للشمع
27,660	أبواب زلذقة من حديد أو حديد
27,787	أجهزة إشعال أخرى للدفران بما فيها أجهزة الإشعال المشتركة العامة بمختلف أنواع الوقود ، عدا المعدة للاستعمال الزراعي أو الصناعي
22,760	أجهزة للتعبئة أو السد أو لتحق الرقاع على القوارير والحلب والديباس أو الدوسية الأخرى المماثلة، أجهزة لتتح المشروبات الغازية
25,000	أجهزة وزن أخرى عدا قبايين ذات الرمان، ذات سهولة تتجاوز 5000 كغم
12,790	أجهزة ميكانيكية أخرى (وان كان تدار باليد) لرشوتتر ونفث السوائل أو المساميق ، للزراعة أو البستنة عدا أنظمة الري بالتنقيط
13,610	آلات خياطة أخرى ذاتية الحركة ، عدا آلات الخياطة المنزلية
10,000	أجزاء ولوازم ، لآلات ذاتية لمعالجة المعلومات ووحداتها ، وقاربات مغناطيسية أو بصرية والآلات نقل البيانات على وسائل تسجيل البيانات بهيئة رموز وآلات لمعالجة هذه البيانات ( أجزاء كمبيوتر )

تابع / ...

VALUE	القيمة	البيانات والتخلف
		اسرائيل
23,250		سيارات الركاب من موديل سنة 1970 او اقل التي تملكها ، سيارة الدراجات النارية 2000 سم <sup>3</sup> مكعب ، مجهزة بمحرك ذات محرك متناوب يتم الاشتغال فيها بالبنزين - عدد
16,811		اجزاء وقطع منفصلة ولوازم السيارات (مستعملة)
50,000		موازين عمالة تصليح حاسباتها من مستخدم او اقل وان كانت مزودة بتجهيزاتها الاخرى
45,880		اجهزة تنظيف القاب
12,740		فراش اخرى تشكل اجزاء للثلاجات او التبريد او الخبريات من مطاط او من مواد مرنة مماثلة
12,305		اقلام تلوين وسائل ، اقلام قلم ، طابعات للكتابة او الرسم وطابعات الحاسبات
307,000		مواد اخرى

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة، الاحصاءات السنوية للتجارة الخارجية 1996

ب- شهادة المنشأ يجب أن تكون متضمنة ضمن أمور أخرى على أسم وعنوان المصنع ورقم فاتورة الشحن وتكون موقعة من قبل مصدر البضاعة.

ج- شهادة المنشأ للبضائع التي منشأها المناطق الجمركية الاردنية/ يجب أن تكون صادرة عن غرفة الصناعة أو التجارة ومصادق عليها من قبل وزارة الصناعة والتجارة.

د - شهادة المنشأ للبضائع التي منشأها المناطق الجمركية الاسرائيلية يجب أن تكون مصادق من قبل المعهد الاسرائيلي للتصدير أو غرفة التجارة أو من جمعية المصنعين .

هـ- تصدر شهادة المنشأ لشحنة محددة ومعرفة عندما تكون البضاعة مازالت في بلد التصدير ، لكي يتم اعطاء فرصة للجهات المختصة بفحص الشحنة ، اذا قررت ذلك .

و- في ظروف استثنائية يجوز اصدار شهادة منشأ للبضاعة ذات العلاقة بعد تصديرها ، في مكان الاصدار وقت التصدير عندما يكون ذلك بسبب خطأ أو إغفال غير مقصود ، يجب أن تحمل الشهادة في هذه الحالة علامة خاصة تبين الظروف التي اصدرت بها هذه الشهادة .

ز - الجهة التي تصادق على شهادة المنشأ والمصدرة أيضا ، يجب أن يحفظ كل منهما نسخة ولمدة ثلاثة سنوات من تاريخ اصدارها .

ح- السلطة الجمركية في البلد المستورد تملك الحق لطلب اثباتات وجميع المعلومات التي ترى بأنها مناسبة .

ط - شهادة المنشأ يجب أن تقدم الى دائرة الجمارك في البلد المستورد للبضاعة وقت التخليص على أن لا يكون قد مضى عليها أكثر من ستة أشهر من تاريخ صدورها .

- ي - شهادة المنشأ المقدمة الى السلطات الجمركية في البلد المستورد بعد إنتهاء المدة المبينة في الفقرة (ط) يجوز استلامها بهدف تحديد الأولوية ، في حال عدم المقدرة على الالتزام بالوقت المحدد بسبب ظرف قاهر أو ظروف استثنائية. للسلطات الجمركية في البلد المستورد تقبل الشهادات عندما تقدم لهم قبل إنتهاء الفترة الزمنية المشار اليها سابقا .
- ك- في حال وقوع سرقة ، ضياع أو خراب في شهادة المنشأ ، يستطيع المصدر الطلب من السلطات التي اصدرت هذه الشهادة اصدار نسخة وأخرى حسب نموذج ووثائق التصدير الموجودة لديهم . في حال صدور مثل هذه النسخة يجب أن يبين عليها بوضوح كلمة نسخة غير أصلية .
- ل- من اجل ضمان حسن تنفيذ ما جاء بهذا الملحق فإن اسرائيل والاردن سوف يساعدان بعضهما من خلال السلطات الجمركية ، لتدقيق صحة واصالة شهادات المنشأ لبعض المنتجات وبيانات المصدرين .
- م- يجب أن يكون النموذج نفسه والجزء الذي يتم تعبئته باللغة الانجليزية .
- ن- يجب أن يكون النموذج معبأ بالحرف مطبوعة في حال تعبئة النموذج بخط اليد يجب أن تكون الكتابة بالحرف كبيرة وواضحة .

ملحق رقم (٢-٤)

المستوردات الاردنية من اسرائيل حسب الصنف خلال عام ١٩٩٦ بالدينار الاردني

٠٥١.٩٣٩	.....
38.٧٧٩	.....
٥١.٧٢٥	.....
٢٥.٧٨٠	.....
١٥.٧٤٠	.....
٢٩.١٧٤	.....
١٧.٨٦٥	.....
٥٠.٣٩٣	.....
١٢.٥٥٨	.....
	.....



القيمة : VALUE	المزئمة والصنف
	إسرائيل
	الكالسيوم ) لغير الاستخدام الصناعي
39,075	إسمدة من كبريتات النشادر ( الديمونيوم )
75,450	إسمدة نيتروبيينية ( اوتوبية ) معدنية او كيميائية بما في ذلك المصنوع غير المذكورة في البنود الفرعية للبند 31.02
10,115	إسمدة معدنية او كيميائية مصنوعة على اثنين او ثلاثة من العناصر الموصلة وهي نيتروجين او فوسفور او بوتاسيوم ؛ اسمدة اخرى منتجات هذا الفصل مهيئة اقراصا او باشكل مماثلة او محببة في الغلظة لزيادة وزن الواحدة منها من 10 غم ؛ هذا المذكورة في البنود الفرعية للبند 31.05
20,736	مواد تلوين اخر ومضخات اخر ، للاستعمال الصناعي
19,176	مخاليل الغسيل المتخلقة من صناعة صابون السليلوز ؛ وان كانت مركزة او منزوعا منها السكر او محاليتة كيميائية ، بما في ذلك صابونات الجزيين باستثناء (الطول اويل) الوارد في البند 38.03
54,060	بولي ايثيلين وزنه النوعي يقل عن 94 ، شاملك الدولية
85,456	ورق كتابة وطباعة وورق مستورد من قبل مصانع الورق الحرمان ، ليدتوي على البياض متدخل عليها بطريقة ميكانيكية ، او الذي له يزيد محتواه اللاني من البياض الميكانيكية من 10% وزنا ، بزن 40غم / 2م او اكثر ولكن له بزن اكثر من 10غم / 2م
10,780	مجلدات وزفائر واحماف مماثلة اخرى عدا ما ذكر في البنود الفرعية للبند 48.20 ، من ورق او ورق مقوى
268,633	نوع من تحبيرات تركييبية متدخل عليها من خطوط جديدة التماسك من نابليون او من بوليبياميدات اخر او من بوليستر
35,370	اقمادة غير مصنوعة وان كانت مشربة او مطلية او مملوءة او مدمدة ، مدمدة بصناعة

المنشأة والتلف : القيمة VALUE

إسرائيل

المعدة للصناعة

31,100	بلوزات وكنزات متنوعة وامنك مماثلة بالكمام او بدونها، مصنوعة من مواد نسجية اخرى
12,477	اجزاء البسة او توابح البسة من مستنرات
487,366	توابح البسة اخرى عدا المستخدمة كمدخلات في صناعة البسة ، من غير المستنرات
27,752	زجاج اخر مسحوب او منقوش ، الواح ، عدا الملون في كثافته او المحتتم او مطبو السطح ، عدا ذو الطبقة المعامة او العالسة للضوء
27,660	ابواب زلذقة من حديد او حديد
27,787	اجهزة اشغال اخرى للدفران بما فيها اجهزة التشغيل المشتركة العامة بمختلف انواع الوقود ، عدا المعدة للاستعمال الزراعي او الصناعي
22,760	اجهزة المتحججة او المراد او لتحق الرقاع على التوارير والحلب والديباس او الدومبية الدخري المماثلة، اجهزة لتتح المئروبات الغازية
25,000	اجهزة وزن اخرى عدا قبايين ذات اليمانة، ذات سهولة تتجاوز 5000 كغم
12,790	اجهزة ميكانيكية اخرى (وان كانت تدار باليد) لرشونتر ونعت السوائل او المساميق ، للزراعة او البستنة عدا انظمة الري بالتنقيط
13,610	الذات جياطة اخرى ذاتية الحركة ، عدا الذات الجياطة المنزلية
10,000	اجزاء ولوازم ، للذات ذاتية لمحالية المعلومات ووعاداتها ، وقاربات مخنطاطية او بصرية والذات نقل البيانات على وسائل تسجيل البيانات بهيئة رموز والذات لمحالية هذه البيانات ( اجزاء كمبيوتر )

تابع / ...

VALUE	القيمة	البنية والصف
		اسرائيل
23,250		سيارات الركاب من موديل سنة ١٩٩٥ او السابقة التي تليها ، سرعة اقلوانتها تتجاوز ٢٠٠ كم /ساعة ، مجهزة بمحرك ذات مكابح متناوبة يتم الاستفادة فيها بالفرز - عدد
18,811		اجزاء وقطع منفصلة ولوازم السيارات (مستخدمة)
50,000		موازين حساسة تتابع حساسيتها ٥ سنتغرام او اقل وان كانت مزودة بحساساتها الدخري
45,880		اجهزة تنظيف الثياب
12,740		فراجين اخرى تشكل اجزاء للثلاجات او الفريجات او الخبثات من مخطط او من مواد مرنة مطاطية
12,305		اقلام تلوين وسائيل ، اقلام فوم ، طباشير للكتابة او الرسم وطباشير الحائط
307,902		مواد اخرى

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة، الاحصاءات السنوية للتجارة الخارجية ١٩٩٦

ملحق رقم (٥-٣)

المصادر الأردنية الى اسرائيل حسب الصنف خلال عام ١٩٩٦ بالدينار الاردني

مصادر	ملاحظات
4,280.108	
3.255	مستودع طازجة او مجمدة
8.230	محل لتبادل طازج او مجمد
2.128	محل لتغير طازجة او مجمدة ، هذا ما ذكر في المرفود القرينة المبلغ ٠٥7.09
5.000	محل ل طازج
148.805	محل ( ايمان المخبز ) ، وان كان -لغوا بالمحل
50.456	محلويات محلية (بما فيها الشوكولاته البيضاء) هذا المحل ( ايمان المخبز ) ، لم تتضمن على الكفاي
27.451	طائرات ومعدات وكحك ومعدات ومعدات المخابز الخاصة وان المكين على الكفاي لهذا المجد اعدادا خاصا التحذية الدفان
11.000	"وردي" - لشر
30.569	محل - لشر
2.109	محل من نوع حلال المخابز كليا او جزئيا ؛ هذا المرفود من قبل المخابز الخاصة للهيئة الدستورية
30.000	محل
3.500	محل من نوع كفاي من كفاي كفاي كفاي
6.516	محل كفاي او كفاي
10.567	محل من نوع كفاي وكفاي كفاي وكفاي كفاي كفاي كفاي او كفاي كفاي كفاي
7.794	محل من نوع كفاي كفاي او كفاي كفاي كفاي كفاي كفاي كفاي كفاي كفاي كفاي كفاي
14.117	محل من نوع كفاي كفاي كفاي كفاي كفاي كفاي كفاي كفاي كفاي كفاي كفاي كفاي

البلد والصك : القيمة VALUE

إسرائيل

بشكل مربع أو مستطيل ، بالنشر أو بغير ذلك

1,684	ألكوسين واحجار فليسية اخرى للبناء او البناء (مرمر)
4,197	حجارة نحت او بناء اخرى
2,640	مخاليط قارية اساسها التسفلت او القار الطبيعيان ، او القار النفطي او القار المعدني او لفت القطران المعدني ( مثل المعاجين القارية ، لنت باك )
239,075	حامض كبريتيك
40,654	هيدروكسيد الصوديوم ( عودا كاوية ) ؛ جامد
10,255	هيدروكسيد الصوديوم ( عودا كاوي ) ؛ في محلول مائي ( غسل عودا كاوي ) .
6,000	ميثيل اوكسيران ( اوكسيد البروبيلين )
2,836	البولة (يوريا) وان كانت محاليل مائية
27,988	ورلشتر آخر اساسه بوليميرات تركيبية او بوليميرات طبيعية معدلة كيماويا ، محلول في وسط مائي
75,956	دهانات الدهلشن الزيتي او الدهان ، اساسها بوليميرات تركيبية او بوليميرات طبيعية معدلة كيماويا ، محلوقة او مبددة في وسط مائي
12,933	معاجين ؛ معاجين الحشو
3,412	مياه مقطرة ومحاليل مائية من زيوت عطرية عدا المعدة للدفراغس الطبية
11,773	موامل سطح عضوية ( عدا الصابون ) ؛ محضرات فوادل ومحضرات غسيل (بما فيها محضرات الغسيل المساعدة) ومحضرات تنظيف وان احتوت على صابون ، غير تلك الواردة في البند 34.01 ، و عدا المذكورة في البنود الفرعية للبند 34.02 ، لغير الدتتعمال الصناعي
1,000	مظهرات عدا التي في صبوات نافذة

تابع / ...

القيمة	VALUE	البلد والصنف
		اسرائيل
6,000		اضافات محضرة للصبغات والملدط او الترسالة، للاستعمال الصناعي او المختبرات
4,560		ملدط وخرسانة غير متحملة للحرارة ، لخبر الاستعمال الصناعي
6,126		صبغات ومسابيق محضرة (COMFOUNDS) من مادة البولي فينيل كلوريد ( كويوليمرات كلوريد الفينيل واسيتات الفينيل
7,179		انابيب ومواسير وخرطوم جلدية من لدائن اخرى
3,000		قوارير وزجاجات ودوات واصناعات مماثلة من لدائن
1,300		ادوات مائدة ومطبخ ، من اللدائن
1,175		بيوت بلديستيرية للزراعة
10,000		مطاط مقسى (ايونيت مثلد ) بجميع اشكاله، ومضغومات اخرى من مطاط مقسى ،عدا ما ذكر في البنود الفرعية للبند 40.17
1,390		عقائب بدوية وان كانت بهماليت للذئب بما في ذلك العقائب دون ايذ بسطح خارجي من البلاستيك او من من ورق مقوى
6,133		فيم خشبي ( بما في ذلك فيم القشور والنوى ، وان كان مختلف )
16,233		صاب وصابون مخيرة ، غاي للمبوعات او لمضغومات النظافة او لادوات المائدة واصناعات مماثلة من خشب، اصناعات خشبية غير داخلة في البند 94
88,741		ورق مقسى من صلبان الورق او الورق او الخشب البلاستيكي او طبقات البلاستيك البلاستيكية
27,782		كتب ومطبوعات مماثلة ، وان كانت من اوراق منفردة عدا ما ذكر في البنود الفرعية للبند 49.01
21,377		زجاج من قطن مطبوعة تحتوي على 80% او اكثر وزنا من القطن ، ويزن الكغرام المربع منها اكثر من 300 غرام ،

تابع / ...

البلد والصنف	القيمة VALUE
إسرائيل	
بحيالة مائة	
سجاد والمنظية ارنمبات اخر منسوجة ، مخملية غير ما هو بعفارات او اليك مغرورة ، جاهزة ، من مواد نسجية اخرى	51,850
مطررات اثناب او شرائط او رخارث اخر ، من مواد نسجية اخر مدا المذكورة في البنود الفرعية للبند 58.10	1,020
معاطف ومخاطف مطر واقبية ومباعات وامنات مماثلة للرجال او الصبية، غير مصنة ، من صوف او وبر لاعم	40,000
مخاطف ومخاطف مطر واقبية ومباعات وامنات مماثلة للنساء او البنات من مواد نسجية اخر من غير المصنرات	10,768
الثوراثات (بما فيها منترات التزلج) ومنترات واقية من الريح او المطر وامنات مماثلة اخر للنساء او البنات من مواد نسجية اخرى من غير المصنرات	28,227
اطقم للرجال او الصبية من مواد نسجية اخرى من غير المصنرات	20,000
منترات (بما فيها البانيزر) للرجال او الصبية من مواد نسجية اخرى من غير المصنرات	71,169
بنطلونات مادية وبنطلونات بصدرة وحمالت، وبنطلونات بارجل خيقة تحمل للركب وبنطلونات قصيرة للرجال او الصبية من مواد نسجية اخرى من غير المصنرات	200,575
اطقم للنساء او البنات من مواد نسجية اخر من غير المصنرات	3,778
منترات (جاكيتات) وبليزرات للنساء او البنات من مواد نسجية اخرى من غير المصنرات	187,123
فساتين للنساء او البنات من مواد نسجية اخرى من غير المصنرات	362,100
قمصان للرجال او الصبية من مواد نسجية اخرى من غير المصنرات	122,879
بلوزات وقصمان وبلوزات بشكل قصمان غير مصنة ، للنساء	991,784

تابع / ...

العدد والصفحة	القيمة - VALUE
اسرائيل	
او البنات ، من مواد نسجية اخر	
كاليونات وسراويل داخلية للرجال او التبيبة من مواد نسجية اخرى ، من غير المتصنعات	105,286
قمصان نوم وبيجامات للرجال او التبيبة من مواد نسجية اخرى من غير المتصنعات	28,620
برانسو، حمام واربوب دوشامير واحشاك مماثلة ، للرجال او النسجية ، من صوف او من وبر ناعم من غير المتصنعات	40,000
قمصان نوم وبيجامات للنساء او البنات من مواد نسجية اخرى من غير المتصنعات	22,040
الببسة منزلية وبرانسو، حمام واربوب دوشامير واحشاك مماثلة للنساء او البنات من صوف او من مشاقته او من فضلات مشاقته من غير المتصنعات	38,144
الببسة منزلية وبرانسو، حمام واربوب دوشامير واحشاك مماثلة للنساء او البنات من مواد نسجية اخرى من غير المتصنعات	53,008
توايح الببسة مستخدمة كمدخلات في صناعة الببسة ، من غير المتصنعات	215,910
احشاك للمخيمات من مواد نسجية اخرى	8,000
اخذية اخر للرياضة بنحال خارجية، ووجوه من مطاط او لدائن صدا اخذية التزلج ( سكي )	1,418
احشاك نصيب وبناء اخرى واحشاك منها ، مقطعة او منشورة بشوية بسيطة وبسطح منبسط او مشقوق	29,507
حجر اردواز طبيعي مشحول واحشاك من حجر اردواز طبيعي او من اردواز مكثف ( اردوازين )	23,000
مصنوعات من الخشب او من مواد مماثلة ( من قار نغلي او من زفت قطران الفحم مثله ) بشكل لفائف	16,265
ادوات مائدة ومطبخية وغيرها من الأدوات المنزلية ، من حديد من مطلي بالفضة	11,706

ملاحظات: /



القيمة VALUE	المواد والصفوف
	المعامل
4,539	مصنوعات اخرى ، مصنوعة من حديد غير قابل للذئب .
55,652	خرقة وفخايت من اليوميوم
10,105	احذاف صائفة ومطبخية او غيرها من ادوات منزلية ومطبخية واجزائها ، من اليوميوم
213,876	آلات تكييف هواء من النوع المحد للوقوف او الجدران مؤلفة جها واحدا
52,821	اجزاء لآلات تكييف الهواء والمصنوعة على مريحة منجرك وتجهيزات تعديل الحرارة والرطوبة
145,988	مستلزمات فورية المياه معضات ماء مدمج ، غير كهربائية وعدا التي تعمل بالغاز ، محدة للاستعمال الصناعي او الطبي او المنزلي
8,650	اجهزة اخرى لتبريد او ترقية السوائل مدا المياه والمشروبات والمعدات المعدنية ، محدة للاستعمال الصناعي او الزراعي او الطبي او المنزلي او صحة البيئة
4,000	آلات واجهزة لتعبئة او رزم المنتجات
21,270	آلات واجهزة ( مثل المحامير والمهارير والآلات واجهزة مماثلة تشتمل في صناعة النبيذ وتعفير الخواص او المشروبات المماثلة )
24,120	آلات نشر لشغل الحجر او الخبز او الخرسانة او خليط السيراميك
2,312	آلات تشكيل او تشكيل او قولبة الوقود المعدني الصلب والحين الخزفية والاسمنت والبصير، او غيرها من المواد المعدنية المسحوقة؛ آلات صنع قوالب الص من رمل
3,000	اجهزة حرارية كهربائية اخرى ، مدا اجهزة اعداد القهوة او الشاي ومخامير الخبز

تابع / ...

البلد والتدفق	القيمة VALUE
اسرائيل	
اجهزة استقبال للدعاية المتحركة (تلفزة) بما في ذلك اجهزة المراقبة او عرض الصور (فيلم) وان كانت متدمجة ب جهاز تسجيل او اذاعة الصوت او الصورة - مليون - عدد	23,043
ادوات اخرى للرسم او التخطيط او الحساب بما الكيرماتية او الالكترونية المستوردة من قبل المصانع لاستعمالها الخاص	4,305
مقاييد اخرى بما في ذلك من مكتب ، منجدة	4,490
مكائن بروفراكتيس اخرى ، من فرورناتريك ومناشير من ريشيغير مذكورة ولد داخلية في مكان اخر	3,480
اقلام غير حاك	9,926
قدامات حبيس تشعل بالغاز ، غير قابلة للمادة التجمدة	3,333
مواد اخرى	2,109

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة، الاحصاءات السنوية للتجارة الخارجية 1996

## Abstract

### Future Trade Relations Between Jordan and Israel

By

**Amani Salameh Sawalha**

Supervisor

**Professor Osamah Al-Dabbagh**

This study deals with the future trade relations between Jordan and Israel within the framework of the peace agreement achieved by the two countries. Trade has, undoubtedly, a great influence on the welfare of society, specially in our case where the two countries have relatively limited local markets, and they are geographically close. The termination of economic boycott, and the move from a state of military conflict to a state of peace and stability would have positive results in terms of developing and promoting economic ties for the welfare of the two countries.

The study examines the economic indicators in both countries, such as labor, the GDP, balance of payments and inflation. This has shown that the Israeli economy, compared to its Jordanian counterpart, is a developed one. This is due to the fact that Israel enjoys developed commercial relations with western countries, and is a party in Free Trade agreements with these countries. This has evidently been advantageous to the Israeli economy. Moreover, this economy depends heavily on industry, specially on export-oriented industries. This was a result of an ambitious and well-devised plan that took into consideration the limited local market, and endeavored to export its products to the outside world to generate additional capital.

In comparison, Israeli industry has a wide base of production, whereas Jordanian industry has a limited range of products. That, however, is only natural, for Israel had made great use of advanced and sophisticated technologies that are evidently available in the agricultural sector. Therefore, Israel had sought to diversify agricultural production and to produce several crops and vegetable products out of season. This was driven by a desire to control the market, thus remarkably predominating the Jordanian agricultural sector which is still conventional in structure.

The development philosophy adopted by Israel concentrates on long range planning, future insight, and devising plans and programs in which current investment would serve as a kind of bases for greater and more comprehensive future investment. Such a philosophy had helped Israel develop and excel, unlike Jordan where priority in development plans was always given to reducing the deficit in the balance of payments.

Accordingly, there should be some caution that the results of peace might come to Israel's benefit due to the strength and superiority of its economy. A situation should be avoided whereby Jordan becomes an exporter of raw and intermediate materials and goods, and Israel becomes an exporter of capital and high technology goods. For this would only widen the development gap between the two countries and consolidate Israel's position as a superior economic power.

٤٩٤٧٢٢

To avoid such economic hegemony, Jordan should concentrate on such fields of cooperation that are based on the real needs of both countries, and give priority to those fields in which Jordan has an advantage, like tourism for example. Jordan should also seek to gain the same advantages which Israel had obtained from Free Trade agreements with the United States of America and the European Union. This would enable Jordanian goods to compete within the Israeli market.